

الغفران الثامن من الجواهر  
منافذ كتاب الزكوى الى بناء  
مبشرات هلاله من منا

آثار حسبي  
١٤١١/١٦

مكتبة  
شورای  
اسلامی  
۱۷



کتابخانه  
 محمد علی شاه  
 انجمن خیریه  
 جنبه‌های  
 ۱۷۷۳۲  
 ۲۰۸۱۹۷



۱  
۱  
۲  
۳  
۴  
۵  
۶  
۷  
۸  
۹  
۱۰  
۱۱  
۱۲  
۱۳  
۱۴  
۱۵  
۱۶  
۱۷  
۱۸  
۱۹  
۲۰  
۲۱  
۲۲  
۲۳  
۲۴  
۲۵  
۲۶  
۲۷  
۲۸  
۲۹  
۳۰  
۳۱  
۳۲  
۳۳  
۳۴  
۳۵  
۳۶  
۳۷  
۳۸  
۳۹  
۴۰  
۴۱  
۴۲  
۴۳  
۴۴  
۴۵  
۴۶  
۴۷  
۴۸  
۴۹  
۵۰  
۵۱  
۵۲  
۵۳  
۵۴  
۵۵  
۵۶  
۵۷  
۵۸  
۵۹  
۶۰  
۶۱  
۶۲  
۶۳  
۶۴  
۶۵  
۶۶  
۶۷  
۶۸  
۶۹  
۷۰  
۷۱  
۷۲  
۷۳  
۷۴  
۷۵  
۷۶  
۷۷  
۷۸  
۷۹  
۸۰  
۸۱  
۸۲  
۸۳  
۸۴  
۸۵  
۸۶  
۸۷  
۸۸  
۸۹  
۹۰  
۹۱  
۹۲  
۹۳  
۹۴  
۹۵  
۹۶  
۹۷  
۹۸  
۹۹  
۱۰۰

کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
 کتاب جنبه‌های (کتاب الزکوة) -  
 مؤلف  
 مترجم  
 شماره قفسه ۱۷۷۳۲  
 شماره ثبت کتاب ۲۰۸۱۹۷

کتابخانه  
 محمد علی شاه  
 انجمن خیریه  
 جنبه‌های  
 ۱۷۷۳۲  
 ۲۰۸۱۹۷



کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
 کتاب جنبه‌های (کتاب الزکوة) -  
 مؤلف  
 مترجم  
 شماره قفسه ۱۷۷۳۲  
 شماره ثبت کتاب ۲۰۸۱۹۷

۱  
۱  
۲  
۳  
۴  
۵  
۶  
۷  
۸  
۹  
۱۰  
۱۱  
۱۲  
۱۳  
۱۴  
۱۵  
۱۶  
۱۷  
۱۸  
۱۹  
۲۰  
۲۱  
۲۲  
۲۳  
۲۴  
۲۵  
۲۶  
۲۷  
۲۸  
۲۹  
۳۰  
۳۱  
۳۲  
۳۳  
۳۴  
۳۵  
۳۶  
۳۷  
۳۸  
۳۹  
۴۰  
۴۱  
۴۲  
۴۳  
۴۴  
۴۵  
۴۶  
۴۷  
۴۸  
۴۹  
۵۰  
۵۱  
۵۲  
۵۳  
۵۴  
۵۵  
۵۶  
۵۷  
۵۸  
۵۹  
۶۰  
۶۱  
۶۲  
۶۳  
۶۴  
۶۵  
۶۶  
۶۷  
۶۸  
۶۹  
۷۰  
۷۱  
۷۲  
۷۳  
۷۴  
۷۵  
۷۶  
۷۷  
۷۸  
۷۹  
۸۰  
۸۱  
۸۲  
۸۳  
۸۴  
۸۵  
۸۶  
۸۷  
۸۸  
۸۹  
۹۰  
۹۱  
۹۲  
۹۳  
۹۴  
۹۵  
۹۶  
۹۷  
۹۸  
۹۹  
۱۰۰



[illegible]

وَمَكَدَ الْاَخْبَارُ بِالْوَعْدِ ، لَانْخَوِيَ الصَّبْرُ وَالْخَدِيدُ ،  
 نَاهِيكَ مَا فِي مَعْظَمِ الْاَيَاتِ ، فِي الْفَصْلِ مِنْ اُخُوِّ الصَّالِحِ ،  
 وَهَكَذَا الْاَخْبَارُ الْفَضِيلَةُ ، كَثِيرٌ وَافِيَةٌ حَبِيلَةٌ ،  
 فِي جِلْمِهَا بِحَسْرِ الْاِسْلَامِ ، رُكَاوَعَدْنِيهِ ذَا الْمَقَامِ ،  
 وَحَدَّاهُ صَدْرٌ مَقْدَرَةٌ ، فِي اَصْلِ شَرَحِ ابْنِ اَفَرَسٍ ،  
 ثُمَّ الزَّكْوَى عِنْدَ اَوْحَمَانَ ، رُكُونُ اَمْوَالِ وَالْاَبْدَانِ ،  
 طَائِفَةُ اِلْبَاحِثِ تَقِيهِ ، وَهِيَ لَهُ مَوْعِلِيهِ فِيهِ ،  
 وَكُلُّهَا كَلَامُ اَللَّهِ ، وَالْاَنَ فِي بَيَانِ مِنْ عَلَيْهِ ،

فی بیان شرط طه من تحب علیہ النکاح

وَهُوَ عَلَى حَرْبٍ أَمْرًا، بَلْوَعُهُ وَلِلصَّابِ مَلَكًا  
خَامِيهَا الْكَثَرُ مِنْ صَفَرٍ، نَفْسِيَاهَا جَمِيعًا السَّعْيُ عَفِيفٍ  
يُعْبَرُ الْبُلُوخُ فِي التَّقْدِيرِ، عَلَى بَقَايَا فَاطِمَ فِي الْبَيْتِ  
هَذَا عَلَى الْمَرْصُوقِ فِي الْقَدِّ الطَّرِيقُ، عَنْ رَجُلٍ مَالِهِ وَلَيْسَ بِأَخْرَجَ  
شَبَقُهَا الْأَشْهُرُ فِيهَا الظُّهْرُ، لِنَقْلِ إجماعٍ وَدَلَّ الْأَنْزَاجُ  
وَحَالَفَ الْحَلِي فِيهِ فَتَسَعٍ، عَنْ نَدَاهَا أَنْفُوكُمْ مَضِيعٍ

کتاب الرزق

[illegible]



وربما أوجب فيه القفزة ، بظاهر الكتابان سمعة  
 يطيقه طواهر الأخبار ، يضرها الفصل في الألو  
 ولكن شرطاً كونه ملكاً ، بل يكفي كونه ولياً  
 فمن يصرح به الدخيرة ، ولو عذ ما بينهم بكرة  
 وقد نوصناة الولي ، مع كون كل الرجع للصبي  
 متمكناً في الرجوع ، وكمله من يجب به  
 لانه فاداً لا يشترطاً ، وخطم إعمالاً أركيا  
 غير ولي مطلقاً الوأخر ، فالتلف في سببها فاداً  
 وفي أخطا تركها الأمان ، لارجع للناجر بل ضمان  
 ثم ولي ناجر لفسده ، من ماله كتابه براسه  
 بشرط أن يصح ما يقع ، شرعاً وكان وقوع المال  
 مرجح له وغيره عليه ، ثم خطاب زكاة إليه  
 ولا يخالف في ذلك السهم ، ردداً وأخذ عنه ولها  
 إذا خالف في الضمان ، وحيث جاز ما ذكرنا  
 إن فقدت ملاءة الولي ، فماتى يخص بالصبي

وحيث

وحيث لا يرجع فلا تركي ، وفي الصبي الحائط في الزك  
 والفرد في ذلك بين الألو ، عن ملاء من أجراً باحيكاً  
 فالرجع والادب ثم الحد له ، ومن يكون خارجاً لصلته  
 للطارد الفوض باعينا ، ملاءة الولي في إخبار  
 للفرار الخطاب نحو الولد ، بأنه وماله للوالد  
 قد ينظر الأول بالتمول ، كات الأجر بالبدول  
 ذالحكم في نهاية الأشكال ، والأخطا قطع الفضا  
 وهما ما يكون بعض الصور ، راجع إلى أنوارنا سيور  
 هذا هو الكلام في القفزة ، غيرهما معرك في البين  
 على الوجوب عظم التواين ، ونفيه مقالة اللواجن  
 منشاؤها عارض الصبي ، وهكذا العموم في الجنبين  
 ونفاد الإجماع من أعظم ، فلبعض الأخر من أجرو  
 ومن منشاها وقت الفاضح ، معقدي الأظهر قول الفاضح  
 أيده مخالف الفتية ، وراجع أنوار في البقية  
 وشارك الجوز للصبي ، فكم له من شاهد وفي

من

والعبد غير قابل للملك ، في الأشهر الأوفى فلا يركي  
 هذا هو الوفاق فيما بيننا ، به قضاء العتق كان لنا  
 لكن لم يذهب بملكه ، عليه هل له حظاً بركة  
 أخلف أصحابنا في ذلك ، بحديث نفعاً بعد ما نفعنا  
 وإن شأنا فبها نزلنا ، فذهب إلى المخرج تكون أمثلاً  
 إذ ملكك بالعرض دون ذلك ، كانه من ليس ذا تمول  
 لأجل ذلك لا يتمم الأطلاق ، للمعصية ثم لسنا الوفاق  
 نفعنا العتقية في التذكرة ، ذلك به نوصنا القفزة  
 ثم على المخرج فهل يركي ، سين قد سلكوا شريك  
 ولا جود الفصل بين ما في ، في منع فاصلنا الذي يركي  
 عليه لا وجه لترك السيد ، كغيره فيما يكون في اليد  
 فإن يكن منع بالشرط ، وملكه يكون ذا شرط  
 فعند ذلك المال يصدر ، مشابهة الحق فكالمعاق  
 من كان كاملاً فقد كان بلا ، ملك ومن يملكه لن يملك  
 وممكن المال الذي من صرف ، شرط بدون ذلك لو تكلف

فأما

فمات مال غائب لا ينفد ، لصاحب ونايب لأبومر  
 فيه بها وإن بعد النكاح ، فذهب حول مندماً لكنا  
 انصتبت التوالت ، فاندب لها حولاً بدون  
 هذا هو الأصح وهو الشهر ، بل الخلف من بعد من ند  
 وليس في الدين بلا وصول ، تركب بالنص والأصول  
 إجماعنا بطوناً فاداً نفعنا ، لأعتر أول موها إذا ورد  
 لو سأل الديان في أسيرنا ، وإن بياح كان كالوداد  
 فهل زكاة وجبت عليه ، أو لا إلى أن يصل إليه  
 أخلف لأصحابنا في ذلك ، توقف لوله أفل بالأول  
 للأول نوصنا بالبدل ، للأخر عومته كالأصل  
 وبعض مال الأول وإن نفعنا ، لكن يقدر الألف من قد  
 ومجل القول به احتياط ، بل من الحق ولا يماط  
 هذا هو الشأن نحو الدين ، أما ثبات حكم قرض العين  
 فوجه زكوة للمقرض ، ففي مالك ما لا تفرص  
 والقرض بالقطع من التوايل ، فلم يدع المقرض شيئاً غدا

من شأنه  
 من شأنه  
 من شأنه



وَيَعْنِي الْحُكْمَ لِأَلَوْ شَرَطًا ، فَانْهَاهُ عَنْ أَنْ يَقْطَعَ  
قَضِيَّةَ الْأَطْلُوفِ فِي الْأَجْبَاءِ ، وَهَكَذَا جَاءَ فِي الْأَجْبَاءِ  
إِلَّا كَلَامَ الشَّيْخِ فِي الْفَهَامَةِ ، لِزَيْجِ قَضِيَّةِ الرُّوَابِيَةِ  
وَهُوَ خِلَافُ مُنْقَضِ الْحَقِيقِ ، وَكَذَلِكَ نَحْنُ شَاهِدٌ وَثِيقٌ  
وَمَالَهُ مِنْ حَبِيرٍ حَبِيرٍ ، مَحْمُولٌ عَلَى مَسَلِّحٍ  
هَذَا إِذَا أَرَادَ بِالشَّرَاطِ ، وَإِنْ وَفَى فَيُقْبَلُ الْإِنْطِافُ  
وَلَكِنْ هَذَا الْقَوْلُ بِالْعَبْدِ ، لِمَا لَهُ مِنْ شَاهِدٍ سَدِيدٍ  
الْحَقُّ بِذَلِكَ ، بَارِعٌ فَدَرْطًا ، زَكُونٌ مَا يَأْخُذُهُ فَلَمْ يَقْطَعْ  
عِنْدَ الصَّدُوقِ وَفِيهِ وَلَكِنْ ، يُعْتَبَرُ الْوَفَاءُ كَمَا فَدَسَقَا  
لَوْ بَرَعَ الْمَعْرِضُ بِالْإِدَاءِ ، فَيُقْبَلُ الْأَخْلَافُ فِي الْحِزَاءِ  
لَكِنْ مَعَ الْأُذُنِ وَأَمَّا الْوَقْلُ ، عَنْ أَذْنِهِ فَيُؤَدُّ الدُّعَى كَالْأُذُنِ  
وَفِي الرِّوَابِ مَالٌ بِالْعَبْدِ ، عَنْ مَوْرِدِ النَّصِّ وَمَا جَاءَ  
مَامَرٌ بِذَلِكَ الشَّرْطِ الْأَوَّلِ ، أَمَّا الْفَضَائِلُ فَتُظْهِرُ نَفْعَهُ  
فِي بَيَانِهَا تَحْتَ فَيْدِ الزَّكُونِ بِشَرْطِهَا  
وَيُعْتَبَرُ فِيهَا الزَّكُونُ فَحَيْثُ ، نَعْدَانِ مِنْهَا فَضْلٌ وَدَهْنٌ

أَيْ شَيْءٌ  
فَرْدٌ

أَخَا الشَّيْخِ فَلْيَنْتَهِكِ الْقُدْرَانِ ، أَلَمْ يَنْهَ الْفَضْلَ بِشَايِئٍ  
ثَلَاثَةً بِهَا يُقَدَّرُ النِّعَمُ ، أَلَا بِأَلْوَابِ الْمَعْرِفَةِ الْغَنَمِ  
بِالْأَرْبَعِ الْقَبَائِلِ وَالْغُلَّاتِ ، بِرُشْعِهِمْ مِمَّا أَلَمَتْ  
نَمْرُوتُكَ لَا تَزِدْ عَلَيْهَا ، كَذَلِكَ لَا تَنْقُصُ وَفِيهَا  
وَالثَّانِ إِجْمَاعُ مِنَ الْأَسْلَافِ ، وَالْأَوَّلُ الْخِلَافُ لِلْعَوَامِ  
أَخْبَارُ الْمُعْظَمِ وَأَوَّلُهَا ، تَكْتَفِي بِطَائِلِ نَابِئِهِ  
مَعَ فَرْضَتَا فَنَدُوجِهَا ، عَلَيْهِ لَا مَدَّ لَنَا أَنْ نَهْمِلَا  
دَعَا لِحُجَارِ الْبَدْيَانِ وَغَلَا ، لِأَنَّ خِلَافَ مَا قَدْ اجْتَمَعَ  
شَأْنُ الصَّدُوقِ وَأَبَا هَمَّانَ ، تَرْكُ الْخِلَافِ مَذْزُومًا  
لِظَاهِرِ طَعْنِ مَرِ الْأَجْبَاءِ ، وَهُوَ يُغْلِبُ عَنْ الْحِجَارِ  
لِكُونِهِ مَعَارِضًا بِالْأَقْوَى ، حَتَّى لَا مَعْنَى لِيَقْوَى  
فِي شَرْطِ النِّعَمِ مَا لِيُخَيَّرَ ذَلِكَ

الزَّكُونِ

كَذَا إِذَا أَصَفَ حُجَابَهَا ، لِأَنَّ الْأَفْعُولَ مَا عَلِمَا  
وَإِنْ يُطَابِقُ الْجَمْعُ عَدَدٌ ، فَلْيَجْعَلْ شَيْئًا لَا يُفْرَدُ  
فَأَكْبَرُ كُلِّهَا سَعِيًّا ، لِأَنَّ تَعْبِيرَ أَحَدٍ عَنْهُمَا بَقِيًّا  
يَشْدُقُ الْأَمْرَ مَا دَسَلَفَ ، مَتَّعُوا وَذَلِكَ الْخِلَافُ  
فَمَا يَتَعَلَّقُ بِضَابِ النِّعَمِ  
لِلنِّعَمِ حَبِيرُ النِّصَابِ ، وَيُقْبَلُ بِلَرْبَعِ الْحِسَابِ  
أَرْبَعَةُ أَوَّلِ بِالْخِلَافِ ، خَالِصًا فِي عَرْضِ النَّصَابِ  
فَالْأَرْبَعُونَ لِلنِّصَابِ الْأَوَّلِ ، لِلثَّانِ ثَلَاثًا وَتَلِي  
بِوَاحِدٍ وَحْدًا مِثْلَهُ ، لِثَلَاثٍ وَالْوَحْدُ بِجَاهِلِهِ  
ثُمَّ ثَلَاثِيَّةٌ وَوَاحِدٌ ، لِلثَّانِ أَرْبَعًا فَضَاعِدٌ  
أَوَّلُ بِثَلَاثَةِ النِّصَابِ الْأَوَّلِ ، لِلثَّانِ زِدَانِيَّةٌ فَعْدِلُ  
وَاحِدٌ لِلثَّلَاثِ تَرْبِيدٌ ، وَأَرْبَعًا لِلرَّابِعِ تَقْبِيدٌ  
وَحَيْثُ مَا بَلَغَتْ أَرْبَعًا ، شَاءَ لِكُلِّ مَرَّةٍ مُقَدَّمَةٌ  
وَأَيُّهَا زِلْغَالُ الرَّابِعِ ، بِالْقَائِلِ الْأَخْلَافُ مِنْ مَنَازِلِ  
وَمِنْ هُنَا رُبْعُ النِّصَابِ ، لِأَخَائِصِ نَيْمِ الْحِسَابِ

وَقِيلَ

لِلنِّعَمِ حَبِيرُ النِّصَابِ ثَلَاثِينَ ، بَعْدَهَا الْأَوَّلُ فِي الثَّلَاثِينَ  
وَالثَّلَاثِينَ نَعْدُ الْأَوَّلَ ، وَالْأَرْبَعُونَ مَا يَكُونُ قَدًّا  
لِلْأَوَّلِ الْبَيْعُ مَا لِيُجُولَ ، مِنْ تَعْبِيرِهِ وَفَاءُ الْقَوْلِ  
ذِكْرُهُ بِحِزْبِ بِلَانِ الْوَالِي ، وَتَخَلُّفُ فِي الْأَشْيَاءِ عَنِ الْعَمَلِ  
كَذَا الصَّدُوقِ وَابْوَهُ كَالْعَدِّ ، وَمُعْظَمُ الْأَحْبَابِ فَالْوَالِي  
وَالْقَوْلُ بِالْأَخْلَافِ فَيُرَاقِبُ ، وَالْأَخْلَافُ فِي الْقَامِ أَنْسَبُ  
ثُمَّ الْمُسْتَعْدُونَ مَكِينٌ ، لِأَخْرَجِ مَكَلَّةَ الْعَامِينَ  
أَمَّا الذِّكْرُ فَمِنْهُمَا لَا يَكْفِي ، لِنَقْلِ إِجْمَاعِ لَنَا قَدْ أَلْمَسَا  
وَلِنْ تَنَازُلِهِ نَصَابًا وَكَلَامًا ، قَدْ تَعَرَّفَ فِيهَا مَا أَفْرَدَا  
وَأَجْعَلْ لَهَا هَذَا بِالنِّعَمِ ، نَيْمًا أَوْ مِثْلَهُ ذَائِقًا  
وَمَا عَلَا لَمْ يَنْصَابِ الثَّلَاثِيَّةَ ، بَيْنَهُمَا الْخِلَافُ فِي الْأَشْيَاءِ  
هَذَا مَعَ الْوَالِي فِي الْإِنْطِافِ ، كَمَا يَرِثُ عِدَّةً مِنْ بَيْتَانِ  
وَهَكَذَا مَعَ الشَّاهِدِ الْقَوِيِّ ، كَثَرَتْ زَيْدٌ وَوَاحِدٌ  
دَعَا بِحِجَابِهَا بِمَا تَطْبِقُ ، أَوْ مَا يَمِيلُ وَفَصَاحَتُهَا تَقْوَى  
فَلْيُعْتَبَرِ بِالْأَوَّلِ الثَّلَاثِيَّةَ ، ثُمَّ الثَّلَاثِينَ بِالْأَرْبَعِينَ

قَوْلُهُ أَوْ مِثْلَهُ  
مِنْ بَيْتَيْنِ  
الْمُسْتَعْدُونَ  
قَدْ تَعَرَّفَ فِيهَا  
مَنْ تَقَرَّرَ

كَذَاذَا



**في نصب الأبدان ما قدر فيها**

للأبدان اثنا عشر نصيباً ، خمس خمسة نصيباً ،  
واحدة رذ النصيب السادس ، لاثني ركن معبر أو سائل  
وفي ثلثه ريد العشرة ، من بعد خمس بعد الأربعة  
كان ثمانية النصيب الأخير ، فمرد ثلثين من الأبدان  
في خمسة خمس من الشبابة ، في كل خمسة أنى بشاة  
في السادس من ثلثه من ثلثه ، بذات حول من بعض غيرت  
في السابع من ثلثه من ثلثه ، حول من ثلثه من ثلثه  
للثامن الحقة للتوالت ، بنت الثلث من الأحوال  
وإن للباقي ريد العشرة ، مذكك لها سنون أربعة  
بنتا لبون عددنا للعاشر ، وخمسة نصيباً للعاشر  
وفي الأخير مع ما قدر بعد ، لك الحيات ريد ما أتت  
ما بين أن عددنا أحسننا ، وبين أن عددنا أربعين  
فحقه في الأول للعقد ، لثان ابن اللبون عدد  
لأن ثلثه من ثلثه ، للنصب كلاً وما عظمنا

خمس

خمس خمس كوفي الأبدان ، لثان عشر من حيه سيل  
وقد ريدنا ما قدر هذا الخط ، بما في الكثرة من الرشد  
نخرج لب خمسة باب بحق ، لب لرو حقلين ما يقوى  
وكل ما سمعت في المقام ، بالأخلاق شاع أو كلام  
قد قيل لإجماع من أخطأ ، نظافت بطيعة أخبارنا  
وشد حلف بعضهم في العبر ، ولا يوافقهم البعض  
ثم قيل الواحد في الثاني ، من شرطه أو خبره وقد طهر  
فأدرك الخلق فيها التوالت ، من بعد حول لا يفرط أو ريد  
لا ينقص الواجب بالتالي ، فلان شرطه على الثاني من  
اختلف لأخطأ في ذلك ، يخاطب في الدين فذلك اللون  
وهل يكون ما على الحيات ، فيما مضى يأتي وجه طاء  
أولن ثلثه ما قدر في الأبدان ، وما يمشي ثلثه في الباب  
أما مع الفناوت في الشيء ، فقد ذاك نأخذ بالأدنى  
اختلف لأخطأ في ذلك ، نأخذ لؤلؤ أفل بالأول

**فيما يتعلق بنصاب البقر**

فقد كوفي الأبدان  
وقد كوفي الأبدان  
فقد كوفي الأبدان

فقد كوفي الأبدان  
وقد كوفي الأبدان  
فقد كوفي الأبدان

فقد كوفي الأبدان  
وقد كوفي الأبدان  
فقد كوفي الأبدان



لأنه قد حرك في الرابع ، بمثله فهو من التوابع  
كان له رواية تفسره ، ظاهرها يطابق الفينة  
وإن تشار من يطوي الأظهر ، فقد ذكرنا أخبارا تظهر  
خدمت فكانا راسا وجدنا الجحد ، بعد كل مائة سنة شاة حبل  
وإن تكن تشر من الأمتا ، فقد سر خطاط الجح الأنوار  
وكل ما يحل في البين ، يكون ساطعا بديون ميين  
ونحن نسمي السون في الأجرة ، كما يحض الوض بالبقرة  
وعبروا بالعقود لعظام ، كأنه من باب عرف عظام

### في بيان السوم من شرط زكوة الأمتا

والسوم من شرط الأمتا ، في كلها شرط بالإكلام  
وذلك علفها مناسح البر ، فليس مال مالك أو غير  
فليس الزكوة فيها يعلف ، وإن يكن في علفها وينصف  
يطوي ذلك الإجماع من الأمتا ، واختلاف الخطاب فيما لو قيل  
ثالث القليل من ماصد ، عليه سوم الحول فهو الحق  
هذا هو السوم وهو الأظهر ، فالعرف حاكم لما لا يؤثر

مربع

من أجل ذلك الأثر بالاختيار ، وغيره منه ومن اختيار  
وفي الأخير خالف في التبدل ، تعدية لعلية مستمرة  
لاحكم فيها مع صيد العلف ، فعبارة أمثاله بالوصف  
ومعرفة السوم فيها قد كلف ، فبما يصيد يكون العلف  
ومن هنا يعرف بين الشري ، من علفا وبين ما لو أكرى  
يعلف في الأول دون الثاني ، ولما أثر العبرة بالإعتنا

### في الحول من شرط ربطها

وهو ما إذا انشأ التراط ، بإشراك ماله من الضوابط  
وأما الكلام في الحول ، فإنها في معرض الأشكال  
فلا تخفى النصاب المستقل ، كمنه لجزء من الأمتا  
فالحال هو ما منفرده ، وإذا ما يطوي في فحده  
إن لم يكن كذلك فتمتاز ، مستكمل به النصاب الثاني  
يعني الذي في نصاب الأم ، وما يكون غير هذا القيم  
كالتب والغير من المال ، فيخرج للعشر من الحول  
للشأن بالشاة ، فيمشلونا ، فيخرج الأربعين الأمتا

فهذه معركة الأمتا ، وجعلهم يطوي بالغير  
وثله قد فصلت في البين ، فامنعوا عن آخر القسمين  
في الأول ما بين فرقتين ، لأنك بعد يدون بين  
فهم قد بدت بدوهم ، وأهل الأخرى لها حتى ضم  
وأول الأموال لي أقومها ، وهو يكون بينها أمتها  
وهو خيار القديم الأكبر ، بوعي به طواهر العباد  
أيدنا طواهر الأخبار ، وكجلى القليل في الأمتا  
في مبدئ الحول لها أشكال ، مثلت في حكم الأموال  
ما بين من قال هو النتاج ، أو من الرصع لا يحتاج  
وذلك لا حظ الأمتا ، وهل يكن من سياتيات  
فقد طاعده بالاول ، أفغير ما غدا بالذي يلي  
منشأها تارة من النص ، بينهما الصوم من وجهين  
لا يستد النجم للنتاج ، لما له من سياتيات العالج  
وسا لأن ملكك بعدد ، فلو انشأ الحول كالحال  
لو لم النصاب قبل الحول ، لا للفرار عن وجوب القول

فاجعوا

فاجعوا القول بالتعوط ، لغير ما يكون من شرط  
سواء النقص والتبدل ، ولو بعين الجرس بالنيل  
وختلف في الأخير ، بطوي ذلك حكم الأكبر  
وإن يكن ذلك لجل أن نرى ، فحلفه ما بيننا قد استمر  
على التوب جل سائقنا ، وبالخطوط قول لأخينا  
تدناؤه تارة من الأمتا ، نائهما أدنى بالاختيار  
لغير الحول في ذات الجاني ، في الجملة الخصم مع الإمتا  
نعم سلوك الإختيا طمعه ، من أجل ذلك لا بأس أن ننبه  
وذلك كله مع التبدل ، ولما حذر في القصور من زلزل  
فوافقوا الخنا من القدر ، أخبرنا بذلك بعض العظماء  
وذايع الشوط لا كلام ، ومدخل التوابع العوا  
ومعكم ما إعماله ببعض ، في حوله كلفه بعض

### في الواجب

في الضمان لا أقل من ، والعرضين بواضع طمع  
والأول بحده الشهي ، مستكمل لبعض من أشهر

تأويل

بلغ



وَالثَّانِ مَا يَسْتَحْكَمُ فِي السَّنَةِ ، هَذَا هُوَ الدَّائِرَةُ فِي السَّنَةِ  
السَّنَةِ الْأَخْيَارُ فِي السَّنَةِ ، فَمَنْ قَعَّ الْحَالُ فِيهَا بِالْعَمَلِ  
حَتَّى تَقَالَ بِضَاعُ السَّنَةِ ، وَالْأَخْيَارُ سَامِعٌ مِنْ سَنَةِ  
وَأَسْتَدُ حُلْفَةِ السَّنَةِ فِي الْأَوَّلِ ، فَتَرَهُ أَكْثَرُهُ بِالْحَيْثُ  
لِسَنَةِ وَمَنْ يَكُونُ أَنْفَى ، أَحْسَنُ وَأَخْيَارُ أَنْفَى  
يُجْزِيكَ أَنْ تَأْتِيَ بِالْمَدِّ ، فَمَا يَكُونُ كُلُّهَا ذَاتُ حَرْفٍ  
كَعَكِيمٍ ، وَهَكَذَا التَّهْلُفُ ، مِنْ أَيْ قَرِيبُهُمَا يَلِينُ  
وَمِثْلُ ذَلِكَ كُلُّهُ شَاءَ الْإِلَهَ ، مِنْ أَيْ قَرِيبُهُمَا شَيْءٌ قِيلَ  
وَلَكِنْ سُرَّاهُ الذِّكْرُ الْحَرْفُ ، عَنِ النَّصَابِ الْأَشْفَى الشَّيْءُ  
أَنْ يَشَاءَ وَيَقْتَضِ وَاحِدَةً ، وَلَا يَكُونُ كُلُّ شَيْءٍ نَائِدَةً  
خَالَفَتْ فِي ذَلِكَ فِي الْحَالِ ، فِي الْأَوَّلِ فَاعْتَبِرِ التَّكَافُفَ  
لَمْ يَجْزِ الذِّكْرُ عَنِ النَّصَابِ ، جَمْعُهَا أَنْفَى مَعَ الْحَسَابِ  
فَاضْطَرَّ فِيهِ وَإِنْ قَالَ نَعَمْ ، لَكِنْ مَعَ الشَّائِءِ فِي الْعَمَلِ  
وَالْأَوَّلُ يَدْفَعُ الْأَطْلَانِ ، وَفِي الْأَجْرِ الْخَالِطُ الْوَقْفُ  
لَمْ يَكُنْ لِمَنْ شَاءَ مِنَ الْأَعْيَانِ ، أَرْبَعَةٌ كَانَتْ بِلَا كَلَامٍ

قوله فاضل كما هو  
من المختلفين

الْأَوَّلُ لِلرَّبِّ هَذَا الْإِسْمُ ، مَقْفُورٌ وَخَلْفُ الْوَسْمِ  
وَهُوَ قَرِيبُ الْعَهْدِ بِالْوَلَدِ ، مِنْ مَخْطِ الْأَخْيَارِ سَفَادُهُ  
بِالْعَرَفِ فَرَكَا بِرِ الْوَارِدِ ، إِذَا لَوَّاهُ فِي حَيْثُ مِنْ وَارِدٍ  
وَمَا اخْتَوَى كَلَامُهُمْ مِنْ خَلْفٍ ، فِي الْمَدِّ فَهُوَ بِأَنْفَى  
وَرَبَّمَا قِيلَ دِشَاءُ اللَّسَنِ ، وَلَمْ أَقِفْ لَهُ بِيُوحِي حَسَنَ  
وَهَلْ يَجُوزُ الْأَخْذُ بِالرِّضَاءِ ، مِنْ أَيْ لَوْ هَا عَلَى الْأَشْيَاءِ  
اخْتَلَفُوا فِي هَذَا النَّبْتِ ، تَوَقَّفَ لَوْ أَقْبَلَ فِيهِ بِلَا  
قِصَّةِ التَّهْلُفِ عَلَى الْأَطْلَانِ ، وَالْأَخْيَارُ الْأَخْذُ بِالْوَقْفِ  
وَإِنْ يَكُنْ كُلُّ النَّصَابِ بِالرَّبِّ ، فَالْأَخْذُ لَا مَا يَنْعَى عَنْ بَعْضِ  
مِنْ حَلَّةِ الْمَنْعِ مِنْهُ الْهَرَمَةُ ، وَهَكَذَا ذَاتُ الْعَوَالِ الْوَلَدِ  
وَهَكَذَا الْمَرْبُورُ بِأَيْقَانٍ ، وَلَيْسَ بِرَأْسِ ذَلِكَ الْأَنْفَى  
وَلَا يَعْدُ فِي النَّصَابِ أَشْيَاءُ ، مِنْ خَلْفِ أَفْكَوْلَهُ سِمَانٍ  
قِيلَ بِمَقْضَى الصَّحْحِ ، مَفَادُهُ لَيْسَ بِذَلِكَ الصَّرِيحِ  
وَالْأَشْيَاءُ الْعَدُوَّةُ ذَلِكَ أَرْبَعٌ ، بِمَقْضَى الْأَطْلَانِ وَهُوَ الْخَلْفُ  
وَيُجْزِي كُلَّ الرُّكُوفِ بِالْعَمَلِ ، مِنْ نَعَمْ يَكُونُ أَوْ عَنِ النِّعَمِ

قوله فاضل كما هو  
من المختلفين



مختار

في شرط الذهب الفضة بما يلحق به

فَمَا تَعْلَمُونَ بِضَابِ النُّقْدَيْنِ

ذَلِكَ الَّذِي نَمِيزُ مِنَ الْجَنَّةِ ثَلَاثًا ۖ رُبْعٌ عَشْرُ حُرِّهِ أَرْبَعِينَ  
وَاحِدًا ۖ رَأْفُ الْمَقَالَا ۖ فِي عَرَفٍ شَرَعَ فَأَحْطَ الْمَقَالَا

[illegible]

في زكوة الغلات

يَسْرُطُ الْغُلَاقَ بِالْيَسْطِ ، وَلَمْ أَجِبْ بَعِيْرَ فِي الْبَنَاتِ  
مِنَ الشَّرْطِ لِلْوَجُوبِ غَيْرًا ، يَكُونُ لِلْعَطِي كَمَا تَقْدِمُ  
**فِي مَا يَتَعَلَّقُ بِصَاحِبِ الْغِلْدِ فَقَدْ لُجَّ فِيهَا**  
يُحَيَّرُ الْوَسْوَصُ بِأَعْلَى ، وَإِنْ تَشَأْ فَاسْلُكْ سَبِيلَ الْهَلَاةِ  
بِالْمَنْ قَدْ دُونَ مَهْمَا لَا ، وَهُوَ يَضَاجِبُ وَاسْتَطَا  
وَالْمَنْ شَاهِي بِغَيْرِ عَرَفٍ ، مِنَ الْمَشَاقِلِ أَعْلَى لِلصَّيْرِ  
وَالْعُشْرُ حُدُ بَعِيْرَ فِي التَّكْوَانِ ، وَنُصْفُهُ لَهْ بِأَلَا الشَّكَا  
بَعِيْرَ عَلَى الْأَعْلَى فِيهَا الْجَمْعُ ، مَعَ التَّوَارِي وَالْقِيَامَةِ <sup>اصطفا</sup>  
إِنْ تَبِيْ فِيهَا الْأَمَلُ يَكُنْفِي ، وَالزَّائِدُ قَوْلٌ فِي الْأَصْلِ  
وَدَمًا سَوِي فِيهَا يَحْتَمِلُ ، تَمَكَّنَتْ بِأَصْلٍ مَا أَصْلُ  
وَأَوْجِبُهَا بَعْدَ إِخْرَاجِ الْوُجُوبِ ، وَحَصِيْرُ السَّاطِطَانِ ذَا الزَّيْنِ  
وَالْقَوْلُ الْمَنْعُ وَالْفَضِيلُ ، مَعَ هَجْرِهِ قَوْلٌ بِلَادِ لَيْلِ  
بَدَا الْوَجُوبُ مَا بَدَا الصَّلَا ، وَقِيلَ بِالْبَيْسِ لَنَا الصَّحَا  
عَمَّتْ بِهَا ظَوَاهِرُ الْأَخْبَارِ ، وَظَهَرَ لَنَا مَرَاتِي الْأَنْوَارِ

فَمَا تَعْلَمُونَ مِنْ نِصَابِ الْغِلْدِ فَقَدْ أَخْرَجْنَا مِنْهَا

يَحْزَنُ الْوَسْوَصُ ابْنُ عَلِيٍّ ، وَإِنْ تَشَأْ فَاسْأَلْ سَيِّدَ الْكَلِمَةِ ،  
بِأَنَّ قَدْ دُونَ مَشْأَلَا ، وَهُوَ يَضَاجِبُ وَاسْتَطَا ،  
وَالزَّشَاهِي بِزَيْرِ عَرَفٍ ، مِنَ الشَّافِلِ الْعِلَالِ لِلصِّفْرِ ،  
وَالْعُشْرُ حُدَّ لِعِزِّهِ فِي التَّكْوَانِ ، وَنَضَعُهُ بِبِلَادِ الشُّكْرِ ،  
بَنَى عَلَى الْأَعْلَى فِيهَا الْجَمْعُ ، مَعَ التَّأْوِي وَالْقِيَامِ ،  
إِنْ تَبَيْهَ فَيَا أَلَمَ يَكُنْ ، وَالزَّائِدُ قَوْلَ فَيَا أَوَّلَ ،  
وَدَمَا سَوَى فِيهَا يَحْتَمِلُ ، تَمَكَّنَتْهُ بِأَصْلِ مَا أَصْلُ ،  
وَأَوْجِبَهَا بَعْدَ إِخْرَاجِ الْوُجُ ، وَحَصْرُ السَّاطِنِ ذَا الزَّيْنِ ،  
وَالْقَوْلُ الْمُنْعَى وَالْفَضِيلُ ، مَعَ هَجْرِهِ قَوْلَ بِلَادِ لَيْلِ ،  
بَدَا الْوُجُوبُ مَا بَدَا الصَّلَا ، وَقِيلَ بِالْبَيْتِ لَنَا الصَّحَابُ ،  
عَمَتْ بِهَا ظَوَاهِرُ الْأَخْبَارِ ، وَظَهَرَ لَنَا فِي الْأَنْوَارِ ،

فقد ايماناً كالارض صديق  
والنفس تحضر من ايمان الحق  
فقد استل في العالمين استل  
امنه دار الحق في فضل الامم  
اول العادة من علم



إذا جمع الكل على عهد يد ما ، بعد الجفاف للأداء غلبا

**فما يستحق فيه الزكوة**

ويستحق الزكوة للخصاصة ، أو طلب المال بالإحسانة  
في الحول كله مع الضاب ، لأحد الفقهاء أو حجاب  
ويؤتي الباب من المخرج ، فربع عشر للزكوة أخرج  
كذلك في حوله الأناث ، سائمة كالغنم الثلاث  
مع حوله والزكوة في المقدار ، ففي البسوق حديثي ديسقا  
وحد في البرزوخ والحجوة ، بحكم غلات وذا مندوب  
الحق بها موار والفساد ، وهكذا فواثم القصار

**في ما الزكوة الإخراج ما يتعلق بذلك**

قد سبق الوقت لما لا حلة ، وهو صلاح الجفاف غلة  
وما لا ذلك غلات في عشر ، من المبال والموجب سفر  
وتنساخا في الفيرار ، وقد أصغر غاية الأضرار  
وليس الضاب في الكوا ، حوله وفي القيد مع انقضاء  
وهكذا الكسنة من نصر ، في كماله وغير هذي يخفى

وتجده : ر  
والجواب : في الزكوة  
والجواب : في الزكوة  
والجواب : في الزكوة

ان الزكوة

ان الزكوة دفع ذي نية ، ان الجفاف للزكاة من نصيب  
والدفع موزع في مائة الك ، لأحد الفقهاء أو حجاب  
والشيخ غناه إلى شهرين ، بشرط غل بمقتضى النصين  
ومثله في الضعفاء أو الأ ، وما ذكرناه جافا منقرا  
وان نأخر أخيرا أو أجمعا ، لدى الجمع لا خلاف بيننا  
لا تسبق نفادها وقضا ، وإن نأفأفسد منها وقضا  
والقول بالإجراء لا يؤبو ، والنصر محجور فلا يعبو

**في مكان الوجوب ونفادها إلى آخره**

القول سائق بالإصمان ، إن فدا لا هل بالمكان  
وان تحيد ما يتقار ضمن ، مع خطبه على خلافه بين  
وبعد ما يجري على القولين ، مع قبضها لأهلها بالآين  
ولا يخرج عن أقرب الأماكن ، إن تحيد الأهل به وتأمين  
والقول لا يخرج إلا ما عمل ، قبل ذلك من الأصل نقل  
وأجمعوا على جواز العدل ، إن لم يكن في بلد من أهل  
والخلف قائم مع الوجوب ، من ديننا وليس بالحمود

ان الزكوة

وأجمعوا على اعتبار النية ، في العدل ولا إخراج كالقبية  
وأقرن بها الدفع إلى الفقير ، وغيره من ساج أو أمير  
والخلف لا أخا في الكوا ، وليس بالإجراء من دليل

**فما يتعلق بهما من المستحقين للزكوة**

أصناف مستحقها ثمانية ، كريمة بالعدن وأقربة  
فأنفع بها الفقير والمكينا ، والعاملين والمؤلفين  
وفي الزكوة غاي سبيل ، ثم بقي السبل بإجليل  
تق الحق ولا لا لوكين ، منكر في شهر القولين  
يعتبر مال مؤنة السنة ، للفقير أو غير المال المستحق  
وغير مال النصاب الأ ، ولم يصل به السنا أشد  
ذو الدار والرقم في الحجوة ، مع زينة استحق بالسبولة  
وهكذا الشاب للجمال ، مع كونها لا يقع بحال  
كأن جمع ماله مما أفقر ، قضية العليل في من الحج  
من كذا العلم وما شألهما ، وشألهما الأمان من فاقدها  
أخو نيك كلكه للشي ، مؤنة الزرع والمحق

والجواب : في الزكوة  
والجواب : في الزكوة  
والجواب : في الزكوة

وربما

وتلج في الآلات زاهيا ، وإن زرع ذلك فليقتلها  
وأجمع بها ذاصعة وضعف ، إن لم يوافق العاش ريعه  
كذلك ذو مال في غير النحر ، والأخوط الأنا فقط بين  
وجوز الشهود إعطاء الغنم ، إن يراجع بشرع الشا  
وأشجعوها مطلقا ، من لغير الإعطاء لم يصدقا  
إن يعلم الأخذ بالرجوع ، جملة الحال خلافه من  
ناله التفصيل بالإلالت ، وغيره وهو حيا وصاف  
لوعجز الدافع أن يرجعها ، فأخلف في صما في ذلك الخلف  
والشأن التف مع أجهاد ، وهو على الأطلاق بالسبل  
وسائر الشريط في الخطأ ، كالغفر في الرجوع والإجراء  
ويقبل الدافع دعوى التكر ، من دون حلف أو قيام  
ويؤتي الباب علما ، يكون مال مدعى في القلف  
هذا هو لا شمر بل وأظهر ، وعدة الحج فيه الأشر  
وأوهن الأقوال من مطلق ، والأخذ بالتفصيل في الأ  
والأخوط العلم وما حاداه ، إن لم يكن في حله أفاه

والجواب : في الزكوة  
والجواب : في الزكوة  
والجواب : في الزكوة



**في بيان السجدين**

العامِل الأول للحيَاة ، والضبط والحفظ في الدنيا  
وإن يكن يُعجز أو يُغيب ، صح إذا أتاك هاتين  
واختلعت لأصحاب في الدنيا ، هل تعلم السجدة المصنعة  
والأسماء الخمس الكفا ، واعتقد العزم بالإحسان  
في الحيرة المتعقبات بالنجاة ، فالآن لا جدوى إلا الله  
أنا الزمان قلت في ، منهم مكاتب يقول مطلق  
أعجزه أدأوه أم أقدر ، وقيل لا وما نضرنا أشر  
وإن يكن في يد ما يفتحه ، في غربة ذلك عنها يفتحه  
ومهم الصديق النية ، لا كالغيد فما طمئنه  
فتبرير يبريه ثم لعفته ، ثم إذا مات فارت صد  
ومطلق الرقيق في الزمان ، مع انعدام كل من في الباب  
أنا الذي علمت بك رغبة ، كفارة قلت أدري سيرة  
الأرواية ضيقة السد ، لكن لما من جارية الغنى  
والغارم المدين في رغبة ، وجهه الأطلال غير ما يصير

وقموا

وقموا الذين إلى ما قد بدا ، لغيره أو قبحه فالتبدا  
مقتر بصلح ذات البين ، متوع العنق بدون بين  
والظلمة من تحت الظلمة لا إذا ، ولا يقاسق العنق فالتبدا  
وربما في شأن أو لا ، وأكثر لأصحاب قالوا فيه  
إن تكلم الذين عليك خافته ، أطاعه مصره أم معصية  
فأخلف الأداة معاً وطا ، والثاني أجل للأصول نطا  
وأفصر يدوياً بما في رغبة ، لأجل الجمع وتطلق النصير  
تغيره معركه الأراء ، مفت لليل بالإبراء  
وربما قد أحق في ماخذ ، بحسب الزكوة ثم يأخذ  
ويوفي ذا الباب بالثب ، وبين حي الحجب ثب  
وإذا ردت فافرض عترة ، إن لم تغير المروك ومنه تبنا  
هذا هو الأوطى بالظاهر ، إذ نص قرآن وضح الأثر  
وهكذا الذي على من قد ، عليك أن تفتحه أما وأب  
ومن نضاهي ما يتناوى ، فلا نعيم مثل دامنك ولي  
أنا سبيل الله فاختلاف ، ومطلق الزمان الأوصاف

قوله في غير هذا المقام  
كل من أخلص وجهه  
من غير ما يبذل  
أول من رغب في الحظ  
منه

هذا هو الأشر في ذاتنا ، تمكنا بظاهر الكتاب  
وهكذا نص ولجام نفل ، لكن خالف بعضنا بعضاً  
فخصه بغيره بما حسده ، ليس له من حجة معاصده  
وسر طمير الأعداء في تبنا ، إذا أراد الحج لا جبر تبنا  
وهو حال لغير الأداة ، وسر طمير بعض الرواية  
أين السيل فتر بالقطع ، في سيرة يفتقد برحمة  
فأصبح موصلة إلى الوطن ، وإن خلا من عرض من العطن  
هذا إذا بجر من صريف ، في ماله فمنا ولا يقنى  
وهكذا السند في رغبة ، وقيل مطلقاً ولا غيره  
وبعضهم وافق في الدين ، لا غير حكماً في البين  
والضعف لا يدخل تلك السلة ، قرب منهم سبيل الأصلة  
أنكر سواي لأصحاب ، مع أنهم بعد انصوف للآب  
ومضى الأسفار كالأمتيا ، وأخضر الأدهان في الأيتا  
ولمحو الأثر قد شوطا ، من سرط الرجاء في أوطا

**في بيان أوصاف السجدين**

فذكر

قد ذكر لأصحاب الأوصاف ، بالجملة أربعة أوصاف  
والأول الأسلام الزمان ، معتبر في أهل الاختلاف  
معناه إيمان بمغفرت عت ، خمس عظام في رغبة  
لا أعطاه الكافر والمصنف ، واستخرجوا من بينهم مؤلفا  
كالكار والخالق المذهب ، معاً نال من كمال الصب  
إن وجد أهل الألف والخلق ، ومطلق النج فوفاه عت  
وقر على ذلك أمر الفطرة ، خلفاء ورجال يدون القدر  
والحق الأطلال بالآباء ، في حجة النج أو الأعتاء  
ولو شرطنا العدل في الكفا ، فلا نصير ذلك بالصغار  
فأنتع من بلد فاسقان ، إذ حضر ذا الكثرة الإمتا  
في دحيا إلى الصغر اختلفوا ، إن أحسن من رغبة الأيت  
والأظهر لإيلاء الولي ، فكم له من شاهد جلي  
إن لم يجد فادفع للحسين ، يصير في شأنه البين  
وجيد من سرط الأمانة ، إذا لم يدع لنا شأنه  
إن لم يطمع من مقام العلم ، فيند الجردى لأصل الحكم

والمتصنعاً



قَبْلَ التَّبَرُّعِ وَالْإِصْرَ . لِأَصْلِحَ مِنْهُ ذَا الضَّارِ  
 هَذَا مَعَ الْإِجْمَاعِ بِالْبَيِّنَةِ . فِي أَيِّ مَوْجِدٍ نَابَاةٍ  
 لَا مَرْتَبَ فِي ذَاكَ السَّابِ لِلشَّيْءِ . وَغَيْرِهِ مَعَ الْأَحْكَامِ  
 ثُمَّ اسْتَوْجِبَ الْجَوْنَ وَالْأَطْفَالَ . فَكَفَّ عَنْهُ لِحُكْمِ الْتَوَالِ  
 وَمَعْلُومٍ بِالذَّخْرِ لِلْفَقِيرِ . مَعَ حَجَرِهِ وَفِي كَلَامِهِ  
 وَلَيْسَ بِالْمَالِ الْمَوْجِدِ . لِشَيْءٍ مِنْ بَعْدِ أَنْ يَكُونَ  
 وَبَيِّنَاتٍ قَدْ شَرَطَ الْعَدَالَةَ . مِنْ قَدَمَاتِ الْأَوَّلِ بِالْجَلَالَةِ  
 وَأَشْهُمُ الْخِلَافِ فِي الْأَوَّلِ . لِيُؤَيِّدَ دَلِيلَ الْمَنَاسِ  
 وَثَلَاثُ فُصُلٍ بِالْجَانِبِ . عَنْ جَدِّ الْكَافِرِ الْعَدْلِيَّةِ  
 وَالْأَحْطَى الْأَوَّلُ بِلِ الْخَلْقِ . لِيُقَالِ إجماعٌ يَقْبَضُ بَرِي  
 وَأَخْرَجُوا الْحَامِلَ وَالْمَوْلُودَ . مِنْ هَذِهِ الْمَرْكَةِ الْخَلْقِيَّةِ  
 فَيَا ثَوْبِي تَقْبِضُوا نِيْمَانِي . وَعَكْسُهُ تَقْبِضُ فِيمَا أَلْفَنِي  
 فَذَاكَ أَنْ لَا يَكُونَ أَحَدٌ . مِنْ أَجْلِ بَيِّنَاتٍ مِنْ أَلْفَنِي  
 أَيْ وَأَحْضًا قَدْ صَعِدَ . إِيْنُ وَبَيِّنٌ وَكَذَلِكَ وَلَدَا  
 كَذَلِكَ الرَّجُلُ مِنَ النِّمَةِ . أَنْ يَطْعَمَ الرَّجُلُ وَهُوَ طَائِعٌ

والنقل بالحق

وَمِنْ التَّوَسُّعِ كَلَامًا . وَاجْتِمَاعِ الْأَوَّلِ فِيهَا جَمَاعًا  
 وَمَا يَأْتِي فِي ذَلِكَ مِنْ تَقْصِيرٍ . بِحِجَالِ التَّوَسُّعِ عَلَى وَجْهِ لُطْفٍ  
 كَمَا تَقَرَّرَ بَيِّنَاتُ كُلِّ تَقْفَةٍ . فَتَحَّ النَّاسُ بِرَبِّهِمُ الصَّدَقَةِ  
 وَالْحُجُجِ الْمُنْدَوِيَّةِ فِي الشَّيْءِ . فَطَبَقُوا الْإِجْمَاعَ وَالْإِطْلَاقَ  
 أَمَّا عَطَاةُ الْوَلَدِ لِلْوَجْدِ . فَبَيِّنَةٌ فِي ذَلِكَ قَامَ الرَّجُلُ  
 ثَلَاثًا الْفَضْلُ بَيْنَ الْفُقَرَاءِ . وَمَعَهُ أَوَّلُ يَقُولٍ مُطْلَقٍ  
 وَشِدَّةُ الْخِلَافِ وَالزَّجْرُ . أَنْضَجَهَا كَصِغَةِ مَرْجَةٍ  
 وَهَلْ يَجُوزُ الْعَكْسُ وَالْجَلَاءُ . فَيَطْرُقُ الْأَرْضَ عَلَى السَّمَاءِ  
 وَوَجْهَهُ تَقْبِضُ عَلَى الصَّدَقَةِ . وَهَلْ لَهِ الرَّجُلُ مِنَ الْقَفَةِ  
 ثَلَاثُ الْفَضْلِ وَالْقَوْلُ . جَوَازُ ذَلِكَ كُلِّهِ كَيْفَ تَقَى  
 وَأَعْطَاهَا وَجْهًا مَسْطُوعًا . أَذَلِكَ عَنْ بَيِّنَاتٍ فَكَمْ تَحْلَعُهُ  
 وَالنُّفُوسُ تُجْعَلُ أَوْ مُسْتَعٍ . فَأَخَذَهُمْ مِنْ مَعْرِئِهِ لَا يَمْنَعُ  
 لِأَنَّهُ أَسْبَغَ الرَّجُلَ بِأَنْتِهِ . لِأَنَّهُ أَسْبَغَ بِأَخْيَارِ  
 وَخَصَّ مَعَ الْفَقْرِ الْعَيْتَ . بَيِّنٌ مَعَهُ وَلَيْسَ بِمُتَكَنٍّ  
 وَأَمَّا مَعَهُ مِنْ سَائِرِ الْبَهْلَامِ . أَذَلِكَ الْإِجْمَاعُ بِالْإِسْكَالَةِ

والنقل بالحق

وَأَوَّلُهُمَا مُطْلَقُ الْأَرْحَامِ . أَخُوهُ أَزْوَاجُ الْأَعْلَامِ  
 وَمُقْتَضٍ مِنَ تَقْصِيرِ . وَآيَةُ الْأَرِثِ كَذَا دَلِيلُ  
 وَبَيِّنُ الْفَرْقِ مَعَ الْعِيُولَةِ . نَامِلَةٌ فِي غَايَةِ التَّهْوِيلِ  
 وَيُؤَيِّدُ ذَاكَ الْبَابَ بِبَيِّنَةٍ . وَغَيْرِهِ فِي ذَلِكَ فَارْتَمَعَ  
 بَلْ كَلَامُهُ دُونَ مَا كُنَّا . بَيِّنٌ وَالْمَقْصُودُ تَقْصِيرُ  
 وَبَيِّنَاتٍ أَنْ لَا يَكُونَ ذَاتُ . بَيِّنَةٍ وَذَلِكَ الْعَطَاةُ الْأَيْتُ  
 وَوَقْتُ لَيْسَ بِالْخَمَاسِ . فَهُوَ مُشَرَّفٌ وَذَا أَذْوَاسُ  
 وَأَنْ يَكُونَ مِنْ سَبِيلِهِ مَقْفَرٌ . أَوْ حَتَّى مَعَهُ عَيْتٌ فَلْيَقْصِرْ  
 وَكُلُّ مَا مَرَّ وَفَارَقَ بَيِّنَاتٍ . نَظَارَتِ طَبَقَةَ أَجْبَارًا  
 وَالْأَخْلَافُ الْبَيِّنَةُ لِلْإِسْلَامِ . وَتَوَاحُدُ خَلْقِ الْأَعْلَامِ  
 وَمَقْدَرُ الرَّحْمَةِ بِالْضَرُورَةِ . فِي مَوَدِّ الْعَيْتِ الْقَصُورَةِ  
 وَبَعْضُهُمْ أَطْلَقَهَا لَكِنْ رَدَّ . نَسْبُهُ بَيِّنَةً كَأَوَّلِ  
 وَمَا كَلَّمَ الرُّكْنَ مَوْلَى الْخَلْقِ . كَمَا كَلَّمَ الْأَوَّلَ الْخَلْقِ  
 أَجْمَعُ بَيِّنَاتِ الْخَلْقِيَّةِ . أَصْحَابُهَا بِحِجَالِ مُؤَلَّفَةٍ  
 وَفِي قَوْلِ الْمَلِكِ الصَّدَقَةِ . مَدَّوْبَةُ الرَّأْيِ مَسْتَقْفَةٍ

قد مر في كتابنا  
 في الركن الثاني  
 بغير تكرار الدواعي  
 التي هي في كتابنا  
 في الركن الثاني  
 في الركن الثاني

وَهَلْ لَهُ مَرِيضَةُ الْبَيِّنَةِ . كَفَارَةُ أَوَّلِهَا وَوَجْهَةٍ  
 ذَا الْحُكْمِ فِي مَنَازِلِ الْأَشْكَالِ . وَالْإِجْمَاعُ طَرِيقُ ذَا التَّوَالِ  
 وَأَخْلَقُوا فِي حُكْمِ هَذَا الْبَيِّنَةِ . وَهَلْ يَحْضُرُ الْخَلْقُ بِالْبَيِّنَاتِ  
 لِطَائِفَةٍ أَوْ مِنْ بِالْمَطْلَبِ . أَجِبَ إِلَى أَمْرِهِ وَبَيِّنَ  
 وَالْأَشْهُمُ ذَلِكَ بِلِ الْخَلْقِ . وَخَلَفَهُ عَنِ الْعَيْدِ بَيِّنٌ  
 وَبَعْضُهُمْ مَدَّ حَصْرَهُ بِبَيِّنَةٍ . مِنْ وَلَدِهَا بَيِّنٌ بِالْمَطْلَبِ  
 وَلَمْ يَصِبْ بِوَجْهِ الْخَلْقِ . وَاسْتَفْجَرَ الْبَسْطُ مِنَ الْأَوَّلِ

### القَوَاجِمُ

يَتَقَرَّرُ مَعَ طَلَبِ الْأَمَامِ . عَلَيْهِ الْأَمْرُ مِنَ الْإِسْلَامِ  
 لِوَادِعِ الْمَالِكِ أَنْ يَدْفَعَ . مِنْ دُونِ شَاغِدٍ مُطْلَقٍ  
 وَبَيِّنَةٍ دَعْوَى الْخِلَافِ . لِأَنَّ الْعِلْمَ بِأَمْرِهِ جَدَرَتْ  
 وَهَلْ يَمُكِّنُ الْحُكْمَ لِلْفَقِيرِ . فِي زَمَنِ الْخِيَابَةِ عَنْ فَيَّةِ  
 اخْتَلَفَ الْأَخْبَارُ فِي ذَلِكَ . تَوَقَّفَ لَوْ أَنَّ الْأَوَّلَ  
 لِوَأَسْمَلِ الْمَالِكِ بِالْمَطْلَبِ . بِالْإِذْنِ وَأَوَّلَهُ بِالْمَطْلَبِ  
 وَبَعْضُهُمْ قَالَ نَعَمْ وَمَا حَصَلَ . لِيُؤَيِّدَ الْأَخْيَارَ وَخَلِيلَ

لعقلنا الصالح  
 فأنتم خاتمة  
 الجاهلية



وقيل لأجدوى بذي الأ...  
 وسبوا فيها إلى الأمام...  
 ولا شغل لأظفره نديب...  
 ميقن القوم بالإخلاف...  
 إجابة غير ممتنوب...  
 ليس على الماء لغيره...  
 ويندب القوم أنفا...  
 فاختلف أصحاب في...  
 أما الجواز فالوفا...  
 وعلمها القين بالخص...  
 منشاؤها صبره...  
 فالذهب الزكوة أن...  
 فديرش دمنه القريضة...  
 والذهب الشرك...  
 فالذهب من ماله...

وقد مر في...  
 من...  
 قد مر في...  
 من...

بلغ

مستعمل

فاستعمل الدمنه الكمال...  
 ثم ألقاه نايح للأصل...  
 وهكذا التبع من...  
 ويندب الأيضاً ما...  
 والعبدان تبع من...  
 نضره لأهل الاستخاف...  
 وربما فصل بين...  
 واختلف أصحاب في...  
 بعدد القدر بالدرهم...  
 وبعضهم مدده...  
 ونفى تقدير على...  
 وهو الحار أما...  
 وهل هم الحكم...  
 وإن وفي ما...  
 هذا على التذييل...

قد مر في...  
 من...  
 قد مر في...  
 من...

كل على الحنار بالفضيلة...  
 وما سمعت حدة الأقل...  
 وإن شئت فقل...  
 يطوقها نفا...  
 وفي الحديث أن...  
 وكبر هو أملك...  
 أما الجواز فالوفا...  
 وإن بعد السيرة...  
 فيعدنا بملك...  
 وفي سطر...  
 وللأمام بعد...  
 كذلك للساعي...  
 أخطأنا كأنهم...  
 في هذا...  
 حد والشهد...

قد مر في...  
 من...  
 قد مر في...  
 من...

بمكة القبيح للعبادة...  
 أو دم الكفر على الأياد...  
 فندم من...  
 وبعضهم...  
 أخطأ في...  
 ويتبع الخطاء...  
 وغيرها...  
 وهكذا...  
 ولحجب...  
**خاتمة**  
 اختلوا في...  
 مسألة...  
 والأول...  
 ثانياً...  
 وبينه في...

ع

بكرة



قَوَائِمُ الشُّهُورِ غَيْرِ الْأُولَى  
وَالْعَائِلُ الْفَصْلُ الْبَيَانُ  
يُجَدِّدُكَ ذَا الْحَالِ فِي أَمْرِ  
وَعَنْ تَلَوْنَهَا مِنْ عِيدِنَا  
مِنْ جِلْدِ الْحَجَرِ فِي الْفَضِيَّةِ  
أَيْدِيهِمْ فِي الصُّورِ ذَا الْأَلَّةِ  
كَلِمَةً فِي مَدْرُوعَةٍ لِمَا كَذِبُ  
يُمَا بَدَنِي وَصَحَّهَا الْحَقِيقِي  
فَصَلِّحْ الْأَخْبَارَ الْخُصُوصِ  
حُجَّتُكَ الْفَلَاوُحُ خُصَّةُ الْأَدَا  
وَرُحَّةُ الشُّهُورِ لِأَنْتَ  
وَمَلِكُ الْبَنَاءِ وَدَامِدُوحِ  
وَجْهَ الْفَصْلِ وَفِيهَا  
ثُمَّ هَلِ الشَّرْكَ بَأَيْحُسَانِ  
أَخْتَلَفُوا كَالرَّهْمِ الْأَيَّامِ  
الْخِلَافِ مَا لِي فِيهَا وَأَخْلُ  
وَمَا لِي الذِّمَّةُ لَا مَبَانِ  
مُسْتَعْرِ فِي النَّبِ بِالْوُفُورِ  
أَيْمُ الْحَبَارِ شَمَّ أَيْدِيهَا  
تَقَمُّ الْأَجَارِ لِلطَّرْفَةِ  
كَأَعْرِفِيهَا سَقَى السَّمَاءِ  
وَعَبْرَ كَالْبِ أَرْبَعِ  
فَكَفَّ بِالْحِجَانِ أَوْ تَقْبِي  
مُطَهَّرَ الشَّرْكَ أَوْ تَوْصِي  
لِلْمَالِكِ بَأَيْحُصَّةِ قَصْدَا  
نَسَارَكَ الْحَقِّ لِيَشْرَعَ وَافِ  
تَقْصِيلُهُ فِي بَرَاءَتِهِ رُوحِ  
مَاتَرُ لَوَلَيْنَ مَعَ مَا فِيهَا  
أَوَّلًا لِي السَّلَفَةِ بِأَيْحُسَانِ  
أَوْ عِيدَ الْيَا أَيُّهَا الْغَيْرُ

اختلف الأراؤى الأواخر ، **وَأَمَّا** **الْأَصْطَحْ** **عَلَيْهِ** **الْفَصِيرُ** ،  
 إِذَا كَانَ مُقْصُودًا لِلْعَيْنِ ، **وَلَمْ** **أَحْدِثْ** **رَجْحَ** **الْثَقِينِ** ،  
 فَدَوَّقَ بَيْنَهُمَا فِي التَّذْكِيرِ ، **وَبَعْدَ** **الْعَالَةِ** **الْثَقِيرِ** ،  
 أَنَا **الْبَيْهَدُ** **فِي** **الْبَابِ** **فَقَفْتُ** ، **فِي** **كُلِّهَا** **الْيَقِينُ** **وَالْخَفْتُ** ،  
 وَبِمِثْلِ **الْخَلْفِ** **لِيُنَالِكَ** **السُّلَّةُ** ، **فِي** **نَلْبِ** **الْمَالِ** **وَتَمَّ** **الْحِفْظُ** **لَهُ** ،  
 بَعْدَ **بُيُوتِ** **الْحَيِّ** **وَهُوَ** **الْخَلُّ** ، **تَعَدَّى** **وَصَرَّ** **هِيَ** **إِلَى** **الْحِلِّ** ،  
 فَعِنْدَ **مَادِ** **مَنْهُ** **فَدَرَسْتُ** ، **وَقَامِلُ** **الَّذِي** **فِي** **فِيهَا** **بَقِيَ** ،  
 وَالْوَأْفَانُ **وَصَفَا** **الْبَيْنَ** ، **وَبَعْدَ** **أَحَدِ** **الْأَصْلَيْنِ** ،  
 نَطَفَى **بِذَا** **نَا** **رَأَى** **الضَّرْفَ** ، **إِنْسَانِ** **الزَّجْجِ** **أَوْ** **تَوَقَّفَ** ،  
 ثُمَّ **أَعْلَمَ** **أَنَّهُ** **يَأْتِي** **مَدَّ** **هَبَ** ، **لَكَ** **الْعَطَاءُ** **يُمِيلُ** **لِأَنَّهُ** **الضَّبُّ** ،  
 مِنْ **حَاجِجٍ** **بَيْنَ** **عَيْنِ** **النِّعَمِ** ، **فَاجْعُوا** **بِأَنَّهُ** **مُبْرَى** **الذِّمِّ** ،  
 نَظَامَتْ **طَبِيعُهُ** **أَحْزَانًا** ، **وَشَدَّ** **وَهُمْ** **مِنْ** **بِرْ** **خَالِفْنَا** ،  
 كَذَلِكَ **غَيْرَ** **حَاسِبٍ** **لَكِنْ** **بِالنِّعَمِ** ، **وَالظَّاهِرُ** **الْإِجْمَاعُ** **غَيْرُ** **النِّعَمِ** ،  
 وَالْأَكْثَرُ **الْأَجْزَاءُ** **أَيْضًا** **فِيهَا** ، **وَنَقَلَ** **إِجْمَاعُ** **بِهِ** **بَيْنَهَا** ،  
**نَزْكَةُ** **الْفِطْرَةِ**

دل الكتاب بركوة القطرة <sup>لاية الاعلى</sup> <sup>لها نظرة</sup>  
 فاعلم وجهها العدة الاسلام <sup>تلا خلائف</sup> <sup>شدين عوام</sup>  
 وهي على خير لبس اذكرها <sup>من ترك قطرة</sup> <sup>لاصوم</sup>  
 ثلثة اولى بالخللاف <sup>في علم القطرة</sup> <sup>بلوعة والغنى</sup> <sup>قد ملكا</sup>  
 فلا كن بقض صاع قطرة <sup>عن قوت</sup> <sup>بويه</sup> <sup>وقوت</sup>  
 بما بقي له والعيال <sup>وقول</sup> <sup>جيل</sup> <sup>اخذ</sup> <sup>الطال</sup>  
 واخلف في قصيره كاسبق <sup>فامر</sup> <sup>الحا</sup> <sup>مضى</sup> <sup>فلا</sup> <sup>نطق</sup>  
 عرفته ادى كذا العيال <sup>من عند القطرة</sup> <sup>ذلك هو</sup> <sup>لناط</sup> <sup>لا</sup> <sup>السال</sup>  
 الاثنته اولو العلائق <sup>من صف</sup> <sup>اوت</sup> <sup>وجير</sup> <sup>لدا</sup> <sup>باني</sup>  
 نياط على حصول النعمة <sup>فلا</sup> <sup>لو</sup> <sup>انعم</sup> <sup>بالشفقة</sup>  
 وقطرة الصيف على الصيف <sup>فكم</sup> <sup>له</sup> <sup>من</sup> <sup>شاهد</sup> <sup>بربي</sup>  
 اجاعنا يطو ذلنا بعد <sup>نقل</sup> <sup>اول</sup> <sup>موه</sup> <sup>الذاد</sup>  
 وهل لناط الصفا ما قبله <sup>اولا</sup> <sup>بال</sup> <sup>لناط</sup> <sup>ما</sup> <sup>عنا</sup> <sup>ال</sup>  
 الاسمه الاول بار واطهر <sup>عنه</sup> <sup>دل</sup> <sup>منفصا</sup> <sup>اثر</sup>

وَقَامَ حَلْفٌ وَمَسَا حُفٌّ **سِنَّةٌ** أَوَّلُ بَدْرِ حُفٍّ  
شَهْرُ الصَّيَامِ كُلُّ أَصْلٍ **وَسَنَةٍ** أَوَّلُ أَمْرٍ دَنَاها  
صَفٌّ وَمَثٌ ثُمَّ كِلَانِ **فِي** الْإِخْوَانِ وَأَنَّ  
سَادُسُهَا إِرْعَةُ الْأَسْلَاحِ **وَجَزْءُ** الْإِخْرَاجِ سِبَالِي  
لَا يَلْزِمُ الْغَدَاءَ قَبْلَ أَنْ يَكُلَ **وَبَعْدَهُ** الْبَغَاءُ فَذَاكَ الْحُلُّ  
وَلْيَعْبُدُوا بِأَحَدِ الْوُرُودِ **فَعَاصِيَا** الْأَطْرَافِ الْوُورُودُ  
وَأَتَى رَجُلٌ سَيْنِي لِلرَّجْعَةِ **ذَكَرَ** هَذَا وَلَوْ دُونَ الْحَاجَةِ  
فِي الرَّجْعَةِ الدَّائِمَةِ النَّفْطَةِ **عَرِيسِيَالِ** الرَّجْعِ قَامَ الْفَتْحُ  
إِلَيْهَا الْفَصْلُ بِالْطُّوْقَةِ **كَبِيرَةٌ** عَابِلَةٌ تَمْتَعُهُ  
فَرَفَحًا فَطَرَهَا وَمَا أَعْدَدَ **فِيهَا** مِنَ الْوَصْفِ نَحْوُ مَا أَعْدَدَ  
هَذَا هُوَ الْأَطْرَافُ وَأَسْمُهُ **لِيَقْلُ** إِيْجَاعٌ وَدَلُّ الْأَرْضِ  
لَا فُطْرَانُ لَرَجْعِ النَّفْطَةِ **وَقَوَاعِلُ** يَدَارُكُ تَمْتَعُهُ  
فُطْرُهَا إِيْلَ عَلَى الْوَالِي **مِنْ** دُونَ جَبَرَةِ الْإِغْيَالِ  
هَذَا هُوَ الْمَهْمُورُ لَكِنْ يَطْلُنَا **وَيُنَادِلُ** فِيهِ جُثٌّ أَبْعَا  
وَالْإِغْيَالُ لِأَسَافِ الْعِصَى **مِنْ** عَمَلِ سَاصِلِ الْعِصَى



قوله لا شيء في الصيغة  
يعني ان صفة واحدة لا  
تخصين بل اربعين وبكذا

۵۵  
موسم

وَشَدِيدُ الْخِلَافِ فِي اخْتِرَاءِ  
ثُلَاثِهَا الْفَصْلُ إِذْ نَافَعَتْ  
وَالْأَدْنَى أَنْ أَلِىَ السَّالِفَا  
وَدُونَهُ لِحَاكِمِ الشَّرِيعِ  
وَأَشَدُّهُ الرُّوحَةُ نَالُ الشَّرِيعَةِ  
ثُلَاثُهَا تَلَدُ الْفَضِيلَا  
رَابِعُهَا الْبِنَاءُ بِالْمَحْمَلِ  
وَالْقَوْلُ بِالْبَيِّنَاتِ فِي الْحُجُجِ  
وَمَا مَعَهُ مِنْ عَمَّا يَدَارُ  
فِي سَائِرِهَا مِنْ شُرُطِ الْبَصْطَةِ قَبْلَ ائْتِمَارِ الشَّرْطِ  
صَحْفَا مَشْرُوطَةً بِالْبَيِّنَاتِ  
الْأَلْفِي بِدَلِّ الْإِسْلَامِ  
إِزْجَاعُهَا بِدَلِّ الْأَعْيَانِ  
إِنْ كَانُوا لَمْ يَعْدُوا مَيْمِلُ  
وَلْيَجْمَعِ شُرُطُ الْوُجُوبِ  
فِي زَمَنِ مَقَارِنِ الْقُرُوبِ

[illegible]



من ليلة الفطر ولو لم يجمع ، اذ ذاك فالرجوع يرتفع  
 فيبقى الوجوب ان كان روي ، بعد الغروب بولداوي  
 وان يكن تبعا على الغروب ، فطره بوصف بالوجوب  
 وقصر على ذلك باق ما سطر ، قبل الحجب بعد غروب  
 وينبغي الفطر فيما حصل ، قبل طلوع العيد بعد ان  
 وانما في الفطر في الصلاة ، اجماعا وعرضا  
 وان يكن ببيع البسم ، يخرج الفطر بدار  
 به على العيال من الخبز ، اخرجهم لا يخبث حوج  
 في عود به بعض أهل الدولة ، من دليها نامل وجيرة  
 ومقتضى الاصل ونظر العبد ، ولو بايعا ويحدي لو ضم  
 ليس له من شاهد جري ، فخصه بالهبة  
 وان صي كان بعض السلي ، فلم يجد ومما تم الحكم له  
**في بيان حيل الفطره وقدرها**  
 فيجوز ما بعد الاقوال ، واجل الخياط فوافوا  
 وقبل ان يكون خطه ، والمقد والربيب ثم اطله

من ليلة الفطر ولو لم يجمع

لمع

اوردا

اوردا والولس اشبرا ، مقالة الفطر كن نصرا  
 وخصه الصدوق بالطلاق ، وان يبع مقدره الزكوة  
 حتمها باق المدايرك ، وانه لا يرجع بشارك  
 سدسها للغير بدينه ، وقيل انما اي فطره  
 ما فيه في رد الغنات ، فاعزل الغنل بعد ان  
 فتم الاطلاق عن قيد ، وكذا من شاهد مؤيد  
 والظاهر الاجماع في كفاية ، يسعه من حجة الراء  
 بعاليه الاوان يعقيلك ، لاوت يخرج اذا فطره  
 والاخيلاط ما يقين ، من يخرج وبلد السعة  
 افضله من زبيب بعده ، وبعد ما يغلب فوطا  
 ثمة اقوال صعات نادرة ، ما مره وروى ذلك الجيز  
 ومدرها صاع بالايضا ، فاعزل اطل من العدا  
 وانما قال من يجمع ، فاصف من دون كل  
 ولان شافي برين من ، من الشاغل العلة للصير  
 لا فرق في ذلك بين اللبن ، وغيره على اشياء اخرى

من ليلة الفطر ولو لم يجمع

نذره

وان نفاذ ذلك فاف  
 كل من كان له من  
 من يومه من  
 من يومه من  
 من يومه من

وقبل ان يطل ربعة ، فحدها فيها الزعفة  
 والبقية تجزي بالانفاق ، بالقر والفوق على الاطلاق  
 لغيره من ممول دين ، معرقة قائمة في البين  
 لو امكن به فحق النقض ، لو رقت يكون ذلك اقوى  
 والحكم التوفيق بعد الفهم ، وبعضهم قد روي  
 ولوا في اقل من مقداره ، من غير فطره لغيره  
 فشكل الاجزاء كالغير ، في اقل الحين او تعوض  
**في بيان وقت الفطرة**  
 ووقتها الملال في الاخير ، لاجل من عد في الظواهر  
 ووقتها الا وابل مطلق ، من غير قيد ليل يبع  
 يصدر الاصل مع الكمال ، في خبره لوه للملال  
 وازيشا فاعزل للرجاح ، وخر الدفق الى الصباح  
 ترجو يد العزل لها توا ، واطح حروا مكن صبا  
 وجوزوا السبق على الملال ، من اول الشهر الى الكمال  
 هذا هو الوفا في ما تبنا ، وانما الخلاف في اصل النيا

من ليلة الفطر ولو لم يجمع

فوزوا

فجوزوا القديم القرض بال ، فاعل فيه وقصا اشكلا  
 فله جوزت القرضه ، واخره سيد وامر نصبه  
 تعاكس دعوى ما للشهر ، والاول الحار في الجمع  
 هذا هو الخلاف في البداية ، وميله الخلاف في النهاية  
 فبعضهم عناه للصلوة ، فوجب القديم للزكوة  
 وبالزوال بعضهم عناه ، والثالث الغروب منها  
 واوسط الاقوال في اقوالها ، والاحوط القديم لوصلا  
 فباع وقتها الذي الزكوة ، ان كنت للصلوة بالاجمال  
 رعاة لا قول الاقوال ، اذ منقطع العموم بالاجمال  
 ومظهر الاية والاختيار ، ثم لنا معدة الانوار  
 بحلة معدة الحقيفة ، وبعد الزوال في الحقيفة  
 بعضه رواية الاقبال ، وفعل اجماع لذي الجلال  
 بمثل ما يدبر الفتاوى ، فهي ان يقولنا انما  
 وذلك كله مع اختيار ، وله مكن للاهل بالانظار  
 فاجزنا بغيرك لغير ما ، سمعه بغير طهر عمل قدما

من ليلة الفطر ولو لم يجمع

من ليلة الفطر ولو لم يجمع



طَرَبَ بَرَّ وَلَمْ يَبَلِّ أَدَامًا ، فَهَلْ عَلَيْهِ بَعْدُ أَفْضَلُ  
إِخْلَافَ لَأَصْحَابٍ فِي ذَلِكَ ، مُخَارَافَةً أَوْ لَوْ أَلَى  
وَبَدَلًا لِعَطَارَتِهِمُ الصَّادِقَةِ ، أَخْبَارُ بَابُ فَوْضِ الْمُنَاطِقَةِ  
وَأَنْ تَوَيَّ بَعْدَ الرِّبَةِ ، بِغَيْرِ فَرْجَةٍ وَغَيْرِ بَدَلٍ  
وَلَا أَدَا وَلَا أَفْضَلًا ، إِذْ ذَاكَ لِلْأَقْوَالِ فِي مَحْطٍ  
هَذَا إِذَا زَالَتْ وَلَمْ يَنْجَلِ ، أَوْ جَرَى بَعْدَ قَطْعَانِ

### في بيان المصروف

مَصْرُفًا مَصْرُوفًا مَالِيَةً ، بَيْنَهُمَا الْإِيْزَ بِالسُّوْبَةِ  
يُطْبِقُ عَلَى أَهْلِ الْأَصْحَابِ ، بَلْ طَعَوْا بِذَلِكَ الْأَصْحَابِ  
وَلَا يَخْصُرُ بَعْضُ الْمَكْنَى ، وَإِنْ يَكُنْ بَعْضُ الصُّوْبِ  
وَيُخْلَفُ عَنْ ظَاهِرِ الْمَصْنُودِ ، لِمَا لَهُ مِنْ شَاهِدٍ سَدِيدٍ  
لَوْ يَكُنْ مَا تَرَكْنَا تَمَعَهُ ، لَكُنَّا بِالْإِشْرَاطِ نَقْبُهُ  
يُجْعَلُ لِلْمَالِكِ أَنْ يَدْفَعَهَا ، لِأَهْلِهَا وَالْفَضْلُ أَنْ يُوَدِّعَهَا  
يُخْصَرُ الْإِيمَانُ أَوْ يُوَابِيهِ ، أَوْ الْقَبِيحُ خَالِدٌ فِي غِيَابِهِ  
هَلْ لَا يَقْبَلُ مَا أَتَى عَنْهَا ، كَمَا يَحْكُمُ الْإِيمَانُ

وَأَمَّا

إِخْلَافَ لَأَصْحَابٍ فِي ذَلِكَ ، تَوَقُّفٌ لَوْ أَمَلُ الْإِلَهِ  
وَذَلِكَ كُلُّهُ مَعَ إِشْرَاحٍ ، إِطْلَاقٌ وَبَدَلٌ يَحْذَرُ الْإِطْلَاقَ  
وَيُجْعَلُ بَعْضُ الْمَكْنَى ، ثُمَّ الْجَوَابُ لِمَطْمَعِ الْإِجَابَةِ  
**كتاب المحرم وفيه مباحث منها بيان ما يجب فيه**  
الْحَرَمُ مِنْ عَذَائِمِ التَّرَبُّعِ ، وَرَبِصَةِ أَكِيدَةٍ وَرَبِصَةٍ  
سَرَفَةٍ مَعْنَى الرِّهَانِ ، فِيهِ وَالْعَبِي وَالْإِيمَانُ  
سَبْعَةُ أَشْيَاءَ بَعْدَ نَهْيِهَا ، عَنْهُمُ الْحَرَمُ إِذَا تَقَبَّحُوا  
وَالْكَثْرُ وَالْعَدِيدُ وَالْمَنَاجِ ، حَصَلَتْهَا مِنْ كَيْسٍ يُلَاحِظُ  
وَهَكَذَا الْعَوْرُ وَالْمَنْشَرُ ، فِيهِ السِّلَاحُ الْإِيْهَاشِي  
سَابِعُهَا مَالٌ حَلَالٌ مُدْلِجٌ ، فِيهِ حَرَامٌ لَا يُمِيرُ الْخَنَاطُ  
فِي الْأَوَّلِ الْوَقْفُ وَالْإِطْلَاقُ ، وَخَلْفُ الْعَوَامِ فِي الْبَوَاقِ  
وَفِيهِ مَا لَا يَسْلُجُ الْعَشْرِيْنَ ، مِنَ الذَّائِبِ خِلَافَ فَيْهِمَا  
فَيْضُهَا الْمَقْدَرُ مَا قَدْ طُ ، مَعَ الْوَجُوبِ وَهُوَ الْإِيمَانُ  
غَيْبَةُ الْبَعْدِ كَالْكَفَارِ ، بِذَلِكَ فَالْمَعْظَمُ الْأَخْبَارُ  
وَالْأَحَدُ بِالتَّرْتِيقِ وَالْإِغْلَاقِ ، لَوْ تَعَيَّنَ بِأَسْمَاءِ الْفَضَالِ

لَيْدِيكُمَا

أَقْرَبُ مَا قَدَرْنَا عَلَى أَنْ يَكُونَ

وَأَمَّا الْإِيمَانُ فَهُوَ الْفَضْلُ ، وَقَبْلُ الْإِلَهِ وَهُوَ الْإِيمَانُ  
وَقَبْلُ الْوَجُوبِ لِلصَّحِيحِ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ التَّعَرُّبُ بِالْمَلِجِ  
وَكُنْ مَعَ الْأَوْحَادِ بِالْغِيَابِ ، وَسَائِرُ الْأَحْكَامِ فِي الْجَمْعِ  
**فيما يتعلق بالمعتمد في الكبر والعوض**  
وَيُخْصَرُ بَعْدَ الْإِخْلَافِ ، تَقْبِيرُهُ فِي مَعْنَى الْمَصَافِ  
مِنْ أَسْمَاءِ مَحْضٍ بِالْجَوَابِ ، أَوْ أَسْمَاءُ كُلِّ ظَاهِرٍ  
مِنْ ظَاهِرٍ أَوْ يَكُونُ قَدْ ، مِنْ غَيْرِهَا ذَائِقُهُ فَيَقْبُرُ  
عَبَّاسُ الْعَوْمِ بِغَيْرِ قَبْرَيْنِ ، وَلَا أَكْثَرَ الشَّيْءِ بِدُونِ  
بَعْضُهُ مَعَ ذَلِكَ مَا فِي الدُّنْيَا ، مِنْ تَقْلِيدِ الْجَمْعِ بَعْدَ الْإِطْلَاقِ  
لَا مَقْرُونٍ فِي ذَلِكَ بَيْنَ النُّطْقِ ، كَالصَّغِيرِ وَالْمَصْغُورِ أَوْ  
كَيْسِلُ لَوْ تَوَابِيضًا فِيهِ ، أَوْ مَا يَجِيءُ كَالْفَقْرِ مِنْ مِيَاهِ  
وَبَعْضُهُمْ قَدْ وَقَفُوا فِي النَّوْزِ ، وَطَبَقَ عَمِلُ وَالرَّحَى وَالْفَرْجِ  
وَلَيْسَ بَعْدَ الْإِصَابِ فِيهِ ، قَبْضَةُ النَّصْرِ بِهِ الْوَجْهِ  
مُؤَافَاةً لِلشَّيْءِ وَالْأَوَّارِ ، لِأَجْلِ مَنْ كَسَبُوا كَأَنَّ الرَّبَّ  
ثُمَّ عَلَى الْخَارِ هَلْ دِينَارٌ ، أَوْ لَا لِلشُّرُونِ دَامِغًا

المعتمد المحرم هو المحرم  
المعتمد من غيره

والأخر

وَأَمَّا الْإِيمَانُ فَهُوَ الْفَضْلُ ، وَقَبْلُ الْإِلَهِ وَهُوَ الْإِيمَانُ  
وَقَبْلُ الْوَجُوبِ لِلصَّحِيحِ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ التَّعَرُّبُ بِالْمَلِجِ  
وَكُنْ مَعَ الْأَوْحَادِ بِالْغِيَابِ ، وَسَائِرُ الْأَحْكَامِ فِي الْجَمْعِ  
**فيما يتعلق بالمعتمد في الكبر والعوض**  
وَيُخْصَرُ بَعْدَ الْإِخْلَافِ ، تَقْبِيرُهُ فِي مَعْنَى الْمَصَافِ  
مِنْ أَسْمَاءِ مَحْضٍ بِالْجَوَابِ ، أَوْ أَسْمَاءُ كُلِّ ظَاهِرٍ  
مِنْ ظَاهِرٍ أَوْ يَكُونُ قَدْ ، مِنْ غَيْرِهَا ذَائِقُهُ فَيَقْبُرُ  
عَبَّاسُ الْعَوْمِ بِغَيْرِ قَبْرَيْنِ ، وَلَا أَكْثَرَ الشَّيْءِ بِدُونِ  
بَعْضُهُ مَعَ ذَلِكَ مَا فِي الدُّنْيَا ، مِنْ تَقْلِيدِ الْجَمْعِ بَعْدَ الْإِطْلَاقِ  
لَا مَقْرُونٍ فِي ذَلِكَ بَيْنَ النُّطْقِ ، كَالصَّغِيرِ وَالْمَصْغُورِ أَوْ  
كَيْسِلُ لَوْ تَوَابِيضًا فِيهِ ، أَوْ مَا يَجِيءُ كَالْفَقْرِ مِنْ مِيَاهِ  
وَبَعْضُهُمْ قَدْ وَقَفُوا فِي النَّوْزِ ، وَطَبَقَ عَمِلُ وَالرَّحَى وَالْفَرْجِ  
وَلَيْسَ بَعْدَ الْإِصَابِ فِيهِ ، قَبْضَةُ النَّصْرِ بِهِ الْوَجْهِ  
مُؤَافَاةً لِلشَّيْءِ وَالْأَوَّارِ ، لِأَجْلِ مَنْ كَسَبُوا كَأَنَّ الرَّبَّ  
ثُمَّ عَلَى الْخَارِ هَلْ دِينَارٌ ، أَوْ لَا لِلشُّرُونِ دَامِغًا

وَأَمَّا الْإِيمَانُ فَهُوَ الْفَضْلُ ، وَقَبْلُ الْإِلَهِ وَهُوَ الْإِيمَانُ  
وَقَبْلُ الْوَجُوبِ لِلصَّحِيحِ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ التَّعَرُّبُ بِالْمَلِجِ  
وَكُنْ مَعَ الْأَوْحَادِ بِالْغِيَابِ ، وَسَائِرُ الْأَحْكَامِ فِي الْجَمْعِ  
**فيما يتعلق بالمعتمد في الكبر والعوض**  
وَيُخْصَرُ بَعْدَ الْإِخْلَافِ ، تَقْبِيرُهُ فِي مَعْنَى الْمَصَافِ  
مِنْ أَسْمَاءِ مَحْضٍ بِالْجَوَابِ ، أَوْ أَسْمَاءُ كُلِّ ظَاهِرٍ  
مِنْ ظَاهِرٍ أَوْ يَكُونُ قَدْ ، مِنْ غَيْرِهَا ذَائِقُهُ فَيَقْبُرُ  
عَبَّاسُ الْعَوْمِ بِغَيْرِ قَبْرَيْنِ ، وَلَا أَكْثَرَ الشَّيْءِ بِدُونِ  
بَعْضُهُ مَعَ ذَلِكَ مَا فِي الدُّنْيَا ، مِنْ تَقْلِيدِ الْجَمْعِ بَعْدَ الْإِطْلَاقِ  
لَا مَقْرُونٍ فِي ذَلِكَ بَيْنَ النُّطْقِ ، كَالصَّغِيرِ وَالْمَصْغُورِ أَوْ  
كَيْسِلُ لَوْ تَوَابِيضًا فِيهِ ، أَوْ مَا يَجِيءُ كَالْفَقْرِ مِنْ مِيَاهِ  
وَبَعْضُهُمْ قَدْ وَقَفُوا فِي النَّوْزِ ، وَطَبَقَ عَمِلُ وَالرَّحَى وَالْفَرْجِ  
وَلَيْسَ بَعْدَ الْإِصَابِ فِيهِ ، قَبْضَةُ النَّصْرِ بِهِ الْوَجْهِ  
مُؤَافَاةً لِلشَّيْءِ وَالْأَوَّارِ ، لِأَجْلِ مَنْ كَسَبُوا كَأَنَّ الرَّبَّ  
ثُمَّ عَلَى الْخَارِ هَلْ دِينَارٌ ، أَوْ لَا لِلشُّرُونِ دَامِغًا



ليس لهم شاهد رآينا ، وللعظيم رواية درنا  
 وصنعها بغير العمل ، ونقل اجماع ذلك موصل  
 ثم تصاب كل ذي القلعة ، من بعد عمره ولو اثنائه  
 من الله او اجره او حقدار ، او سبكه بغير او فجار  
 يطبقه القضا ونص الخبر ، مع ما له من سند معتبر  
 وفي غير رعدة الاخراج ، قد قام خلف اهل الاجماع  
 هل يعقد لكتاب بالعدل ، مع نقص كل واحد من  
 ثلثة الفضل بين الفضل ، او قصدا لا يخرج عن اصل  
 منشاء الاطلاء والثناء ، وان غير الاتحاد ساد  
 طرده الثالث في اتصال ، من دون غيره على الاطلاق  
 والاول لا يحيط بالفضل ، ولو يكن يطبقه التعويل  
 وفي اتحاد النوع خلف خبر ، والاختلاف فيه هل يور  
 لا تعقد لكتاب بالفضل ، ثالث الفضل بين الفضل  
 في الاولين اعتبار اتفاقا ، وفي الاخير عدم اتفاقا  
 والقول باليوم مطلقا ، مع انه لا يضبط قد قرن

ولهذا وكبر مع قوله  
 في كتابه في الفهرست  
 من قوله

فالشركة

لا بد في الشركة ان اصابا ، نصيب كل منهما نصيبا  
**فما يتعلق بأدراج الكاسب**  
 الظاهر الوفاق للاختصاص ، بحسن ما يرجح الكتاب  
 عليه دلالة القيمة ، فسرهما الاثمة الكريمة  
 وصفت بعض هذه الكتب ، بالعرض في الغير فاعفوا  
 يطبقه قد نقلوا الاجماع ، بكثره افادت الشيا  
 به سادس سيرة التبرع ، وهي تكون حجة رفيعة  
 حجة في سائر الموارد ، بردها بر كل واحد  
 يطبقه استفاضة النصوص ، ذلك على المقصود المحض  
 من بعض قد يدعي التواتر ، وليس بالبعد والكثر  
 لا يحل ذاك الفناوى ، بالاختلاف نص او فداوى  
 ثم خلاف ما يدعى ، فلا يلزم الغار ولا يكافى  
 وعندها عبارة محكمة ، ليست على الخلاف بالجملة  
 عاينها الوقت لا يحل ، مع ما يتبعه نقد تحليل  
 ثم خلاف لاح في الاواخر ، منشاءه تعارض الشاير

ثم يقال لا يخفى من وجوب ، من غيره او ولد الحرام واس  
 جلتا بولجلا لا يخفى ، على انما نقل اجماع ونص  
 معروفا فاجعلوا التوبة ، مادعيه اليقين ان يموت  
 من صلبه او غيره اضعف ، بقدره وبالشيا الاضعف  
 تزيح او تكفير او تذكير ، او سخر حصرة المردود  
 وسائر استناده الرقيقة ، من صلبه او كسبه التبرع  
 والدلالة الرقعي والمراكبي ، لمعها بها ولا يحاسب  
 لو ان طاع عام الاكثية ، حجة يكون من الباب  
 ويشله الذين اذا كاسحل ، في غاية قد لا يضاهي وصل  
 وان يكونا قبل هذا الحول ، فوصله به محل قبول  
 في كل ما مر راي الاثنا ، مقصدا لا مبرا فامضا  
 انما رخصت عليه ، بقية تامل لديه  
 وان يكن في ماله ما لا يجر ، تحب فله ان يحجب  
 جميع ما يموت من تجارة ، او يجعل يعكر في ميدان  
 او يحجب بنبذة المالكين ، احوطها ما اتفقوا في البين

ثم العيال

تحضر هذا الجنس بالاثمة ، فدايدا يمتاز بغيره  
 معطسا على اتحاد المصنف ، وحينئذ يخلف يتبقى  
 وان ينفذ ما دل الظاهر ، فوجه التاويل بالوفا  
 لظاهر الآية والقبير ، وقلة التبرع من صير  
 وقمن بحكم هذا الواجب ، لاجل قذاريه وكاسب  
 حتى من الخياط والوصال ، وقلة التواتر في الحال  
 واختلافوا في الارث والمدة ، وهكذا المصبات والعبدة  
 قد صرح المعظم فيها بالعدل ، والجلو بحال فها نعم  
 وربما ايد في الاواخر ، ولما اقف له بوجه ظاهر  
 ان كان ناظرا الى القيمة ، وحينها فكلها سقيمة  
 يقولنا الاصول بالسلامة ، لو لم نقل بغيره مدامة  
 قد ادعى جليتنا اجماعا ، وقومنا قد قرروا اجماعا  
 والامر في الميراث اظهر ، مخرج مخالفه لنظم  
 وشبهه الصنفين اليه كافة ، فعندنا في الاصول الثا  
 والمحرم لا بعد موته السيرة ، لغيره وقيل المستفنة



أولها مرجح الخير . وفلسنا نؤيد صيره  
بطاهر النص وقوى القوم . وعبر صطرح كل يوم  
في المحرر في بقية الفتيان . لم اطلع للقوم من بيان  
ونقته مطاير الفوائد . ولا خطاط كان خيرا فائد  
ما قد دعاها الحسن الخصال . يطوق دانقوا الاصاب  
لم تشترط الجلال الايمان . وكبر كالكوه ذ النوال  
وليس من لوازم الكفاية . لكن العلم من البداية  
وعند ذ الايمان بالدار . اذ بنا سهل صناد  
نوال الخلاف لاح من اعلاه . هذا هو العهد في المقام  
ثم هل الدار فيه كافي . خلف عن الحل فهو نافي  
ان ثابنا فليس بالحقيقي . ليس له من شاهد فيني  
مع كونه غالفا للفاعدية . فبعد وضع مرتب غير فائد  
وكل ذ ان يعلم الكفاية . من مؤن الحول من البداية  
من دون لا وجه للدار . لشدة في شرط الافذار  
من اجل طبعه حتى ان يحل . تمام حوله وقدره كل

ولقد مررنا في هذا الموضع  
فان كان لا يستحق

بشكل

واشكال الحول فما استكنا . لا يحل ان يخرج مبالا  
في اخيه مذنب بالنص . وهو يد العلم لم يحسن  
وتوفى ذ البائسكم العيل . وان يكن فداخذ من جيل  
والخلف يعني الجليل المر . ويتناصل بوجه رضى  
منعه لا انه ارباب . بل معدن او غير اصلاح  
ومثله السك خلطه . ما بيننا الصلح الذي قد  
ثم مدار الروح بانفاس . اول بل المدار بالانفاس  
اختلف الاداء وذلك . توقف لولا اقل بالاول  
**فما يتعلق بحسن الرضى الذي الحلال الخطا**  
في المحرر في النص الذي يتابع . لم يستل ذ قبا الاجماع  
تفلا وفي لا واخر الخلاف . من رتبنا حالفه الانصاف  
مدود ب صفة صريحة . وجارح الاستناد كن حرج  
مصرف بعد خلاف اخر . بدفعه الاجماع والظواهر  
لا فرق فيما مر من السك . اودع او غير من كل جهة  
من ظاهر النص وقوى القوم . وديننا صرح بالانتم

لع

مستحق

ان يكن

ناتقنا المراتب  
الطائفة بالحكام

ان يكن الاهتمام في القدر . فصل في الذين ذك النقط  
لكن بما رضى به ما لكة . ان كانت في الرضا مسك  
لا يملك عنه بما يريد . عن جرمه وقدره شديد  
والمرتب لا بما يلقى ما . لآخر كل ما له كان نعم  
وبعد ما حسن وتصدا . القدر والمالك لو حقا  
فان يكن رضى بما قد علا . فهو والافهناك اشكلا  
ومقتضى القواعد البراءة . فالامثال يقتضى اجزاء  
**فما يتعلق بغير المحرر في بيان مضاهير**  
للمحرر من الاقسام . لله والرسول والايام  
بصرفنا لثمة الاجر . صالحنا اليوم لنا امير  
ثم النامي والسكين كذا . وابن السبيل ساد القادخدا  
كذا تم الاية الكريمة . يطبقها احبنا ناعمة  
ونقل الاجماع به بوان . وبعضنا في الخلاف  
فخصه المحرر الاجرة . ذا شهيد في غيرنا شهيد  
مما كانه نص الرضى . وادعاء ما مسمى كمنع

ان يكن



هذا هو الكلام في الكيفية ، قد بقي الكلام في الكيفية  
فأخلفوا في الإشهاد ، وهل يحضر ذلك بالإمام  
أو أنه لكل ذي مشايخ ، من ناحية أو غير ذي مشايخ  
مُعظمنا بالأول بولايه ، وظلمة من إلى الأيسر  
بالأول يدل على هذه الآية ، كروى في بطيعة الرواية

**فيما يتعلق بالفريق الثالث الأخر**

والشرط في الثالث الأخر ، يستلزم لها من شبهة  
بالنصر والشيعة والإجماع ، وظلمة يكون بلا إشهاد  
بحق الصنف لغير من ذكر ، بشرط الاستغناء كالمعروف  
بشرط النسبة بالأبوة ، لا يكفي بمطلق النسوة  
وإن يكن من جانب الأم فقط ، فذلك دون القضاء بشرط  
مُعظمنا يفتون بها بالعد ، سيدنا الأجل قال نعم  
ونقص الأصل مع القول ، ثبت شرط ذلك في الأصول  
والمستأد من الإطلاق ، لغيره من مورد الوفاق  
هذا إذا قيل بكون النسب ، حقيقة في جهة غير الأب

نسخ

يصح الأمر مع الجاز ، وهكذا جميع ما يخاض  
كل من الغرض من النصوص ، وتخص جاز على الخصوص  
وسواء ما في غير النصوص ، فصار ذلك حجة نصية  
لها من من يكون طاعين ، يخص ظاهره بعد المطلب  
وقوله أبو النبي عبد له ، بوطالب بولايه دين له  
والجواز ومنهم العباس ، لولايه لا رتبة لأخيه  
وقصة بيتنا جلية ، عليه الأثر من النجاسة  
هذا هو المشهور في بينهم ، بعين الشرائع بينهم  
وربما قيل له ولد آخر ، وإنما من مضاف آخر  
وغيره من النبي منهم ، وقد قيل من هنا بينهم  
لها من يقال المطلب ، وبعضهم أحسن من بيت  
أخر من الزكوة ومضى ، مطابقا للعظم فوالرضا  
وأخلفوا في أنهم الذوات ، هل هي البسط بالأصل  
بحسب لا يثبتهم قد جزم ، أو لا البسط عليهم ما لم  
أصحابنا على قولين ، وقد خلا الزكوة عن الزن

الذين هم الكيفية والرواية  
الذين هم الكيفية والرواية

منشأه ظهور عظم الآية ، ثم خلاها من الزيادة  
والثالث في ما فيها جفت ، ظهور أول وذلك أن  
لكن يرد من العبر مع ياد ، ودون نقل رخ إلى الأول  
ثم قيل البسط بالإشهاد ، سئل معركه الأصحاب  
والعدم منظمه الأكبر ، وعكسه منصرف الشرائع  
والأول مصرح الرواية ، بها يقيد مفاد الآية  
مع غيره وغالب الأصول ، نصه من خطر بالبال  
أما جواز البسط بالتوفير ، فلم أحد في العموم من تكبر  
في نقله ما فيه طباق ، فحاشا أن يفقد استحقاق  
في بلد المال والأصنام ، وإن وجدنا خلفه لأعيا  
ما بين من جوده ومن مع ، أما الضمان فليس الجميع  
وزكوة لا حوط بل وأقوى ، وكفا كان أخذ بالقوى  
**في بيان سائر أوضاع المستحقين الثالث الأخر**  
وفي سائر أوضاع المستحقين ، قد وقع الخلاف في الأهل  
ثالثه الوصف عند نعم ، موافقا لما عليه العظم

نسخ

تمكانهم بقوى السيم ، وصلة نصناط بالحكم  
وليس الحجة عند الإطلاق ، وظاهر العطف في الأول  
حاذها الصلارف والقيود ، بما يقع الخطأ لا قيد  
وإيقان ليس شرط الفقر ، بوسيل اعتبار المال  
وأخلفوا في الشرط في الفقر ، ثبوت موافق التحقيق  
وما أرى النافع والشرار ، فخلق بالسائر أو نادر  
وفي الثالث أغني الإيمان ، فالكثرة والخلاف لا يعا  
خلفهم ليس بالأصحا ، وبعضهم أحال باستحقاق  
من أن يكون لها معنى أو في جوفها من بعض علوي  
كلامه بوي يقدح النسب ، والإيمان بالذليل الو  
من أية النعم عن الوداد ، ذاك في خلاف أو الحاد  
وهكذا الصور المعاد ، فحرة النافع فيه دجسة  
كانها من جهة الإطلاق ، ليس له هناك من سائر  
وإن يكن نسبة في الدين ، مع ما لنا العموم من جهتين  
لا يدنا بأوجه ومبية ، ليست على الدين والحجة

الذين هم الكيفية والرواية  
الذين هم الكيفية والرواية



والخلفاء من بعدهم

وقد يكون العدل شرطا ، ونفيه الحق على العظم  
والأصل كالأصل لا يخلو ، وظاهر الإجماع في المسئلة  
لا يثبت بيقين محمول ، بخلافه بظهر من قول  
وقيل ظاهرا ان رضا المصلحة من أجله لا يكون ناهيا  
من حرمة العز على الفتا ، ذامع من البيع على الإطلاق  
لغيره وإن تم المسئلة ، لكن بإصل من لا أصل له  
**فما يلحق بهذا الباب فهو ما قبله في الإجماع**  
بعضه أشياء من أنقال ، يملكها الإمام بإشغال  
بها زيد معتم الإمام ، عن غيره من سائر السهام  
مملوكة الأرض بالأنقال ، سلمها أو غلها الأهالي  
وهكذا الأرض لو كانت كلها ، عن أصلها أو جعل مالها  
وقيل بل يتم دون جعل ، عن مالك وعدا من قبل  
ومعنا الأصل لنا الكفا ، وهو خلاف مقتضى الرواية  
وهكذا الرؤس من جبال ، فعدها من جبال الأقال  
كذا الإجماع ويطور الأوقاف ، صغوا الإمام ما يشاء كالأقال

قوله جبروت وهو جبروت  
الأمر والنهي وهو جبروت  
في الدنيا لا في الآخرة

وهكذا الأرض لو كانت كلها

قوله العبد هو العبد  
بالضم جمع العبد والعبد  
المعنى المملوك وهو العبد  
مكتوب من جبروت وهو جبروت  
الجموع من جبروت

من بعد

مبقاه

من بعد داجن العزيمة ، ونعم الفت عميمة  
وهكذا أطاع الملوك ، وصغوم مكن هذا الملوك  
إن لم تكن مقصودة من قبل ، وعليه المال أو مسلم  
والأرضان لم يكن وارثا ، من قبله وسبب على الولا  
ولو غري قوم بغير حصه ، فصارت الغنائم مختصة  
بخص الامام لا العزاة ، بيطبق رواية الفتات  
وكما غير الأخير مجمع ، وأخلف في جوارح الأتبع  
بطبقها فأنقلوا الإجماع ، بكنهه فأحدث الشياخا  
لأنه الصوص بالكار ، بل بما يقال بالتواتر  
وبعضهم أضاف الأتبع ، ولما قيل شاهد في الزور  
وبتبع الإجماع في الجبل ، وبالب الفرق من الجبل  
فإن يكن قد وقعت في غير ، بملكه فالحكم ما نقدا  
وأخلف على هذا لا يسمع ، وإن يكن من بعد شيع  
والوجه في ذلك كلام في ، يدفع الجبروت بغير  
وأخلفوا في معدن يقا ، في غير ما يملكه الإمام

ما صاد من مافدا  
كل له لافط للقرنة

قوله سبب  
الجبروت العبد

بها ينفذ عموم الآية ، بالحق والعدل كذا الرواية  
من بعد ذانهم في الكم ، يخص بالناسك للجمع  
ولحق الشاكن الأقال ، أخاه كذا لك الشاكر  
لشكره الشاكن في الصوص ، من جهة العموم والخص  
صغوا العظماء الدليل ، فالحق الخصم جميع الاسم  
من الإمام حالة العزاة ، لسانه القول بالرضا  
ليس له الأصوص حجة ، جملها ما ذال الأتبع  
تعارض بما يكون ، بوجه الجمع بما يرضى  
وجعلوا الناسك الجاري ، بأسرها جعلها التراتي  
وعندها باذن من ماله ، بدونه الجمع من أنقاله  
وقد تميم من زودجا ، إن باجر من ربحه فلانجا  
بقية السيرة مفقودة ، أصباها من مؤن مقرون  
فدخلا للناجر من ذمجة ، لأخيه المسئلة الوجهة  
فعمدها عارها في الأول ، فكم له من خير معلل  
بطبقهم للبيعة الولادة ، وهكذا السهر ذى الإفاة

قوله من جبروت  
الرواية في جبروت  
قوله من جبروت  
الرواية في جبروت

بها ينفذ

قوله نقول من أنقال ، وليس في الجبل المقال  
تمكن في ذلك بالصوص ، تضمنت لذلك بالخص  
وجعلنا صغمة الأقال ، فجعله فاصدة استناد  
والحق قول معظم الأقال ، من تبع المعدن للقيام  
إن لنا مع الصوص الأصل ، خلوا أخبار بيان النقل  
وعنه من حجج عزبته ، لا تخفى ببطها التوجيه  
**في باجر العبد في الإمام من الجبل كذا في الجبل**  
وليس ما يخص بالإمام ، للغير في خصوصه الأقال  
وحرمة الأكل بالكلية ، من أحد من قومنا الكمال  
تواتر الأخبار بالوحد ، أكثرها مع سيد سديد  
هذا مع عموم نهي الترك ، عن كلنا أموالنا بالبال  
في الأقال اختلاف الأراء ، في أنه هل حلت أشياء  
من جهة أو نفيه علينا ، معاشر شيعه اهتدنا  
فصرح العظماء بغيرهم ، وأجلبوا في فيه العبد  
تواتر الصوص بالإخلا ، بين الحكم على الإجمال



وقدر السالك بالانصاف . يكون من انفعال القرض  
 او من ان يقدرا الاضطرار . يخرج من ربح الايجار  
 وقدر على الشاؤون من القرض . من ثمن العيش لا يتولى  
 تحليله الا لاول يعلم . من ليس ايجاء التواني يعلم  
 اما المتأخر فذلك الشئ . من العيش بذلك فسر  
 وسائر ما الحرف قد علقا . به من المالك ما حقيقا  
 والشاؤون في الامان . من جهة الحضور والكنها  
 عظمهم قد عمنوا الحاليين . وثمة قد عرفوا في البين  
 خصه بالاول الانكاف . لشبهة تكوثر باعسان  
 يعكبه يصير الرابع . والنص الاطلاق فيه شكا  
 وهكذا النص على التبليغ . نعمم للحكم بالشئ  
 من اثر الاحذر الزمان . بكل دأيدفع الخصما  
 قد نقل العلامة في الشؤ . ايجاء على الشاؤون  
 هل اذ تحلل او تملك . يكون في المقام والاشك  
 ثابتهما بالاختيار . من اجل ان الصبح لا يعرض

مواقف

موافقا للمنفى والندوة . وللدور عن الشاؤون  
 وقدما السد بالظواهر . من النصوص لاجلها  
 غايها تضمن الاحلال . وهو على المصود في الجا  
 نعم به بدل نص العكسي . تصدقا وهو عدم النكر  
 هل خص تحليل من الاما . بهما وعم الشاؤون  
 لسائر الاضافات للشيء . تخصيصه بذلك كما هو  
 والنصف الناظر للتحليل . معجم قضية التحليل  
**في كيف جبر المحقق في ما حال المحقق**  
 ستم الامام صرة اليه . لدى الحضور مجمع عليه  
 وهكذا بقية السهام . افعى يرجع من الاعلام  
 وهو الذي بين الاضافات . بها تم كالأعلى الكفا  
 مع غيره اتمامه عليه . وان يرد فقصده اليه  
 هذا هو الشؤ وهو باصر . ولطائف الحلي في هذا  
 حاله الاخذ مع الوفور . وليس صانع القصور  
 توقف الفاضل في الحث . واقفة المدار في الحث

في كيف جبر المحقق في ما حال المحقق  
 ستم الامام صرة اليه

يطبق ما انما اوضحه في . ومن طريق النص ايضا قد  
 والنص لمعبر لا سندا . فانه للرسل من حثا  
 بطريق الاخرى من الزمان . ليجرها بالثمة الكفا  
 وجه الحكم لنا مقبولة . لو اريد رواة مقبولة  
 ومعة تعلق عليها . اذ الاصول تنفي ذلك  
 ثم قبل المسئلة عقيمة . عن ثمة لا بد ان يقيمة  
 امرها الحق الاجير . واقفة في ذلك الكثير  
 من ان يجوز للشؤ . ايعاء ستمه بالاحضور  
 لها شئ من على التمة . بعين ما يصعد الائمة  
 ولو جبرها اذ عن ثمة . لانهم كذلك يصرفونه  
 وانكوا الزمان لك الثمة . انوارنا بقلبه قد انكره  
**في بيان كيف صرف ما الاضطرار في حال العيش**  
 بصرف للاضافات . بها تم كالأيد ورجية  
 هذا هو الشؤ في الطائفة . ولا جبر ما بين من طائفة  
 الا ان اذ من التوابين . واقفة في خبره اللواحي

دليل

دليلنا اطلاق لفظ الاثر . يطبقها تواتر الزمان  
 في بعضها الصريح باثباتها . وانظر الى التوضيح واغنيا  
 وليس للضم عند اخبار . من جهة الائمة الاظهار  
 بالحلل للشيعة بالاطلاق . محالها بموجب الوفاق  
 هذا مع القصور الاثنا . في البعض والاخر باثباتها  
 وللدخيرة هنا الاضطرار . برده الزمان والانوار  
**في بيان حكم ستم الامام في حال العيش**  
 ستم الامام حالة العيش . معركه عظيمة في الباب  
 فانكروا بيسة اقوال . منها الاخر لسالمال  
 وقولنا دين التوابين . واقفة في خبره اللواحي  
 آخره اشارة اضطرارا . فراج في اضطرار تبالا  
 وقد يقال الحفظ والضم . اياها التثبت المنية  
 قضى ذلك شيئا والفاضة . وهو يذو الاعضاء انما  
 وقد يقر بعض القدماء . فانه يثبت ان يعلما  
 يحين محطه او دفيه . لغايل لا يعلم بعينه

في بيان كيف صرف ما الاضطرار في حال العيش  
 ستم الامام صرة اليه



رديفة

أَوَّلُ مَنْ أَنْجَحَهُ أَوَّلُ مَنْ جَعَلَ  
 إِخْشَاءَهُ مَهْدِيًا فِي لُحْيِهِ . طَائِفَةٌ مِمَّنْ فِي رَوْضِهِ  
 أَوْ يَصْرُفُ لِحْيَتَهُ إِلَى الْأَصْنَا . إِخْشَاءُهُ طَائِفَةُ الْأَخْلَاقِ  
 وَقَطْلُهُمْ لِحْيَتُهُ مِمَّنْ يَكُونُ . مِنْهَا الْبَيْدُ فِي رِيَالِهِ الْخَفِ  
 هَذَا هُوَ الَّذِي لَمْ يَصْغُرْ . فَمَنْ لَهُ مِنْ شَاهِدٍ شَرِيفٍ  
 بِرَهَانًا مَرِيعَ الْأَرْكَانِ . وَارْتِعَاسًا مَشَقَّ النَّبَاتِ  
 قَمَرُهُ فِي الْأَكْثَامِ . كَهَالَةِ الْأَصْنَافِ فِي الْفِيَا  
 قَمَرُهُ فِي سَمِّ دَالِ الْعَاقِبِ . فَأَوَّلُ الْبَقَاءِ لِكُلِّ نَابِ  
 أَوْ شَاهِدٍ لِحَالِ الْأَوْحَانِ . فَمِنْهُ الْأَرْكَانُ وَالنَّبَاتُ  
 وَكُلُّهَا مَبْنِيَّةٌ أَوَّلِيَّةٌ . وَاجْعَلْ إِلَى أَنْوَاعِ نَابِيَّةٍ  
 قَدْ رَضَعَتْ الْعُقُولُ بِالْجَلِيلِ . لِسِرِّكَ الْعُقُولُ فِي الدَّلِيلِ  
 وَلَيْسَ لِلْخَفِظِ أَوْ الْأَدْفَانِ . الْأَعْمُومُ خَصٌّ بِالْهَوَانِ  
 وَإِنْ بَدَأَ الْعُمُومُ مِنْ حَجْمٍ . فَعُمُومُهُ فِي الْبَيْنِ  
 وَيَنْتَعِجُ الْخَيْرُ لِلْقِيَمِ . قَبْلَ أَنْ يَصْغُرَ مَدُونِ يَمِينِ  
 ثُمَّ عَلَى الْخَطِّ لِلْقِيَمِ . فَالْصَّغِيرُ أَمَّ يَوْمَ خَلْفِ مِيَمِ

أَوَّلُ نَابِ لِكُلِّ دَابَّةٍ

منه

مُعْطًى مَصْرُوحٌ بِالْأَوَّلِ . مُعْطًى مَقْدَالٌ بِالْقِيَمِ  
 وَثَابِتٌ قَالٌ بِمَا لَوَائِزِ . مِنْ الْقِيَمِ عِزٌّ مَقُومٌ  
 وَذَاكَ لِلدُّنْيَى وَالْزَّيَا . وَقَدْ حَكَمَ عَزَّ وَجَلَّ الْوَضْعُ  
 لَوْلَهُ يُقَالُ يَوْفَى مَا الشَّهْرُ . وَفِي الْمَدَارِكِ الْوَفَا يَوْفَى  
 فَالْأَحْطَ الْأَقْبَاضُ لِلْقِيَمِ . حَيْثُمَا أَمَكُنْ تَبْعِيهِ  
 لَوْلَهُ يَكُنْ يُقَدَّرُ الْإِيْنَا . إِلَيْهِ الْأَكْفَاءُ بِاسْتِئْثَانِ  
 فِي الْخَصْرِ وَالْفِدَارِ مَحَالِكُ . مَعَ عَجْرِ مَطْلَعِ الْبَاتِ  
 مَعَ عَجْرِ عَزَّ ذَاكَ الْأَبْرَحُ . إِلَى الْعُدُولِ إِذَا الْبَصَرُ  
 فِي صُورَةِ الْعَجْرِ عَنِ الْقِيَمِ . فِي مَوْضِعٍ يَكُونُ ذَاكَ فِيهِ  
 مَعَ عَجْرِ عَنِ الْجَمْعِ يُصْرَفُ . إِلَى الدَّلَالَةِ بِشَرْطِ عَجْرِ  
 يَقْبَرُ قِيَمَتُهُ الْإِيْنَا . وَشَاهِدُ الْحَالِ بِذَا الْإِيْنَا  
 شَرْطُ الْقِيَمِ لَمْ يَحْجِ دَلِيلُهُ . فِي مِثْلِهِ عَلَى سَبِيلِهِ  
 وَمَنْ يَجُودُ دَفْعَ دَالِ التَّوَالِ . لَا يَزَالُ هَامِسٌ بِلِ الْمَوَالِ  
 اخْتَلَفَ الْأَحْكَامُ فِي الْقِيَمِ . هُوَ الَّذِي رَجَعَ الْعِلْمُ  
 مَا بَيْنَ أَنْ يَكُونَ أَهْلُ الْفِدَا . يُعْطَى هُنَاكَ دُونَ مَا لَوْ

في الرضا

وَالْأَحْطَ التَّوَالِ مِنْ الْبَيْدَا . ثُمَّ الْقَضَا بِصَدْدِي الْعُقُولِ  
 بِحَوْلِهِ كَأَخْرِ سَعْبَانَا . لَا صَبْرَ فِيهِ يَنْتَعِجُ رَضَانَا  
 وَإِنْ يَكُنْ قَضَاءُ أَوْ كَفَارَةٌ . فَاجْعَلْ لِي تَبْيِيحًا أَقْبَارًا  
 فَلَا يَحْتَاحُ دُونَ الْإِيْنَا . عَنْ نَدْوَةٍ تَقُولُ الْأَجَاعُ  
 وَهَكَذَا النَّدْوَةُ عَلَى الْأَطْلَا . مَرْطَةُ الْعَبِيدِ بِالْوَفَا  
 أَنَا مَعَ الْعَبِيدِ فَخَيَالُكَ . فِي سَرْطَةِ نَفْسِ الْأَصْنََا  
 وَإِنْ يَكُنْ صِيَامًا لِلنَّاسِ . فَاخْتَلَفَ الْأَوْفَى وَالنَّاسِ  
 وَلَا شَهْرَ الْعَبِيدِ فِي مَطْلَعَا . وَفِي الْبَارِ فِي الْمَقَامِ قَرَا  
 مَا بَيْنَ مَا يَوْفَى الصِّيَامِ . مِثْلُ صِيَامِ الْبَخْرِ وَالْمَقَامِ  
 الْحَفَا بِمَا لَهُ الْعَبِيدِ . وَتَقْبَهُ مَرْكَهُ مَبِينِ  
 فِي غَيْرِهِ مُوَافِقٌ لِلْعِظَمِ . وَشَلَّةٌ مُطْلَقَةٌ لِلْعِدَمِ  
 تَمَكَّنَ بِأَنَّهُ مَدَّ وَطْعَانَا . لِكُلِّ يَوْمٍ عِزٌّ مَا خَلْفَانَا  
 هَذَا الَّذِي يَحْجِي فِي نَفْسِهِ . لَوْلَا أَسْرَارُكَ فِي الْمَقَامِ عَجْرِ

**في بيان وقت الصيام**

في الرضا كان رسول الله صلى الله عليه وآله في شهر الأضوال

فَصَلَّى الصَّوْمَ بِالْإِيْنَا . إِنَّمَا الْعَمَلُ بِهَا كَافِي  
 فَكَأَيُّ الشَّوْقِ وَالْقِيَمِ . فَخَصَّرَ الْعُقُولَ الْمَدِينَةَ  
 مَذْكُورٌ يَوْمَ الْأَحْرَةِ . مِنْ عَطَشٍ وَجَعٍ مِنَ الْفَقَارِ  
 حُجَّتْ عَنْ شِدَّةِ الشَّعْثَانِ . مِنْ أَعْيُنِ حَبَائِلِ الشَّيْطَانِ  
 يَطْفِئُهَا تَوَالِدُ الْأَخْبَارِ . وَأَنْتَ حُجَّتْ مِنْ نَابِ  
 وَإِنْ قَوْلُ رَبِّكَ الشَّانِ . الصَّوْمُ لِي وَالْآخِرُ فِي حَمَانِ  
 وَحَدُّ الْأَمْسَاكَ عَنْ عَدَّةٍ . مَعَ يَمِينَةٍ فِي نَبِيٍّ مَعُودِ  
 فَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَذَا الصَّوْمِ طَلْعًا مِنَ الْفَقْرِ وَالْخَلَا .  
 وَبَنِي الْقَبْرِ فِي الصِّيَامِ . لَيْسَ لَهُ كَيْفٌ بِلَا كَلَامِ  
 فَقَصْدُ عِبَادَةِ هَذَا الْيَوْمِ . وَخَلْفُهُ لِمَا لَا يُعْلَمُ  
 يَرُدُّهُ الْأَصْلُ وَالْجَمْعُ يُقَالُ . فَأَنْتَ عَنْ نَدْوَةٍ مِنْهُمْ وَصَلُ  
 وَلَوْ تَوَيْ فِي الشَّهْرِ عَجْرَتُهُ . تَعَمُّدًا فَخَلَعُوا فِي حِكْمِهِ  
 وَخَلْفَ فِي مَوْجِ صَوْمِهِ . سَبْدًا وَفَا فِي مَوْجِ صَوْمِهِ

خالق فيه

والله



لَيْسَ لَهُ النَّاجِزُ لِلنَّجَارِ . لَكِنْ ذَا فِي حَالِ الْأَخْيَارِ .  
 وَفِي أَصْطَرِجَارٍ لِلزَّوَالِ . فَاحْطُ فَذَلِكَ أَفْطُ الْقَا  
 أَفْطُ مَرَّ مَرَّ إِلَى الْعَفَا . بَيْنَهُمَا عِلْمٌ فَيَا سَيَّانِ  
 تَمْرِيضُهُ مِمَّا عَلَيْهِ الرِّفْقُ . فَمَوْعِدُكُمْ مَا مَوْعِدُ الْقَا  
 فَاطْلُقِ النَّاجِزَ لِلزَّوَالِ . سَوَى كِلَا الْأَمْرِ فِي الْوَالِ  
 وَنَصْرُهُ الشُّهُورُ لِلصَّغِيرِ . فَكَمْ لَهُ مِنْ شَاهِدٍ شَرِيفِ  
 يَوْفِيهِ الْجَاهُ مَا دُنُقِلَا . وَالنُّبُوهُ هَكَذَا مَدَّ وَصِلَا  
 بِذَلِكَ خَصَّ لَا صِيَامَا . وَلَكِنْ لَلْعِطِ مَا اسْتَقْلَا  
 ثُمَّ قِيلَ آيَةُ اللَّيْلِ أَعْمُ . مِنْ أَرْبَعِ الْخَيْرِ نَعْمُ  
 مَخَالِفٌ فِي ذَلِكَ الْخَمَانِ . وَصَعْفُهُ أَغْنَى عَنْ التَّيَّانِ  
 وَكُلُّ مَا عَيْنٌ مِنْ صِيَامٍ . فَمَا كَانَ حَكْمُهُ إِلَّا كَلَامُ  
 وَمَا خِزْنُ الْعَيْنِ بِالزَّوَالِ . فَجَازَ النَّاجِزَ لِلزَّوَالِ  
 لَا مَوْفَى فِي الْعَدَا وَالنَّيَّانِ . كِلَاهُمَا فِي الرِّفْقِ سَيَّانِ  
 إِحْمَالُهُمَا بِطَعْفٍ قَدْ اسْتَقَرَّ . وَكَمْ لَنَا مَسْئَلٌ مِنْ الْخَيْرِ  
 وَهَلْ يَوْفَى الْوَقْتُ بِالزَّوَالِ . لَمَّا خَلَّ الْقَامُ مِنْ الشَّكَا

منقول

مُعْطَسًا يَقُولُ فِيهِ نَعْمُ . وَأَبُو الْجَنْدِ قَدْ أَصْرَقَ الْعَدَا  
 مَنَاشَا وَتَعَارَضَ الْأَخْيَارُ . وَنَقَلَ الْجَمَاعُ فِي الْأَخْيَارِ  
 يَوْفَى الْأَوَّلِ مَعَ آيَةِ الْعَمَلِ . لَمَّا يَنْتَابُ مِنْ وَجْهِ خَمَلِ  
 وَوَقْتُ نَدْبِ مَوْعِدِ الْأَشْكََا . فَكَمْ غَيْبُهُ بِالزَّوَالِ  
 أُخْرَى يَمَا يَقْرُبُ مَا شَيْئَا . مَعَ صِدْقِ صَوْمٍ آخِرِ الْخَمَلِ  
 مَا بَيْنَهُمَا خَالَفَ الْأَخْيَارُ . تَعَاكُوفِي قِيلَ الْأَشْيَارِ  
 وَشَهْرُهُ الْوَسْعَةُ عِنْدِي . وَهَكَذَا الْأَخْيَارُ مِنْ أَكْثَرِ  
 وَبَعْضُهُمَا نَصْرٌ عَلَى الْقَصُودِ . مَعَ سَنَدٍ مَعْنِي مَحْمُودِ  
 وَنَقَلَ الْجَمَاعُ مِنَ الْأَكْبَارِ . كَيْفَ لَ الْأَخْيَارُ وَالزَّوَالِ  
 بَعْضُهُمَا فَاعِدَةُ السَّاحِرِ . فَالْأَصْلُ الرِّضَا بِالصَّالِحِ  
 يَحْلُ مَا لِلْحَجْمِ بِالْفَرِيضَةِ . مَعَ كَوْنِهِمَا دَلَالَةً مَرِيضَةٍ  
 أَمَا حَدِيثُ فَعِلَ الْأَخْيَارِ . فَصَرَفُهُ مَقْصُودًا ذَوِي  
 وَلَوْ نَوَى يَوْمًا يَوْمَ الْوَحْيِ . لَا يَكْفِي يَوْمًا يَوْمَ الْوَحْيِ  
 لَا يَدْرِي بِحَدِيدِهَا بِاللَّيْلِ . أَوْفَقُهُ مَا عَرَفَ فِي الْوَحْيِ  
 بِمَقْصُودِ أَصَالَةِ الْإِصَالِ . مَا بَيْنَهُمَا وَجْهٌ الْأَخْيَارِ

قوله عَيْنُ الرِّفْقِ

مَوَارِدُ تَعْدِلُ بِالْخُصُوصِ . مِنْ جِهَةِ الْجَمَاعِ وَالنُّصُوصِ  
 خَيْتٌ عَلَى الْقَامِ مِنْ دَلِيلِ . فَلَتَعْنِدُ بِأَصْلِكَ الْأَصِيلِ  
 وَهَكَذَا حَدِيثُ الْأَخْيَارِ . عُمُومُهُ تَقِيلُ الْقَامَا  
 لَعَلَّ الْجَمَاعَ عِنْدَ مَوْعِدِ . وَكُلُّ صَوْمٍ عِنْدَ صَوْمِ الشَّهْرِ  
 وَلَحْلُهُمَا فِي بَيْتِهِ نَضْلَا . قَبْلَ الْمَلَالِ أَعْرَضْنَا  
 فَتَخَذَ يَقُولُ بِالْإِجْرَا . وَمُعْطَةُ الْأَخْيَارِ بِالْإِيمَا  
 لِلأَوَّلِ حِكَايَةُ الْجَمَاعِ . ذَا الْقَوْلِ لِلْغَيْرِ بِالْأَسْمَا  
 فَحَدَّثَ مَصْعَفٌ لِلتَّعْلِيلِ . لَا يَشِيءُ الْخَالَفَ لِلْأَصْلِ  
 وَفَاتَرُ شَيْئُهُمَا عَلَى الْهَلَا . يَسْبِقُهَا مِنْ أَوَّلِ الْيَسَارِ  
 وَهَوَايَا عَيْنِهَا مَرْدُودُ . لَا يَسْمَا وَالْفَارِ مَوْجُودُ  
 ثُمَّ عَلَى الْقَوْلِ الْإِجْرَاءُ . الْعَدَا وَالنَّيَّانِ مَا يَسْأَلُ  
 بِمَقْصُودِ لَيْسَ الْقَوْلِ . وَنَقَلَ الْجَمَاعُ مِنَ الْقَوْلِ  
 فِي صَوْرَةِ الْعَدَا عَلَى الْخَيْرِ . فَصَعْفُهُمَا أَشَدُّ مِنْ شَدَا  
 وَأَحْلُهُمَا فِي شَهْرٍ نَضْلَا . هَلْ يَكْفِي بَيْتُهُ وَخَدَا  
 كِلَاهُمَا مِنْ أَوَّلِ الْيَسَارِ . أَمْ حِجَابُ الْجَدِيدِ بِالْإِسْفَلَا

والأول

وَالأَوَّلُ لِعَظِيمِ التَّوَابِ . وَالْفَاخِرُ لَا يَغْنَى إِلَّا بِالْإِيمَا  
 وَنَقَلَ الْجَمَاعُ مِنَ الْقَوْلِ . مُعْطَسًا لَقَوْلِ بِالْقَوْلِ  
 لِلأَوَّلِ مَخْصَصًا لِلْفَاعِلِ . لَوْ تَقُولُ أَنَّ الْجَمْعَ وَاحِدُ  
 لِلْأَخْيَارِ فِي أَيْدِ الشُّهُودِ . نَائِدٌ لَذَلِكَ الْمَقْصُودِ  
 تَعْلُو الْكَلْفِ بِالْصِيَامِ . عَلَى ضَمِيرِ الشَّهْرِ بِالْقَامِ  
 وَالْأَخْطُ الْجَدِيدُ بِالْإِسْفَلَا . نَفْصَا عَنْ شَيْءٍ الْخَلَا  
 حَتَّى مَعَ الْأَنْكَارِ لِلْعَدَا . لَصَوْمِ كُلِّ شَيْءٍ فِي الْعَدَا  
 وَهَكَذَا النُّعْمُ مِنَ الشُّهُورِ . فِي كُلِّ طَاعَةٍ بِطَرِيقِ  
 وَكُلُّ ذَا الْإِجْلِ الْأَتَمَانِ . مَا بَيْنَهُمَا فِي حَقِّهِ الْخَلَا  
 فِي تَوَرُّدِ الْحَقِّ فَلَا مَطَا . يَمْنَعُ زَيْنًا ذَا الْإِحْيَا طَا  
 لَزِيحُهُمَا لِقَا لِقَا ثَلِ . بِوَحْدَةِ صِيَامٍ شَهْرٍ كَامِلِ  
 كَأَنَّهُ سَهْوٌ عَنِ الْإِقْرَاقِ . فِي تَوَرُّدِ الْحَقِّ عَلَى الْخَلَا  
 وَتَرَكَ ذَا الْإِعْمَالِ الْإِعْمَالِ . وَالْأَخْيَارُ الْإِعْمَالِ وَالْقَبِيلِ  
**فِي مَبَايِصِ صِيَامٍ بِوَحْدَةِ الشَّكْ**  
 وَأَمَّا ذَنْبُ صِيَامٍ أَعْرَضْنَا . يَوْمَ شَكَا كَوْنَهُ رَضَا

قوله عَيْنُ الرِّفْقِ  
 قوله عَيْنُ الرِّفْقِ  
 قوله عَيْنُ الرِّفْقِ



كَرِهَهُ الْجَنَّةُ الْقَبْدُ . فَوَيْلٌ لِّبَنِي آدَمَ حَتَّى يَهْتَدُوا  
 نَجْمًا كَيْفَ يَكُونُ الْإِيمَانُ . إِيَّاهُمْ عَيْنًا بِطَبَقٍ فَدَانَسُوا  
 وَنَحْلُ النُّعْمَةِ عَلَى الْقَبْدِ . أَوْ أَخَذُوا وَجُوبِي الشَّيْءِ  
 لَوْ أَنَّ ذَا الْبُومِ مِنَ الْبُحْرَانِ . إِخْرَاقُهُ مَقْعُ الْإِيمَانِ  
 بِطَبَقٍ اسْتَفْصَا الْأَجْنَ . وَبَعْضُهَا سَادَ هَا الْإِيمَانِ  
 أَلَمْ يَذْكُرْ كُلَّ تَقِينَا . فَصَامَ نَدْبًا بَعْدَ مَدِينَا  
 وَصَوْنًا بَيْنَهُ الْوَجُوبِ . عَنْ شَهْرٍ أَلَمْ يَكُنْ بِالْحَقِيقِ  
 إِخْرَاقُهُ فِي مَوْضِعِ الْخِلَافِ . مَا تَبَيَّنَ أَفْقَى يَدِ الْإِيمَانِ  
 وَتَدَقَّقُوا بِطَبَقِ الْغَائِبِ . وَهُوَ خِلَافٌ مَرَضَى الْإِيمَانِ  
 هَذَا هُوَ الْقَوْلُ الَّذِي . تَمَكَّنَ بِأَصْلِنَا الْجَلِيلِ  
 وَهُوَ صَاحِبُ النُّعْمَةِ الْفَسَادِ . مَعْلَمًا بِطَاعَةِ الْعِبَادِ  
 هَذَا مَعَ الصَّرْحِ الْفَصْلِ . مَعَ سَبْدٍ يَكُونُ مَبَارِئِهِ  
 دَلَّ عَلَى الْقَصُورِ بِالظُّهْرِ . مَوْجِدًا بِالْفَهْمِ لِلشُّهُورِ  
 وَفِي الرِّبَاضِ أَفْئِدَ الْفَادَةِ . أَنْوَارًا فَادَا فَنَدَا  
 وَيَحْطَرُّ بَابِي الْعَالِيلِ . الْفَرْقُ بَيْنَ رَجْعِي الدَّلِيلِ

فصل

فَاصْلُنَا بِحُضْرِ الْإِيمَانِ . وَنَصَانِيهِ الْأَصْطِلِ  
 مِنْ حَمَلٍ أَوْ ذَنْبَانِ الْخَطَا . وَلِلرِّبَاضِ عَدَمُ اسْتَوَا  
 حَيْثُ تَقَى دَلَالَةُ النُّصُورِ . بَلَا كُنْ فِي الْأَصْلِ بِالْخُصُورِ  
 وَنَصَّ حَمَلُ مَوَدِّ السُّؤَالِ . بِنَعْمَةٍ تَرَكُ الْأَصْفِيَّ صَالِ  
 لَكِنْ ذَامِعُ اللَّيْسَا وَالْقِي . وَارْجِعْ إِلَى الرِّبَاضِ الْبَشِيرِ  
 وَفَالِ الْحَمَلِ بِالسَّيْلِ . مَعَ مَا لَنَا مِنْ أَوْجَعِ الرِّجْحِ  
 وَنَحْنُ أَمْرٌ فِي السُّلَّةِ . وَتَدْعُو نَبَا لَنَا وَجَدَلَهُ  
 وَأَخْلَعُوا فَمَا نَوَى مَرَدًا . مَغْطِنَا الصُّومَ فَمَا أَفْئَدَا  
 وَعَكَّ مَرْمِزُ الْإِيمَانِ . وَأَنَّهُ حَجَرُ الرِّبَاضِ  
 وَأَفْئِدَ الْعِلَالَةِ فِي الْخِلَافِ . لَيْسَا الرَّأْيُ هُنَا الْخِلَافِ  
 مُطَابِقًا لَكِنَّهُ الْعُظْمُ . وَلَيْسَ عِنْدِي عَهْدٌ بِالْإِقَامِ  
 تَمَكَّنَ مَنَابِضُ حَاصِرِ . لَيْسَ النَّدْبُ بِوَحِيدٍ طَاهِرِ  
 فِي كَوْنِهَا لَارِدَةً تَبَرُّطًا . فَالْقَصْدُ لِلْعَبْرِ يَكُونُ مَبْطَلًا  
 لِحُضْرِنَا أَنْ الْوَجُوبُ رَافِعٌ . وَتَدْعُو نَبَا لَنَا وَجَدَلَهُ  
 وَهَكَذَا مَوْجِدُ الْقَبْدِ . بِوَجْهِهِ فَا تَرَفَّعَ الْعَهْدُ

٥٠  
 ٥١

مَدْفُوعٌ كَلَامُهُمَا بِمَا مَقَى . فَالْوَجْدُ الْوَاقِعُ غَيْرُ مَقْصُورٍ  
 وَهَكَذَا كَيْفَايَةُ التَّغَرُّبِ . لَيْسَ حُجُوجُ الْجَوَابِ دُونَكَ  
 لَوْ أَنَّ الْخِلَالَ فِي التَّهَنُّاتِ . لَيْسَ سَبْدُ الْأَفْطَارِ  
 مَا لَوْ تَرَلَّ وَتَكُنْ تَدَا مَدَا . أَعْرَاجُ الْأَنْدَانِ مَجْدَا  
 وَأَنْ يَكُنْ بَعْدَ الزَّوَالِ السَّكَا . مِنْ بَعْدِ لُصُوبِهِ نَدَا  
 وَالشَّانُ مَقْصُودُ الْفَضَا . لَعُونُ وَفِي الشَّيْءِ كَانَا  
 لِلْأَوَّلِ اسْتَفْصَا الْأَجْنَ . مَدْرَكُهُمْ بَعْدَ بِلَا اسْتِمَا  
 فِي بَابِ حِكْمَةِ الْأَفْطَارِ فِي بَنَاءِ التَّهَنُّاتِ  
 وَلَوْ تَوَلَّى الضَّامُّ بِالْهَارِ . أَنْ يَفِيدَ الضَّيَامُ بِالْفُطَا  
 ثُمَّ يَدَا وَبِهِ الْأَيْمَانُ . فَخَلَّتْ فِي عَمَلِ الْأَفْطَا  
 صَحَّةُ جَمَاعَةٍ كَالْمَرْصَى . وَبَعْضُهَا بِطَبَقٍ فَدَانَسُوا  
 أَشَاعَهُ كَذَلِكَ بِلِ الشُّهُورِ . عَرَاهُ مَقَى لَنَا مَقْصُورُ  
 مَقْلَهُ الْحَدَاثُ كَيْفِيَّةِ . لَكِنْ كَيْفَ عَوْدِهِ لَيْسَ  
 لَخَارَهُ كَيْفَ طَبَقِ الشَّيْءِ . لَأَمْطَلُوا الْقَوْلَ الْيَتِيمُ  
 وَمِنْ الْقَضَا فِي الصُّومِ طَوًى . لِلْحَقِيقِ وَالْأَسْمَةِ تَقَى

لَيْسَ حُجُوجُ الْجَوَابِ دُونَكَ

وَتَدْعُو نَبَا لَنَا وَجَدَلَهُ  
 مَدْرَكُهُمْ بَعْدَ بِلَا اسْتِمَا

وَصَمَّ مَعَ قَضَائِ الْكُفَّارَةِ . وَلَمْ أَحَدٌ غَيْرُهُ مَحَارَ  
 وَفِي الْقَضَا رَافِعُ الْخِلَافِ . وَمَعْنَى تَغْيِيرِهِ قَدْ خَلَّفَ  
 مِنْ خِلَّةِ الدَّلِيلِ لِلشُّهُورِ . حَضَرَ الْفُطَارَ الصُّومَ فِي  
 وَلَيْسَ مَهَانَةِ النَّسَانِ . وَأَتَاهَا عَنْ غَيْبِهِ تَوَانِي  
 فَأَلَا يَقْطُرُ بِالْفُطُورِ . لَوْ حَصَلَ الْفُطْرُ بِالْخُطُورِ  
 فَجَا مَعَ الْفَرَسِ لَا يُوْثِرُ . وَخَالَا بِالْفُطُوحِ لَا يَفْطُرُ  
 نَالَهَا النَّشَا بِالْأَصْلِ . وَالشَّكُّ فِي الْفَضْلِ بِالْأَصْلِ  
 لَيْقِنَهَا نَظَارُ الْأَخْبَارِ . عَنْ حَيْدِ الْوَالِدِ الْأَطْمَا  
 بَاتِمَا الْأَعْمَالُ الْبَشَائِرِ . بِعَقْدِهَا قَدْ دَلَّاهُمَا  
 دَوَامَهَا فِي الْكُلِّ لَوْعَتَا . فَحُكْمُهَا الدَّوَامُ مَا تَبَرَّأَ  
 وَلَمْ أَحَدٌ الْقَوْلُ بِالْفَضْلِ . تَمَّا لَنَا لَيْسَ بِالْبَعْدِ  
 دَا لِحُكْمِ فِي مَهَانَةِ الْأَشْكََا . وَالْإِحْيَاظُ فَاطِحُ الْمَقَالِ  
 وَأَنْ نَكُنْ نَزْوَمُ بِالْفَضَا . أَنْوَارًا لِلْوَجْهِ لِلشَّرَادِ  
 وَتَمَّا مَقَى بَيْنَ الْقَصْدِ . مِنْ خِيَرَةٍ وَتَدْعُو نَبَا لَنَا وَجَدَلَهُ  
 وَذَا الْحَارِجِ عَنْ الْفَضْلِ . فَانْظُرْ إِلَى الْأَنْوَارِ الْغَيْبِ

بَلَاءُ

وَنَهْمٌ



وہاں سے

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

وَمَا عَمَّ دَامِعُ اخْتِصَانَا ، كَذَلِكَ تَحْيَى حَجَّ الْعِبَادِ ،  
وَالْأَمْرُ فِي الْبَالِغِ مَا خَلَّلَا ، مَا بَيْنَ الْإِنْسَانِ وَالْإِنْقِلَابِ ،  
تَأْمَلْ فِي ذَاكَ اللَّيْثِي ، وَلَيْسَ ذَا لَدُنِّي بِالْمَرْفُوعِ ،  
هَذَا إِذَا تَعَدَّ زِيَادَا ، أَمَا عَمَّ السُّهُوُ مَا قَادَا ،  
إِنْ لَمْ يَعْصِرْ قَلْبُ فِي الْخَلِيلِ ، بَلْعَةً وَخَلْفَ الْقَلِيلِ ،  
وَالرَّبُّ أَنْ يَخْلُطَ الْبَطَرُ ، وَمَا لَمْ يَطْعِمَهُ التَّعْبِيرُ ،  
فَالصَّوْمُ لَمْ يَفِدْ بِالْإِنْبِلَا ، لِلْعَبِيرِ وَالْأَصُولِ وَالْإِجْمَا ،  
وَأَنْ يَكُنْ خَطِيطًا فَانْصَا ، وَإِنْ يَكُنْ سَادِرًا فَانْصَا ،  
وَاحْتَلَفُوا فِيهَا إِذَا تَعَبَرَا ، طَعْمًا وَتَقَى الْقَطْعُ مِنَ الظَّهَرِ ،  
لِخُصْمَانَا مِمَّا نَقَلَ الْعَرَبُ ، فَيَكُنْ الْعَبِيرُ كَالْعَرَبِ ،  
وَيَكُونُ ذَاكَ بِالْجَوَارِ ، تَحْمَلُ وَالْأَصْلُ فِيهِ جَا ،  
وَكُلُّ دَامِعٍ عَدِمَ انْقِصَا ، غَرَفَهُ وَلَوْ بِالْإِصْبَالِ ،  
وَأَنْ يَكُنْ مَقْصُلاً فَيَقْطُرُ ، مَضَحَ الْإِرْشَادُ ذَا وَالْأَقْطُرُ ،  
كَعَبِيرِهِ وَلَوْ فِي الْمَرَاوِجِ ، كَلَامُهَُا كَأَكْلِ شَيْءٍ خَارِجِ ،  
عَنْ رَيْنَا كَهَارَهُ الْخُجْلَا ، مِنْ حُرْمَةِ أَكْلِ الْحَبِيبِ فِيهَا ،

وان یکن

۵۲  
اوصیاء

وإن يكن خلف قبي العلم  
وسدد الخلف في الصفة  
ساعة مذرك للإعلام  
كل الأمر بلا فؤوم

الاستمراء

فَفِي مَا دَاوُدُ صَوَّمُ بِإِسْمِنَا  
إِحْمَالَهُ بَنَى بِالْإِجْمَاعِ  
وَأَيُّهَا الْكَلَامُ فِي الشُّعُورِ  
نَقَدَ يَكُونُ فَاصِدًا زَالًا  
بِعَادَةِ الصَّامِ وَالْأَنَابِ  
وَهَكَذَا الصَّدْقُ وَالْإِعْيَانُ  
لَا يَسْمُو مُعَادَى الصِّيَا  
لِوَانُ الْقَصْدُ وَكَانَ الْعَا  
لَا يَسْمُو الْوَفْرُ بِإِسْمِنَا  
وَالْحَقُّ فِي الْعِلَالِ الصِّدْقِ  
وَأَنْ يَكُنْ مَعَاوِلُهُ الرِّقْدُ  
مَعْنَى تَعْبُ الْإِمْنَاءِ  
نَظَارُ الصُّوَرِ بِالشَّيْخِ  
فَأَنَّهُ فِي الْحُكْمِ بِالْعُرُوقِ  
مِنْ سَبَبِ نَزْلِ مَرَامِيهِ  
فَذَلِكَ مَقْطَعُ الْإِنْسَانِ  
مِنْ أَحَدِ الْوَحْشِ فَالْخُشَا  
وَلَوْ عَلَى الْخَيْلِ وَالْكَلَامِ  
لَا بَأْسَ أَنْ تَرْجِعَ أَفَادَهُ  
تَمَّ اعْيَادُ مَنْ لَهُ الصِّيَا  
مَعْنَى تَكْيَابِ الْعَامِدِ السَّيِّئِ  
وَبِهَذَا الْعُرْفُ بِذَلِكَ الْقَصْدِ

وَإِنْ يَكُنْ خَلْفَ قَوْلِ الْعَلَامِ شَاعَهُ مَذْرُوكُ الْأَعْلَامِ  
 وَشِدَادُ الْخِلَافِ وَالْهَيْمَةِ فَتُصَرِّحُ لِحَالِنَا بَعِيدَةٍ  
 خِلَافُ مَضِلِّ أَصِيلٍ وَأَعْبُودُ كُلِّ لِمَا مَرَّ بِهَا قُدُومٍ  
**الاستملاء**  
 وَفِي مَادِ الصَّوْمِ بَابُ مِمَّا مُعْتَبَرٌ تَعَبُ الْأَمْسَاءِ  
 إِحَالُهُ بِبَيْتٍ بِالْإِجْمَاعِ نَظَارُ الصُّوْرِ بِالشَّيْخِ  
 وَأَمَّا الْكَلَامُ فِي التَّفْوِيقِ فَانْفِاقُ الْحُكْمِ بِالْمَرْقُوقِ  
 فَقَدْ يَكُونُ فَاصِدًا لِرَأْيِهِ مَحْشَبٌ يَنْزِلُ مِنْ أَمْرِهِ  
 بَعَادَةُ الصَّاحِبِ وَالْأَنَابِ ذَلِكَ مَقْطَعٌ لِلنَّاسِ  
 وَهَكَذَا الْقَصْدُ وَالْإِعْتِنَاءُ مِنْ أَحَدِ الْوَجْهِينِ فَالْقَصْدُ  
 لَا يَسْمُو مُعَادَا ذِي الصِّيَا لَأَبَاسُ أَنْ يَرْجَحَ إِفَادَةُ  
 لَوْ أَنَّ قَوْلَ الْقَصْدِ كَانَ الْعَا ثُمَّ إِعْيَادُ مَنْ لَهُ الصِّيَا  
 لَا يَسْمُو التَّوَجُّهُ مِنْ أَصْحَابِهَا مَعَ انْتِكَابِ الْعَامِلِ لِلْبَيْتِ  
 وَالْحُكْمُ فِي الْكُلِّ الْقَصْدُ وَبِهَذَا الْعَرَفُ بِذَلِكَ الْقَصْدِ  
 وَإِنْ يَكُنْ مَعْلُومٌ بِقَصْدِ الْعَالِمِ



وكل دافع فطره السبب كما هو العاقل في اللب  
 وان يكن يعقله في الاو عن اصل فعل السبب  
 فذلك الكلام فيها لو خلا اما و غير ايضا  
 فان يكن متساو في المثال فقه الا فيا بعد  
 فذلك النص به صححا واحط اذا ما قترنا  
 وان يكن غير ذلك فبني فليس للطلان  
 من جهة حصول الامتياز لا لاحتياط ان نوى  
 والفاضلان خالفوا في تصحيح التند و  
 فحل بالحب واعنياد بما حكمنا به بالفتا  
 واغرب شهيدنا في فقه فافند صياحه بنظره  
 لا مراهرا او غلام فوجب قضاء الصبا  
 من اجل ان التمسك للفساد مطلقا بطاعة  
 وفيه ان التمسك يكون بطاعة بل خارجي مطلق  
 ومثله بان ضعف بالاصلا فافند بالاصحاح  
 بغير مطروح او محول بصورة بقدهما نقول

قد ورد في صورة عدم النص  
 فذلك في صورة ان قاسم  
 لا يحسن بالاصل في حال  
 على حق الفقه والفتن  
 الا في صورة عدم النص

فيما يتعلق بالفتا  
 في قوله تعالى  
 في قوله تعالى  
 في قوله تعالى  
 في قوله تعالى

فيما يتعلق بالفتا

**فيما يتعلق بالفتا**

بما علمه لو وصل العبادا لحياتنا يكوننا اظلالا  
 جنتنا محققا الاجماع بظاهر النقل بالفتا  
 وهكذا صرح نص المصنف وحمله بحره في المصنف  
 وليس في الظن غير ذلكا جهلنا بفتا اناكا  
 هذا وقد بدله التفتيح بحجتي فلنا الصبح  
 نعم هناك خبر يعبر بفتح الصيام ممن يعبر  
 مال اليه ثمة اجرة كمثل خبر كذا الدجيرة  
 بل ربما يعبر الى الصدف فمؤي بطون ذلك النطق  
 فحيره ما بيننا انطيان لغيره كان لم شفاق  
 ففندنا لوجه التردد لحياتنا الحقو القيد  
 ثم هل الدار والعباد يغلبه اولا بالاختيار  
 والقول بالفتا عندنا وهو الذي فلا صفا الا  
 تمسكا بما لنا السلف لا لاجل نصنا القم  
 اطلقه علامة الاخطا في بعض ما له من الكفا

في قوله تعالى  
 في قوله تعالى  
 في قوله تعالى  
 في قوله تعالى

موافقا لحيه الحق ومثله عن زينا المذ  
 وما لم يما عليه ظاهر وسلك الا حوط في الشا  
 ويعرف العاطفة بالاجماع والصدق غفران غفران  
 الرضا الثاني وكان الاو فهو عباد كان فيه العا  
 وسمه راحة العباد وله يكن حسا لا اغنيا  
 وان يكن قد حصل العلاء منه على البصاف والحق  
 ليس لنا من نقص الفتا في صورة التند في الفتا  
 فخرج التفتيح حده لصدق حلق باليقين عند  
 ويؤمن ببايد الواقع اولا كوايف مشار الفتح  
 بدو خط مع لو خلا وصولة ففندنا لظلالا  
 وشدة الصعوبة والعنف في طرد حكم فيه والاف  
 ليس بعد ان نقول بالفتا لا بالاختيار اما ما اختم  
 فاما في الاختيار والاختار فمقتضى ما مر في العباد  
 ففندنا من جهة العاقل ففندنا بالفتا في السالك  
 وبفتحنا على الحق في زينا يد اللغو يسو

في قوله تعالى  
 في قوله تعالى  
 في قوله تعالى  
 في قوله تعالى

غيره

**في البقاء على الجنازة**

واختلوا في جنس قد اجما كذلك في التهورين  
 تمسكا بالنص والاجماع تجاوزا الكلام الشائع  
 نصوصا اسنادها كمالا والكل في مراتبها  
 واختلف لا يرى من الاجماع الا في الصدوق والفتا  
 والتيد الداماد اخطا في شايح وفتح الاخطا

في قوله تعالى  
 في قوله تعالى  
 في قوله تعالى  
 في قوله تعالى

بما علمه



ولم يوصف في القضا والرفق في ليلة القضا  
 ثانياً ما تميد بما يقين والاول في جيل القضا  
 مضمون مني الى النبي دوا من قبل الردي  
 محله صرحا القضا بحسنه امره ثقبه  
 وهو يكون فالا حايلا من غير ما احسن من ان  
 وهل يتم الحكم كل صوم ينظر ذلك من كلام قوم  
 بالرفق ان حصة جماعة كبحوا ومن يرى شاعرا  
 والنفي وحكمه تحبها ولا شهر الثاني وكان الا  
 تمسكا الاصل والفهم وعورض دل العور  
 جملة او كلها مخصوص ما الثاني غير مخصص  
 ونحن لم نجزم بالجماع سلف وكثير مما استد خلف من  
 ويمكن الاول لقول الاول راجع الى انوارنا بعد  
 لا سيما ما مدبر فقد نوصنا بان ذلك بعد  
 عن جيل ونفسها صرح وكلها فيما مضى صرح  
 هذا والا حيا طمنا بنحو محصيله خير ابي مبلغ

قوله مني الى النبي  
 القضا راجع الى القضا  
 دوا من غير ما احسن  
 من ان  
 على ما هو عليه  
 الى الاول والاول  
 الردي من القضا  
 لا سيما ما مدبر

والفهم

والظاهر لو ما في الآلة انقضاء الشهر كالآلة  
 قد وردت بطريق آخر لا يصح ما عايننا  
 كالحجج الحاضر والقضا بطريق ذلك اشهر الآراء  
 في النبي ولفظ في الآلة عند اختلاف بعد في القضا  
 من بعده المرجح لذلك مدارك النبي هل انما  
 معتبر الحق العبد قد سلك بمنح الزيد  
 قد وردت بطريق القضا رواية كان لها اعتبار  
 بطريق حكاية الامام وكن من الزين بالاسم  
 وربما يؤيد بالقوى وانه موافق للقوى  
 ليس في الكلام في الخبر مع انه موافق لما احسن  
 في كبرى الاشياء والظاهر اعلمنا فطحا كون  
 اجمالا في موضع الوفاة نقلا وحصول الانظاف  
 عن نوح الوفاة في ذلك وقيل له عند السيل النلا  
 كذلك نسبة الدار الى تحقيق العموم وانه نقلا  
 رواية عن ابن مهزيار مشهورة بحث بالاعتماد

قوله مني الى النبي

ولا تضر كونها مشتملة لبعض ما يشترط في القضا  
 كذلك كون ذلك الكاشية اذ هو من قبل الجليل  
 ثم هذا الشرط الصوم ما التزم من قبلها في  
 اختاره الفاضل في القضا وشبهه في جامع المقاصد  
 مردها فيما لليل ابر ما شرط الفاضل لليل  
 وبالحصار شرط الاول فلا يصح ان يصرح بالرفق  
 وربما يقال ما في من اول وثالث وثاني  
 واو شرط الاول الى قولها مؤيد في الجملة بقولها  
 وفي الشوك رينا انما لجام قوتنا اظن ذلكا  
 ونصنا برك الا ينقضا بظاهرهم ذلك الفاضل  
 يتفرق في شكل الشرط راجع الى انوارنا في الآلة  
 والاصل للنفي وما في الآلة من قطع الوفاة منه بد  
 وربما يؤيد بالعقل بعد لا يؤيد في العقل  
 ان ترك الفعل لليل فقبل خبرات ثبنا بالقضا  
 الرضا والرفق والاصل كل عين دوا من غير ما احسن

وانه صح هذا الصيام في اختلفنا ذلك في كلام  
 والاختلاف اجمع بين ما عايننا من سبلها في القضا  
 وهل يكون غسلا للصوم او صلوة في هذا اليوم  
 او لقضائها العيشين والاحوط الغرض دون  
 كونه بقول بان الامور الآلة وجوب تبين ذلك بعد  
 واختلافنا في سبلها في الخبر وانها كحاضر في  
 تقديم عليها على الحكم ليس لها التاخير في الحكم  
 افي به شهيد نافي الذكر ومنه الاشهر وهو احي  
 تمسكا بالاصل والعموم والشر لا يقع هذا اليوم  
 غاية القضا بالاختلاف للاحوى الصلوة من قبل  
 بفعله ما بعد فخره اجل غسل الصلوة بعد ان  
 ثم هل الاحوط ذلك القضا او ذلك في تقديره  
 اختلفنا في ذلك في الوقت كونه اقل بالاول  
 واعبر الصلوة اذا ما عايننا كل من الانوار بطا عايننا  
 وليس كالا في الصيام بقية الاعمال في العلم

قوله مني الى النبي  
 القضا راجع الى القضا  
 دوا من غير ما احسن  
 من ان

والفهم



تغيرها القطنة والافناء، وهكذا الحرة وانضاء  
 لو لم نقل بان الاعمال، توفيقا لبعض ذوى الالهة  
 ولو اقول غفل ذى الرضا، فاختلف لا يفرق الجراء  
 قبل القضاء على النعماء، وكذا من جهة الرحمة  
 اذ ليس في النور سوى، وينبغي بالاصل ما يروى  
 بعضهم المصنف للكثير، اخذوا الفاضل في الخير  
 وهكذا اخذوا في الخلف، وهو لدى الجليل قول  
 يخرج لاجله المناظرة، وأعجب الفهم والافرا  
**في دفع البقاء على الجانية في هذا الجنب**  
 والحيث العائد للنظام، يحكم يقظا بالاحكام  
 فلم يكن نظامه مباحا، ومقصدان دخل الصلا  
 لا فرق في ذلك بين العا، للعامل بالثبته والعا  
 اخرا عا يقصد بالثبته، بظاهره فلهذا شهر  
 يظن ان شفاضا لاجلها، وكلها بوصف باعينا  
 ثم كلام كان في الختم، فمنها حرم كالقيم

قد بينت العباد في النهاية  
 ثم بينت الجارية العلية

طرحي

فداخوى القطنة الضيقة، رواية حقت بالصورة  
 والنسب قد مع الخربا، للاصل وهو لم يكن سلبا  
 وانقد في ذلك النقي، نصيبا عما هو السوي  
 وهو خلاف مقصود الاصل، لاجل الى الاوارق في يوفى  
 وما علة في الشاء الاول، مقصد لكن يقول بجل  
 فان يكن في غيره انك، بعد ان يثبته ذلك فاكمل  
 وان يكن في غيره الا، فبان ان شفاضا لاجلها  
 والحلف فيما بينهم شد، فيما له ذمول او ردي  
 مناشرة تعارض الاثبات، واستند الكل بالاعتبار  
 شرط قيد صحة الصيام، عرجير مطلقا للنظام  
 والاحكام بالانفاض، بمطالو النظام عند الماخو  
 ونظرها الاول يوم الا، فكلها الثاني به من اجل  
 لا ينظر الاول بالعا، تركا ذلك خارجا بالجار  
 وشا هذا الجمع هو الصبح، فانه مقصود صبري  
 وشامل لورد الشافعي، كالاصل والصوم والاول

لنظم اشعار بما في الرضي، من اجله بالاحتياط لثبوت  
 وليست نظرية باده الحقيقي، ارشاد ربي وربه توفيق  
**مسئلة في معنى القيمة للذي لا يفرق مع الخلق**  
 والخلق للذي لو كعدا، ومن يحكم ذلك او تعبرا  
 فاحلف في القيمة المشهور، وجوبه وذلك المنصور  
 لنا الضومر بجوم الكثرة، من دون تخصيص المسئلة  
 والنسب بالقيمة ان نأفها، فذلك هو من فاكافها  
 مع انكها اصل الاشياء، وهكذا الشهرة للقياس  
 خصنا اصالة البراءة، فكم من ما يصف بسانه  
 ثم على الجواب هل يثبت، او جاز ان ياتي ما يقب  
 وبعضهم يدعي الاجمال، فقال بطلها المدارك  
 لا يوجب التحديد لكل شيء، وهذا القائل بالحد  
 ولا يلزم الا بالاول والاعاد، لغويا لا فصولا فساد  
 لا يوجب القيمة بل ارفع، جناية وهو كمن لا يفرق  
 عند تغييره بعد المانع، لم يلف ما هو ذلك المانع

لا فرق

لا فرق فيما بين التوم، وغيره لساكن بعض التوم  
 حوزة لاجل في الطلب، اذ ذلك لا يفرق بين  
**في الكثرة على الله تعالى وجوبه**  
 كذا في الله العلي العا، اقطر في اظهر الامثال  
 وهكذا النبي والامام، عليهم الصلوة والسلام  
 يحكمهم سيد الشاء، صلوا عليها فاطمة الزهراء  
 ايذنا شهادته استقراء، ونص الجعة والايذلة  
 وان رد فقل هو الميراث، مستخرج من هاتمة المسئلة  
 هذا هو المشهور بين الشافعي، لا سيما جل العظماء الشافعي  
 محال في سيدنا في حكمه، فلو اختلف فيها من قبله  
 واقعة الحلال في التراتر، وهكذا مدارك الاخر  
 وقاضيا ناهيا بالالكف، نص في التراجع والخلف  
 توقف الشافعي والقواعد، وهكذا القيمة منافع  
 نص في القيمة العديدة، وكما ان من حجر فقيمة  
 وما حكر ابطعها الوفا، حتى الذي يوسر الشافعي







مع فهو عن ذلك حتى آتج ، فصومه كغسله بالبرج  
وان يكن شمس في الماء ، وعاد فاكل لا يجزئ  
لو كان يدبره قدامه ، فصومه لاغسله فاطلا  
ولا في نايها ما مضى ، لو اخرج الاول فهو في

وهذا من مذهبهم  
الارسل انهم كالاول

### في الاحتفاظ بشعبه

طخنا الفوم والاحتفاظ ، لصام سواء الشفان  
عن جبل السيد قد يوفي ، بحوزة النقي والاحتفاظ  
وحرم المدارك كالحجر ، كلهما لا يفسد بغير  
ومطلقا فسد في الحلق ، ولا يجد في التري من التليغ  
مفصل بكرم لما الجحد ، محرم بما ينج وما مضى  
والشيخ في الحديث المشايخ ، والمنهج كل ذلك سنا  
مفصل يزيد في الموال ، يقع الحريم في الاطال  
هذا هو الحرام في الاول ، وهو الذي خرج في المال  
شبهه في كذا الجماعة ، كخنا ومن يره انما  
اسبغ سيدنا للناس ، وكذلك من دليل في

يرجع المال

فما

في جبل الحريم والاحتفاظ ، حكاية الاجماع من اوان  
وقبهم السيد باخلاص ، وردوه والشيخ في خلافه  
والنص بالنهي بغير حنا ، فانرجع الى فاعله يعني  
والنهي عن اكله في العمل ، كفيه بذلك ايضا فكل  
بحوزة جايدها الاصل ، وهكذا نحو من الفول  
كذلك النص بغير الباش ، وليس في استاده من حن  
وقد انا ناحب حجب ، في اذن اذلال الدواصر  
وقبهم الجايده كل سابع ، فلا ياتي في ما مضى في المايح  
وخطنا سهل الذي الكراهه ، بمقتضى سابع التراهه  
بشبهه الحلف او التواهي ، من بعد صرنا الى المايح  
وان رزق كراهه مضطرا ، فلم يجد ما دليلا بصلح  
وبشبهه الحصور وما مضى ، معاومه وانها لن تهضا

بحوزة الجحد

ظاهره

### في التقي

وحرمه التقي بالاكلا ، وانما الكلام في انقضاء  
توسط المشهور ما مضى ، والمرضى ليس له انقضاء

ان خص قايضه ولا كل ، وبالغشاقه نقل الفضل  
وسوف في الباب في الصيا ، لشمهنا وسائر الانعام  
كذلك في تواعيل الاضطر ، من كل او شر او الاضطر  
كذلك بين موه عن كراهه ، وبين موه عن اصله  
وهكذا في حلقه لو اوان ، من غيره فليس في المضطر  
فوالجلا في ههنا ايضا ، بكره في الاصل ايضا فاصل  
واختلفت الاذه في الاكراهه ، الحقه معطنا بالاشيا  
والشيخ في مبوطه في الكراهه ، ابطله وفي الرابض اثره  
للعظيم الاصل مع الاشيا ، ان حجب الضمان بالاشيا  
لما به من توبه لا مضطر ، انزل الضمان في الاضطر  
وحصه هم سبب كراهه ، فاصلهم شهد موه  
وهكذا حديث رفع العلم ، موه ههنا كراهه  
اذغاية الضمان لا يوقد ، عفو موه وميله لن يوقد  
في تقي وصيعة الاحكام ، فوالضمان من حجب الاكراهه  
للشيخ كون ذلك الاضطر ، بفعله بوصف الاضطر

مراه

كذلك انزاد بغير حرمنا ، بحر ما او حياضاه  
فقطا بغير من يكثر ، فائله بغيره لا يطهر  
واقر في السافر في المقام ، ما سافر في سلك النظار  
ادرجه فيها له الضمان ، وان يكن للشايح الرضا  
فذلك منه انه لا يحرم ، فذلك قول رابع ان يقر  
الكن حياضه ايضا ، فذلك ان الشيخ لا يخلو  
فقر في النسخ عند النسخ ، بنية الموصوف في الضمان  
موقوف صريح عن سعيه ، فوقع في اهل الميعة  
واول الاقوال عند في ، تفصيله فيما يلي

لامصافا

### في التواجر وفيها ما نك

وما هو الموجب للاضطر ، بحظر البعد واختيار  
فلو ان يكله ديننا ، فليس اضطر ولا اضطر  
بطيئه استغاضه الاجماع ، لم يفرج الخلاف بالاشيا  
وهكذا استغاضه الاجماع ، وبعضها في غاية اختيار  
وفي صحيحها جافا فطون ، يكون شيئا من الله في

الرض



اكرامه من سوا الاخياد ، وذلك لاني في الاخياد  
 تشبهه اذ له القضاء ، وكما ثبت عن عبد الله بن  
 اسلم من بعد الحسن ، ان الصوم لا يبيح  
 يتقيد بالقام ذي العبد ، ان يثبت القضاء بالكلية  
 مرة يحكم باستيفاء ، مع سبب الاضطراب في القضاء  
 لو ما نفي تحت بالخير ، ياتي القضاء وهو يترك  
 في شهره وان يكن قضاء ، يتركه وان يكن رعا  
 وحكمه اخرى بسبب الاسم ، عن كل ما كان بهذا الهم  
 وظاهره يقتضي عرف اللغز ، وان يكن من فاضل في اللغة  
 غايته الترفع على العبد ، صدق على حال الصائم  
 فتح سلب بقي الملق ، بعد ذلك كله تحقق  
 شاملة لورد النزاع ، قلت للاصل اذا نزع  
 تم هنا شبهة ان قد اجابا ، وفي الرضا في ذلك ما فيها  
 فكم هذا الذي في الحال ، والاخياد طاع المقاتل  
 مرفوع الامسالة للبيعة ، ثم القضاء حاطة بنية

ولا يفتي

قد كلف الرضا في القضاء ، ولا يفتي في ذلك ما يفتي  
 في حكمه انظاره يومئذ ، صيامه بنية لا يحجب  
 بل وردت بنية الصوم ، في بعض ما نفاؤه منصوص  
 يكفيك في باقية الاطفا ، محرم كحافة الاضداد  
 اعتبر الدون من حكمة الحكمة ، لا قبل خصيص بنية  
 وهو صيغته من سبب لا ، فليخصر عنه من الخير  
 وهكذا نصوص الاضداد ، ثم قرر العقل والاعتبار  
 في جعل حكم ما يرا الاطفا ، اذا انا اختلف لا نظرا  
 والامم بالاهمال بالفتا ، فلهذا قد كان في الفتا  
 مثله فاضيه مكفرة ، وهو الاخرى لاجل الفتا  
 ثالثه تقوم بالنسبة ، من دون اوطاف ولا يفتي  
 او ما عن اكثر الاخير ، والثاني الحل في التراب  
 ثالثا الخوار كالرناض ، وقوله سمي ذا الاضداد  
 موافقا لثبوت في العبد ، وكذا من شاهد قد اعتبر  
 فرض القضاء على الصوم ، معلما بالعقل بالخصيص

وقد لا يفتي في  
 فيها من سبب

من دون تعليق على الاطفا ، حتى يقال فيه بالانكاف  
 لو عارض الصوم بالذلال ، بانه لا يفتي في الجها له  
 بينه ما من وجه العزم ، فحين ما بالقضاء يقوم  
 على الفتا موزع الدافعة ، لكنها فيما سببنا فاضيه  
 ومورد النزاع من يقصر ، فرض القضاء ايضا يقصر  
 فالجاءل المقصر يرد ، رديين للصوم ايضا يفتي  
 مطرد في سائر الطاعات ، رديين في سائر النيات  
 اصولنا نفي عن التكفير ، نصوصه يقصر في الخير  
 اذ لو تكن بالفتا فاعلنا ، بل انقطاع الصوم معلما  
 وهو هناك اول الكلا ، فكيف بالتكفير للفتا  
 ثم لنا ما من في الصوم ، محلهما التكفير بالخصيص  
 وقد عرفت شبهة الحمين ، بما على جميعها من مدين  
 هذا هو الكلا في المقصر ، وغيره بالجملة لا يكفر  
 وانما الاشكال في الفتا ، ما من في الكفر بافتي  
 لو لم يكن ذلك لفتا العبد ، اذ ليس للفتح الجمل الفتا

وقد لا يفتي في  
 في الاضداد والاحتياط  
 من سبب

بما يقتضي عياط في الجمل ، فانسكا بنية المؤمنين  
**في النقط**  
 تدبر الاضداد في السقوط ، وما سوى الاكراه في السقوط  
 عن سبب في الجمل الحكاية ، وهكذا الخلاف والفتا  
 والدليل يقصر طائفتان ، وانه مع القضاء يكفر  
 وقطر المفعول والانكاف ، فيمنع الكفر والفتا  
 وانصر القاصح على الفتا ، بنية الحل في الرضاء  
 وفصل المبسوط بالعد ، بخلوه في القضاء ادى  
 فيمن مع قولنا سبب ، فتجنا له هنا قولنا  
 مختلف معنى هذا السير ، لكونه الضيف للتكفير  
 دليلنا الاصول والعزم ، وما ينافي في معدوم  
 مع انه انا في الصوم ، ما من في الاكراه بالخصيص  
 فتوى مؤيد بالاكتحال ، اذ ذلك جائز باي حال  
 ولكن للفتا سبب اغتيا ، قال ما يفتي عن رجا  
 من انه اقدم بالانكاف ، ما يفتي الصوم الذي

وقد لا يفتي في  
 من سبب

بني



وليس للكبد دليل حقا ، فهو يقبض كد ساطع  
ثم يطغى صيرج الرضوي ، بالنقي أو بوجوه نجوى  
تجمل الكراهة ماضى ، فهو حذو ماضى كمن يضا  
لرافع الكراهة أصل العدة ، وماله في الطعام من قد

**في موضع العلة**

اختلف الأطباء في مضع ذي الطعم من العلو  
يعبر الرين ولا يفصلا ، جزء من الأجزاء من لا  
عن شجنا قد ورد الحكا ، بلا مضاعف في النهاية  
إيجابة القضاء للامكان ، عن كلة الماد والاشتباه  
فاستكرهوا ذلك ليلو ، وهذا العوم دامقوي  
وقد في من الأخبار ، ما كان في الاشياء العجا  
وكل ما في مضى جواره ، وشبه الخلاف للحرارة  
وقد ناعا ناعا نص الحلق ، يقال ما مكره ويحصى  
لحفظ السجدة قبل العوى ، وأنه مستلزم للعرض  
فد كنى النص من النوش ، شتبا بمثل الحيش

قوله الكراهة ماضى  
اعبر الجهر من شجنا

نمض

القدر  
شجنا

**في موضع العلة في الطعام**

لأبأس بالبريدى الصلا ، خامة والصنع للطعام  
وحبة برهما الطيريه ، ومضى يقد من قدز  
لغير برفه ودق فيه ، ومضغ من أنصير الجاهل  
ومع ذلك تحفا في الكلا ، إلا من الهند في دق  
واقفا في حال الاضطرار ، وما يتعد في الاختيار  
نصوصنا برأينا قد انطبق ، إلا الذي في الخلاف قد  
فأريد به الصبح ، ولا يزال دأرا محمل ملح  
وربما يحل بالكراهة ، مقابل الاطعمه الجاهلة  
بل مطلقا ومحمل الهند ، مستعدا لغير التعبد  
وهكذا لأبأس بالاشتباه ، في الماء للرجال بالاجماع  
كل النصوص في ذلك ، ولا لحدا مادل بالخلاف

**في التواتر**

للصائم التواتر في الشج ، وأبأس من أوكه وأكذب  
مؤبأ ما بين ذي الطعم ، وعقد ذلك الاضطرار

قوله الكراهة ماضى  
نمض من عمل الجهر من شجنا  
على مذهب جهر الجهر من شجنا  
مذهب الجهر

فجميع الرطب من العلة ، ذابغهم يري إلى العضا  
كالإيه الكروميا العرا ، كسجنا وجعل من آخر  
قد وردت نصوص الاطلا ، قد نعت الناس لا أفلا  
هذا وقد نص به الصبح ، نطقا وبالنقوى سبج  
والنقى في نصوصنا ياتي ، نقت من مذهب كعاد  
شاهدة نص كفى الجوى ، راجعها وبها فاستظهر  
ومحل التكره من بعد ما ، سمعت لا وجه له فليعلم  
لنبت الأكله بالاشتباه ، إذ لم تكن مثل الطعام شجنا

**في بيان ما كره للصائم غير ما مر**

مستكره للصائم ، يتركها في صومها جوار  
لم يكن مباشر النساء ، مع طنه بغير الانشا  
لا من أن يباشر النساء ، ليس أو قبله أو ملاحية  
ذا الحكم في الجملة بانفان ، والقوم في التفصيل انفس  
تجمل نص في الشجنا ، عرك النوى الاستسا  
واعزوا عن قوايد كا ، والحواس من كذا كذا كا

قوله الكراهة ماضى  
المسحوقا فاشتباه  
المنزل من جهر الجهر من شجنا  
والسجدة في الدور من شجنا

في شجنا

بصوصنا ذوات الأثران ، أبصامير التقيد والاطلاق  
وليس للتفصيل إلا القاعدة ، ولم تكن فيها كة مساعدا  
مشروطة بوجوه الإثبات ، وذلك في الطعام غير آت  
وهكذا السعة في الخطا ، وكذا لا يوجد في الأداب  
ومع ذلك لا يضر من الباس ، وفي سياق النوى ما من  
نحس طمنا للبر الحار ، من ذلك ما وجدنا بوجاه  
في الأكل من الخرج الله الصبح كذا كذا كذا كذا كذا  
والأكل من كره الصوم ، مستعد برفق القوم  
مخلط بما لها طعموم ، وواحد الطعم الحلووم  
ومطلق النوى برفق ، لما مضى بغير محمول  
وهكذا للنص بالحوار ، فكلمها برفق الحار  
وهل يخسر ذلك المضيا ، أو مطلق في معصر الصا  
والأول الأشهر الطعم ، والنص بالبسطة بما بوسر  
ولكن الحشم سوى الاطلا ، بما سمعت لم يكن بالباقي  
ملمزم مع ذلك الجواز ، وليس للفتية بالواري

نماء

صوتا



وَيَكْرَهُ الْقَصْدَ وَالْإِجْمَاعَ . إِنْ مَضَعَا وَهَكَذَا الْحَامُ  
 وَمِثْلُ ذِي صَفْعَاكَ الْخُفَا . نَطَقَا فِي سِيَاهَا الْمَدَا  
 مُحْصَلُ الْإِجْمَاعِ فِي الْأَصُولِ . أَخْلَفَ الرَّاغِبُ بِالْمَقُولِ  
 وَتَمَّ الرِّجَالُ بِالْإِجْمَاعِ . مِنْ نَائِبٍ طَيِّبٍ كَالْفُتَا  
 وَوَارِدٌ بِهَيْبَةِ الْأَجْدَادِ . فِي مَوْفَعِهَا يَكْرَهُ الشُّعَارُ  
 مِنْ أَنَّهُ تَلَكُّدُ لِلصَّائِمِ . فِي جَوْهَرِهَا نَجَانَةُ الْإِعْلَامِ  
 وَفِي النُّصُوصِ مَطْلُ الْإِلَهَةِ . فَعِنْدَ ذَلِكَ الْكُرَى بَأْتِيْلُ  
 وَحَصْرُ مَا يَفِيدُ الْأَسْتَحْبَابَ . وَأَنْ مِنْ حُفْنَةِ الْأَطْيَابِ  
 وَكَدُّ الدَّخْرِ بِالْكَرَاهَةِ . وَمَالُهُمْ لَيْسَ بِذِي الْوُجَاهَةِ  
 فَلَمْ يَكُنْ إِسْنَادُهُ مِلْحًا . وَكَانَ فِي قَرْنِهِ جَرِيحًا  
 فَعَدَّ الْوَجْهَ لَنَا الْإِجْمَاعَ . فِي حَيْثُ لَمْ يَلْزَمْ التَّمَاعُ  
 وَهَلْ يَكُونُ السَّكَاةُ نَجَا . فَالِدَيْهِ جَمْعُ مِنَ الْأَعْيَانِ  
 أَكْثَرُ عِلَامَتِهِ الدُّعْوَانُ . عَلَيْهِ رَقُوعَانِ مِنَ الْقُرُونِ  
 وَطَلْعُ كُفَّهَا لِصَالِحَةٍ . صَعْفَا فَمَا لَعَدَةُ الْخُفَا  
**فِي ذَلِكَ التَّيَابِلِ عَلَى الْحَيْدِ وَاسْتِغْفَالِ الرَّمْزِ فِي الْمَاءِ**

الشباع

وكذلك

وَهَكَذَا بَلَّ الثَّيَابِ الْحَيْدَ . ثَابِتٌ بِالزُّكِّ وَلَكِنْ مَا  
 وَخَلَفَ فِي الْأَحْيَاءِ نَفْسًا . وَالْفَعْلُ فِي الْأَجْمَاعِ نَفْسًا  
 أَطْبَاعُهُمْ قَرِيبَةُ الْحَاثِ . وَهَكَذَا الْأَخْبَارُ بِالْحَاثِ  
 كَذَلِكَ أَنْ يَسْتَفِيعَ بِالْمَاءِ . فِي الصَّوْمِ مَنْ كَانَ الرِّشَا  
 لِحَالِهِمْ لَا يَسْمَا الْأَوَّلُ . أَوِ الصَّلَاةِ الْقَضَاءُ سَائِرُ  
 وَفِي الرَّاغِبِ نَحْوُ حَجَرٍ . لَا تَأْطِقُ الْكُتُبُ مَا بَعْدَ  
 يَكْرَهُ الْقَضَاءُ مَعَ الْقَضَاءِ . بِطَبْعِهِ الْغَيْبُ وَالرَّضَاءُ  
 فِي تَقْلِيدِ الْإِجْمَاعِ كَمَا يَرِدُ . سَمِعَ فِي أَغْلَبِ الْمَوَارِدِ  
 لِلأَوَّلِ الصَّوْمُ كَالأَصُولِ . لَعْنُهُمَا الْعُظْمُ بِالْقَوْلِ  
 مَوْثُوقٌ يَوْمَ نَارِ الْعَرْشِ . فِي شَاطِئِ الْكُرَى جَعَلْنَا الْكُرَى  
 وَتَبَّ هَذَا الرَّاغِبُ وَالْحَيْدُ . يَنْقُبُ أَوْصِيَهُ أَوْصِيَيْنِ  
 أَطْفَا مَا شَدَّ ذُوهُ بِالطَّيَا . كَوْنُ الْأَوَّلِ لِنَائِبِ زَاهِرٍ  
**فِي بَيَانِ أَوْصِيَا الْحَيْدِ وَالْقَضَاءِ الْكُفَاةِ**  
 كَلَامُهُ يَمَانِي فِي مَاضِيَا . عَمَلٌ يَكُنْ مُكَوَّرًا وَمَاضِيَا  
 مَا لَفَّادُهُ مِنْ كُلِّ أَوْصِيَا . بَلْ عَمَلٌ يَمْدُ فِي قَرِيبِ

لَعْنُهُمَا

مورس

نحو

لِلأَوَّلِ الْإِجْمَاعُ بِاسْتِغْفَا . مِنْ جَدِّهِ الْأَفْطَارِ نَفْسًا  
 فِيهِ لَنَا الْبَرْهَانُ بِالْإِجْمَاعِ . سَلَّمَ فَدَخَلَ عَنْ مَيْنِ  
 وَتَمَّصَ الزَّهْرَانُ فِي الرِّبَا . فِي غَيْرِهِ لَا مَاسَ بَانِيهَا  
 أَفْطَارُهُ يَوْمَ ذِي الْقَفَا . عَمْدًا وَذَاتِ نَيْمِ الشَّرَا  
 هَذَا تَمَّ الثُّبُوتُ فِي الْعِلْمِ . فَوَيْ يَكُونُ فِي الْقَضَاءِ جَادِ  
 وَهَكَذَا الْجَمَاعَةُ فِي الْقَبْلِ . لِأَجْلِ الْإِجْمَاعِ وَيَعْبُورُ مَائِلِي  
 فِي حُكْمِ الدُّخُولِ بِالْأَوَّلِ . قَانَ ذَا الْبَرْهَانِ فِيهِ سَائِلِي  
 وَهَكَذَا الْأُمْنَاءُ فِيهَا قَدْ . مِنْ صَوَرِهَا نَطَقَهَا فَرَضَا  
 وَهَكَذَا الْإِبْصَالُ لِلْعَبَا . نَصَّاءُ وَهَاتَا بِالْإِعْشَارِ  
 وَكُلُّ كَذِبٍ مُقْطَعٌ مَكْفُورٌ . هَذَا الَّذِي مَا يَنْتَمِ بِهَمِ  
 وَخَالَفَ الْقَضَائِلَ فِي الْقَوَا . فَاحْتَمَلَ الْقَضَاءُ دُونَ الْأَوَّلِ  
 فَدَقَّقَ الْإِجْمَاعُ وَالْإِعْشَارِ . وَبَيْنَ بَطْنِ الْأَخْيَارِ  
 وَوَأَقْبَى النُّصُوصِ بِالرُّفَا . وَمَعَ مَطْلَانِ مَقْصُوعًا  
 وَمِنْ عِلَالِ أَمْرِ الْأَرْفَانِ . أَسْرَلَهُ بِمِثْلِ ذَا الْأَسَا  
 كِفَايَةُ الْقَضَاءِ نَصَّ الْحَلَّةِ . نَحَا لِفَا وَأَشْرَكَ فِي الْمَهْرِ

إِذْ هُمَا الْأَصْلُ وَمَا يَنْطِقُ . كَلَامُهُ مُخَصَّصٌ بِمَا سَبَقَ  
 ثَابِتُهُ الْبَقَاءُ بِالْحَسَابَةِ . قَادَرَكُ الصَّحْبُ فِي الشَّيْءِ  
 لِلرَّغْبَةِ فِي حُكْمِ قَوْلَانِ . وَأَقْعَدُ كَرْدِ الْعَرَانِ  
 مَيَا الْقَضَاءِ أَكْفِيَا وَالنَّصْرُ . جَمْعُهُمَا وَهُوَ الَّذِي مَدَّ يَدَهُ  
 بِالْحُكْمِ الْإِجْمَاعُ بِاسْتِغْفَا . وَهَكَذَا النُّصُوصُ بِالْإِعْشَارِ  
 فِي الصَّحْبِ أَهْلُ الْكُفَاةِ . بَلْ جَاعِلُ الْقَضَاءِ اسْتِغْفَا  
 نَصْرُهُ مَقْصُوعُ الْأَدَلَةِ . بِطَبْعِ رَأْيِ مُعْطَمِ الْأَحْلَةِ  
 سَلَّ الْبَقَاءُ إِسْنَادُهُ بِالْيَوْمِ . بِقَصْدِ ذَلِكَ الْغِلَاةِ عِنْدَ  
 لِلْيَوْمِ هُمَا مَوْفَعٌ آخَرُ . لَهَا مَقَامٌ بَعْدَ ذَلِكَ يُنْظَرُ  
 مِنَ الْمَضَائِبِ فِي الْأَشْيَانِ . تَعَمُّدُ الْفِي وَالْإِحْتِفَانِ  
 ثَابِتُهُمَا مَعْدَمُ الْكُفَرِ . وَلَوْ أَحْدُ ذَلِكَ مِنْ بَكِيرِ  
 وَهَكَذَا الْأَوَّلُ لَكِنْ قَدْ دَرَكُ . إِجَابَةُ ذَلِكَ أَيْضًا يُنْظَرُ  
**مَسَائِلُهُ فِي مَوْجِ الْكُفَاةِ**  
 كَفَاةُ الْقَضَاءِ بِالرُّفَا . ثَلَاثُ الْعُقُومِ مِنَ الزَّهْرَانِ  
 بِوَاحِدٍ وَالصَّوْمُ لِلشَّهْرِ . شَهْرَيْنِ كَمَا نَامَسَا بَعْدَيْنِ

غير متعارفين

أولها



أَوْ بَطْنُ الْبَكْرِ لِلْبَيْتِ ، فَهَذَا الْوُطَيْقَةُ بَقِيْنَا  
وَأَيُّهَا الْخَلِيفَةُ فِي الْخَيْرِ ، أَيُّ وَجْهٍ كَانَ مِنْ تَقْدِيرِ  
بَنِي مُطَرِّحٍ سَالِحٍ أَوْ حَرَامٍ ، كَمَا عَلَى الشَّهِيدِ مِنْ قُدَامِ  
وَقِيلَ بِالْزَيْتِ بِالْزَيْتِ ، بَعِيْنُ هَذَا النُّظَرِ وَالْإِطْلَاقِ  
هَذَا هُوَ الرُّجُوعُ إِلَى الْعَصَا ، وَالْمَرْصُوفُ كَمَا يَقُولُ ثَانٍ  
مَنْعُصِلُ ثَلَاثِ الْأَقْوَالِ ، خَيْرٌ بِالْمُطَرِّحِ بِالْحَلَالِ  
وَجَامِعٌ مَا بَيْنَ ذِي الْحُلَا ، بِحُجَّتِهِ وَأَصْلُ ذَا الْوُفْعِ  
صَدَقَ وَمَا بَعِيْرُ الْبَاطِلِ ، وَفِي الْأَسْلَامِ لَهُ مَوَاقِفُ  
وَعِيْرُهُ كَالْمَاخِضِ الْمَيْدَانِ ، قَبْلَهُمَا الْمَاخِضُ فِي الْأَوَّلِ  
وَعِيْرُهُ مِنْ بَعْضِ مَا فَدَا ، مِنْ دُونِ بَعْضٍ كَمَا فَدَا سَلَامًا  
وَقَبْلَهُمْ عَنْ صَاحِبِ الْوَسِيْلَةِ ، وَبَعْدَهُمْ مَدَّ سَلَامًا سَلَامًا  
فِي آيَةِ الْغَيْبِ نَيْسَابَا ، وَهَكَذَا الرَّحْمَةُ وَالْمَسَالِكُ  
مَقَالِدُ الْإِبْرَاهِيمِ نَيْسَابَا ، نَيْسَابَا مَا لَيْسَ هَذَا كَمَا  
يَكُنْشَا إِذْ دَعَا الْأَشْيَاءُ ، مِنْ جَدِّهِ هَذَا الْأَعْصَا  
وَكَيْسَ ذَا الْعَبْدِ بِالْعَبْدِ ، وَكَذَلِكَ مِنْ شَاهِدٍ سَلَامًا

قوله بالوطن أي  
منج اوجرام مطر

قوله أي من نص الخبر

دَعَا فِي الْغَيْبِ بَعْضُ الْغَيْبِ ، أَرَادَ عَنْ صَاحِبِنَا فَدَا  
نُظَرِ فِي بَعْضِ الْكِفَارَةِ ، بِأَرْجُوهُ نَخْرِجُ الْغَيْبَ أَرَادَ  
وَكُلُّ ذَا أَتَى الْمَوْقِفِ ، مَصْرُوحٌ بِالْمَجْمُوعِ وَهُوَ مَطْلُوقُ  
وَحَجَلُ الْفَرْعِ عَلَى الرَّقَبِ ، فَصِيْلَةُ الْجَمْعِ عَلَى الرَّقَبِ  
وَالْوُطَيْقَةُ الْأَخْبَارُ بِالْخَيْرِ ، بِصِيْرَةِ الْإِطْلَاقِ فِي الْخَيْرِ  
نَحْلَهُ الْإِطْلَاقُ بِالْحَلَالِ ، فَصِيْلَةُ الْأَسْلَامِ فِي الْأَخْبَارِ  
أَوْ قِيْلَ الْإِطْلَاقُ كَوْنًا ، بِمَا عَلَى الْفَصْلِ قَدْ فَدَا  
إِطْلَاقُ الْإِجْمَاعِ فِي الْإِجْمَاعِ ، مَوْجُهُ بَدَأَ بِالْعَشَارِ  
كَذَا مَوْجُ بَدَأَ الْوَجْهَ ، مَوْجُهُ فَلَا يَحْجُ فِي الْبَيْنِ

**الثامن**

وَلَمْ يَحِبْ كِفَارَةَ الصِّيَا ، فِيمَا عَدَا الرُّبْعَةَ الْقَامِ  
أَذَاهُ هَذَا الشَّهْرِ وَالْفَضَا ، إِنْ صَامَ حَتَّى رَأَى الْبَصَا  
وَنَادَى بَعِيْرَ وَالْعَكْفِ ، لَكِنْ عَلَى بَعْضِ الْوُجُوْهِ  
وَهِيَ لَيْسَ الْأَقْسَامُ بِالْإِطْلَاقِ ، فِي أَيَّهَا الْإِطْلَاقِ  
فَلَيْسَ فِي الْكِفَارَةِ كِفَارَةً ، وَمَا دَرَسَ مَطْلُوعًا نَهَا

كَذَا قَضَاءُ مَا عَدَا الرُّبْعَةَ ، أَوْ قَبْلَهُ قَبْلَ ذَا الرُّبْعَةَ  
وَهَكَذَا الشَّهْرُ بِأَخْبَارِ ، بَعْضُهُ مَدَّ وَبَعْضُهُ الْإِقْبَا  
وَحَكْمُ الْإِبْرَاهِيمِ بِالْإِطْلَاقِ ، بِالْمَجْمُوعِ فِي عِيْرِ الْإِعْكَافِ  
وَأَمَّا خَلْفُ الْعَتَمَانِ ، وَأَمَّا مَنْظَرُ الْبَيْتَانِ  
فِي الْبَقَا لَا تَقَا وَتَيَقُّدًا ، أَصُولُنَا بِطَبَقَةِ تَوْصِيْلِ

**الثاني**

إِنْ حَبِبَ بِسَلَامَةِ رُفْعًا ، غَلَا نَوَى يَعُوْدُهُ نَقَطًا  
فِي لَيْلِهِ ثُمَّ أَيْ بِالنَّوْمِ ، مَسِيْقُطًا مِنْ نَوْمِهِ بِالْوُجُوْهِ  
فَلَعَصَى صَامَ دَاهَا ، لَا يَحِبُّ الْفَضَا وَلَا الْكِفَارَةَ  
ذَامُورُ الْإِجْمَاعِ الْأَمَانَةِ ، كَالْمَاخِضِ فِي مَوْضِعٍ مِنْ  
كَوَارِدِ الْحَكْمِ مِنْ نَوْصِ ، صَفِيْنِ الْإِطْلَاقِ وَالْخَيْرِ  
لَعَارِمْ الْإِهْمَالِ لِلْظُّهْرِ ، مَدَّ سَلَامًا قَضَاءُ وَالْكَفَا  
وَأَمَّا كَامِدُ الْبَقَا ، وَأَمَّا مَقْعُ الْأَرَاءِ  
وَأَخْلَقُوا فِي فَادِ الْغَرْ ، فَيَقِيلُ فِيهِ سَائِلُ الْأَمْرِ  
وَفِي الرِّبَاسِ شَدَّ الْكِبَرِ ، وَأَيْ كُنْتُ لَهُ نَصِيْرًا

ومشوا

وَمَشُوا بِالْإِطْلَاقِ فَيَقِيلُ ، وَهَكَذَا الضَّعِيفُ الْأَمْرِ  
وَهَذَا مِنْ بَدَأِ التَّنْزِيلِ ، لَوْ هُوَ الْخَلْفُ فَلَا يَتَوَلَّى  
تَعَصِيْلُهُ وَشَحْ فِي الْأَوَّلِ ، مِنْ فَضْلِ رَفِي الْكِبَرِ الْبَيَا  
وَكُلُّ ذَا لَوْ بَادَا بِسَلَامِ ، فِي التَّأْنِ بِالْقَضَاءِ عَلَى الْغَلَا  
خَلَامُهُ مِنْ بَدَأِ الْإِجْمَاعِ ، بِطَبَقَةِ حَوَايَا الْإِجْمَاعِ  
فِي نَوْمِهِ نَالَتْ كِفَارَةً ، وَذَلِكَ لِمَا لَهُ مِنْ خُشَاةِ  
مَوَاقِفِ حَلِّ أَزَابِ الْغَيْبِ ، خَالَقْنَا الْعَلَامَةَ فِي الْمَنْحَى  
وَقِيلَ الْخَيْرُ فِي الْعَبْرِ ، وَبَعْدَ جَمَاعَةٍ مِنْ عِيْرِ  
وَأَمَّا لَا يَحِبُّ الْكُفَيْرِ ، وَكُلُّهُ يَحِبُّ لَيْسَ  
يَحِبُّ مِنْ تَزَلُّلِ الرِّبَا ، فَلَا يَحِبُّ هَذَا لَوْلَا الْإِجْمَاعِ  
نَحْنُ نَأْطِقُهُ بِضَوْصِ ، مَقَادِهَا الْإِطْلَاقُ وَالْخَيْرِ  
وَبَعْضُهُمَا دُوسِدُ سَلَامِ ، وَبَعْضُهُمَا دُوسِدُ الْخَيْرِ وَالْإِجْمَاعِ  
وَقِيلَ الْإِجْمَاعُ بِهِ اسْتِغْنَا ، بِكَثْرَةِ فَرْجِ الرِّبَا  
وَكَيْسَ لِلْخَيْرِ سَوَى الْأَصْلِ ، خَدَا مَا تَمَّ الْأَصُولُ  
حَتَّى الدِّيْنِ بِالْعَدَدِ ، فَلَا يَحِبُّ لَوْلَا سَلَامِ



**فما يجب فيه القضاء من الكفا**

يقدر القضاء في مواضع . يتعدى تعد في الشارع  
وعدها بغير في الناحية . وليتطرق حق في الواقع  
وكما هو واجب فاعينا . يكون ذلك للدين بيننا  
من نحن كيانا ولذا نلتصا . بمقطر والضيق قد تقصا  
وشك كالظن والحكم . تقيا واثنا ما بدون بين  
وهو مع القدرة للرواية . للاصل والجماع بالحكما  
كذلك الاخلال في الجرا . فان كذا بالصالح العقل  
واحد اجرا ومنه يد . اطلاقهم بغيره بغيره  
ثم كلامه كان في العدل . عن ان يتسارع في الدين  
ونالنا في كفا . يواحد قايما القضاء  
ومعها الكل فما قد . والنصر والقوى على الظن  
للاولوية العدلين . ظلمنا وذلك عندنا دين  
ليس لنا بنية الاطلاق . كيف وذلك معروض التقيا  
ولكن الثاني في الاصل . اجرا وهاهنا كذا في

والظاهر في هذا  
والظاهر في هذا  
منه

لذلك

جواب

لذلك ما رواه بن عمار . مقمونا ان شهد من احنا  
بمثل ذلك انما يجب الاول . ان شاهد بغيره يقول  
والثالث التارك قول . صحيح فظنه كذا بانقري  
وجامع الكثرة والعدا . كذا في الكل بلافضالة  
معتبر العدل او العدلين . كفارة واجب كالظن  
وقد سمعت في الاغنيا . فالاصل عنها من الظن  
فدعي لاجماع في الشبهة . منهم اولي اسنان في العدل  
وهذا الصالح من اجنا . وغيره ما يكون ذا اعتبار  
ولو روي للبدل بغيره . فمستف قضاؤه براسه  
بغيره اذا دلت التصديق . وفي كلام القوم ذا مقصود  
نفي الخلاف جاء من اجنا . صريح الاجماع في الاضمار  
وسوفي ذا الباب في القبول . من جرح او شك في اوطون  
بمقتضى اطلاق ذي الادلة . وهكذا اعتبار الاجل  
وهل يحضر الشخص بالانصاف . او قد تعين كذا ونحوها  
من اختلاف موريه القبول . صنفين من اطلاق او خصوص

مع الزمان

لا يجد النسخ للقيم . فالجميع الاصول للقيم  
او يتفق في مثله البينة . ثم القضاء فمضاه جديد  
واي فرض كان بالاطلاق . فلو روي ليس هذا السابق  
فما طار وجد بجلاء البدل . والقول بالغير ما قد طار  
فالنصر والقانون في القضاء . صدر القضاء هنا القبول  
وقر على ذلك امر الناطقة . فيما هو الحنا في الحنا  
هذا هو الدار في القضاء . بلا رعا او مع الرعا  
وهل له مع شك الانفي . نفي من الاستبان لا نقلا  
والاعرف الجوار في الزمان . كذا فينا وسبب الزمان  
وانما الخلاف في الخلاف . فقلنا انه لذلك الثاني  
والاول الاقوى لدى . وكذا له من شاهد بغيره  
اصولنا بغيره معلقة . مع ظاهر الاية والموثقة  
بمينا لا يريم عنه فان . معترجا ما نفي الخلاف  
والقول ليس لان القضاء . جباها فلك بلا احصا  
وشغلنا بصوم يوم . مرتفع عما ذكرنا فاصبح

والظاهر في هذا  
والظاهر في هذا  
منه

فمن انما

9

ظن القاء الجوار اولي . والشيخ بالخلاف انما يصح  
وقل يكون ظن الاقوى . بحكم هذين على الحنا  
ام حجة الانسان في ذلك . نوقت لولا اقل الاول  
وهذا ما عده اليقين . وانك سبيل حنا بين  
مكتنبا بالحزم والقضاء . شلا في بواه بالوقا  
وجرمه لولا لا حنا . فاحتمل الوجهان في القضاء  
والقول بالاشياء في ذلك . وان نقل يكون نفي اولى  
والرابع الاخلال في الاقوى . بحج زهاب الاخر  
قريب القضاء لا الكفا . فماله مشهوره فحنا  
بمينا خالف في الحكمين . وجاعل الخبر واقعين  
فحج بغير اجبارة . شرعا فلا قضا ولا كفارة  
ومحج ليس هذا المكان . فبعد ان يكلف الامر ان  
وفصل الحق الثاني بنا . فعدا العدل كذا  
ظلمنا نفي القضاء في الدين . كما نفي مشهورنا تكفيره  
والقضاء مطلق الاجنا . بيانته بخصر الانقلا

والظاهر في هذا  
والظاهر في هذا  
منه



تحتوي قضايا السائل ، لما هنا من جملة الأدلة  
وتفعل الإجماع عن أبيه ، وقيل الخلاف سار سيرة  
وينبغي التمييز بالأصول ، وقد حكى من مر من تحول  
إجماعنا وموردنا القوي ، نعم لا قطار بالخصوص  
إطلاقة لا تشمل الضمما ، موزعه من علم النهار  
وبال في الزمان للكمالات ، من بعد ما تشددت  
وبافض شيكته بخلاف ، تعلية حيث أنواره  
ولورع القادر للعلماء ، فالقطع قطعاً مطلقاً  
كذلك ظن على اعتباره ، وعنه سماع عتاره  
حارس ما يخص بالنص ، انظاره لظلم الهواء  
مؤممة ذهاب الأجر ، ثم بدأ الاقطار بالنهاية  
أكرم يوتي في الدنيا ، وفيه أحوال فيها الظاهر  
فإن حوا باليوم ما يداني ، عن سيرة الظن قد اقتضا  
كلها من موجب النص ، انقوا الأرواء بالانقضاء  
واعلم الكلام في الكفا ، وهي لدى أواخر مخاضه

على ما ينبغي

حتى يبين

حتى يباير سيد الأول ، وقد انفوا ذلك للشرار  
وسد التكبر في الخلف ، والحكم عند الأخير ذلك  
من أن بعد أن فطر عبد ، حصن بالأخيار والخصم  
ولورأي في وجهه انطبا ، كان في بينهما اتفاقاً  
ما لها لم يأت في المقام ، فالأصل ما هو من الأكل  
ويشكل التميز في الإجماع ، الحق الزاير انطبا  
ذا الحكم في نهاية الأشكال ، والاحتياط مطلق المقام  
ولن أرمع الظن بالوهم ، خلف شديد في الضمان  
من بعد أن تناكروا الكفا ، ونبأنا تحيل معجزة  
لا سيما الوكيل الضمما ، وإن ما يطفئ الخطاء  
وفي الزاير عند ذلك نادى ، وأخلف الوفا في ظاهرها  
وفي النصائت لا قول ، فعمدة القوم بذلك فالوا  
لا سيما سائر الأصحاب ، هذا هو الاستنباط الصواب  
وبعضهم مدان في البعد ، نهاية الشيخ كما لکن ندر  
رحمه جمع من الأواخر ، وفصل الحلي في التلار

ذكر وصف النسخ  
منه في الزاير

ما وجدته

فإن يكن قوياً أو ضعيفاً ، فلا يلزم ترجيحاً لغيرنا  
ثم لنا الإطلاقة في الأجزاء ، على النص لا لجل الأقطار  
وهكذا رواية صحيحة ، مربع بغيرها صريحة  
مقصر الاستناد والدلالة ، أنوارنا برده معالة  
للتقيد من الأحبار ، وبعضها بوصف باعتماد  
صريحها مقصر في الاستناد ، صحيحها فاصح الاستناد  
لو عوزنا من صانعنا ، لشهر إجماعهم من أمم  
خلالهم يحتمل الشذوذ ، فبعد ما يكون ذا مبرور  
معترف بذلك الزاير ، مع أنه في أيده من راض  
لو فرض الشك في صميمها ، فيبقى الاطلاق لنا سليماً  
ونجح الحلي لأجلية ، مع أنه من يبي بكتلة  
وهل يجوز القطر بالظن ، أنج الصبر إلى المشقة  
وحكم مربع الأقوال ، بر سيرة الاطلاقة المستقصا  
والصبر للقيود بالصواب ، ولو في الاضطراب كان  
أو ظن بالزوا أو قوياً ، فليصبر في كلها سوي

قد مضى في الزاير  
لأن الشذوذ في الظن في ما  
المعنى في الزاير  
في حيث صحت إجماعه

وكيف

فلا يكفي جماعة بالظن ، كان طرقت العلم فيه عدا  
وقال دانيال لا يخلف ، سميناً مقابلاً للخلف  
وفصل الناضل الرقا ، كفي بالمتعة المساء  
وفصل الحلي بالقوية ، ليت كغير ذلك باليومية  
لا بعد التبرج للتفصيل ، من بعد الاطلاق للكليل  
تمسكاً للنفي بالأصول ، كرم علم نص بالحصول  
تحتي الصاوة للجواز فاقه ، فيما طرقت العلم فيه عدا  
وقد نفى الخلاف في الخلف ، وشكك المدان في الخلف  
وهكذا صحيحة زائدة ، دليل ذلك المرام أو مارة  
للرخص في إجماعنا ، في كل علم قد قدرت بابه  
وينبغي الرجاء بالأصول ، وهكذا القوة بالأقول  
سادسها تقوى الخنار ، وقد صرح بجبر ذلك الخنار  
ما بين من مقرر طيقه ، بجبره ومقرر يكفر  
قف بالقضاء فاعلم بالخط ، بما هنا وعدك للبط  
مذاهب الكفا والأصول ، خلافه لنا ويرمى



فظاهر الجماع ما حصله صريحه عن ذلك وقد قيل  
ثم انما على القضا نصوص وجوب في كل ما مضى  
اجماعا عليه ايضا قد ذكر ذلك بالشبهة في كتابك  
وانتهى للمفريط الاصول لما مضى لك القول  
وهكذا عموم نص جامع يخصه ما مر من ما شر  
ومثله معتبر القدرج قلنا ليس من الصراح  
اطلاقه كتميل للبدار نصوصا في حال الاختار  
وهل انتك بنو الحميز بجمع يقيد بدونين  
لا سيما مع كثرة الجاهل لو عده القيد لا يوازي  
اجماعا لا يقبل التاويل نصا في ظاهر الاصول  
كذلك في مدونة معتد لكونه مخصصا بالقيد  
للمفريط النصوص الكفا في كل ما عدا افطاره  
ويثبت صغره بالاجماع بما مر من وجوب الافطار  
لا يدخل الكبرى من لا سور بالاجماع من القيد  
عارضها نصوصه الصريح راجع الى احوال المحدثي

ان نزع

ان نزع الفريضة بالبدار بلا اختيار من ذلك فظهر  
للأصل واستفاد من ذلك وهكذا الاجماع بالحكم  
بل لا حذر في ذلك من خلا لا سيما في الامور  
مفصل ما بين ما ان دعا بما الشيخ مثله او نجا  
كالحر والحرير والمثان بل ما يصرف من مباح الذاب  
موجب افطاره والثاني قلنا أحد القولين بان  
فلن يكن يرد ما قد تلف مع فخر من تلف ومن تلف  
وكل ذابها اذا ما جبا عمدا ولا ككلام الجاهل  
من انه يقضي مع الكفا لكونه عامدا في افطاره  
هذا هو الاصل لكن في العمل اتوا في الاجتهاد في اول  
سابعها وصولا بمقتضا بخلافه مع التقدي مقضى  
ان لا يمكن تمهض الطهارة فليس ذلك دفع الحرارة  
ذات الحكم اجما لا بالاختار تفصيله في مخصص المصا  
فهل يتم المعنى في الطهارة ما صح الصلوة او نجا  
او انه يخص الصلوة او انه في ذلك بالاختار

وليك ان يعقب بالما أو كان المخصص دواء  
أو في نجاسة تقية أو الهاليد ورماء فيه  
وما الى بعض سوى القيد فيما مضى من باب العمل  
والاكترون اطلقوا الوفا بغير طهر جبالوا الضوفا  
وفي الزايف فصل في الدين عشا قضاة دون الاخر  
موافقا لما عليه التذكرة عنها كذا عمل المدعي ذكره  
هذا هو الاصل عند القضا لا صلوات العموم الخاص  
لم ينصرف نص القضا نحو لا يقضي فيهما عقولهما  
وان في الزايف في الدليل لكنه يعمل للعسل  
الارضي مريضا او على سر وبعد ذابعت ايام اخر  
تأيد بذلك لا يخاف وان بذلك يمنع انصرف  
اما القضا والعشاق نفاذ الاختار برابطان  
اما الجواز في الزايف المقصود عن اصله فليس خلفه  
الا من الشيخ والاستصحا غير التبريد باقضا  
الكن حرم في التهذيب عما سوى الصلوة باجيب

ورد في الزايف من ان  
الاصح هو ما في  
مسند

عموم محكي الاختار وذكر له فيه من الاختار  
خصوصه من الجاهل وهكذا جمع من الاختار  
وفي الزايف قال بالتميم فان قوله لا صلوات السلام  
من بعد الاجماع في الاختار والتميم معتبر للاختار  
ولا أحد الخصم من دليل مع تقصير لا صلوات الا  
فان يكن بأحد يصح العمل فحوى من نطقه كالحلب  
مطووم مصا وفي النافذة وذلك عند المعظم وظلاله  
على الجماع في الطائفة وهكذا كل الامور التي  
وان يكن بطريق ذلك فانه لا مضي فيها بل  
هذا ولو مضى كالاختار لم يحرر له دينه عن بين  
اما القضا فلا بد من التبريد ولا أحد في ذلك من تبريد  
اجماعا بطريق ما يستفاد ونصنا بوفقه يستفاد  
معه مقام العبد وانما تكون في التبريد  
في القضا يقضي بالاختار او انها كمثل الطهارة  
فلم يجب لاجلها قضاة وان جرى بحرفه المياة

وليك



وَلَمْ يَجِدْ طَبْعًا ذَا لَبْسٍ ، وَشَدَّ كُلُّ نَهْمٍ مَبِينًا  
 بِرَدِّهَا كَلَامًا مَبِينًا ، جَوَّارَةٌ فِي كُلِّهَا مَبِينًا  
 نَعْمَ لِي نَصْرٌ عَلَى الْكُفَّارَةِ ، يَفْعَلُهَا فَمَا كَانَ دَامِلَةً  
 حَمَلَهُ أَوْ يَحْمِلُهُ دَامِلَةً ، لَا يَطْرَحُ نَصْرُهَا الْحَا  
 وَتَقِي كُفْرًا بِمَا نَصْرُهُ ، بِطَبْعِهِ الْأَصْلَ عَمَّا قَبْلُ  
 وَبِأَنَّ عَمَّا نَصْرُهَا ، وَذَلِكَ بِمَقْصُودِ الْبَيَانِ  
 وَخَلْقُوا مَاءَ الْإِنْسَانِ ، وَأَنَّهُ لَا حَتَّ بِأَخْطَابِ  
 أَوْ أَنَّهُ يَفْعَلُهَا بِنَصْرِهَا ، فَلَا نَصْرَ لَهَا إِذَا جَارَ لَهَا  
 وَقَالَ بِالْأَوَّلِ بَوَالْكَارِ ، وَقَعَارٌ بِمَقْصُودِ الْإِنْفَاءِ  
 مَبِينًا بِعَكْسِ تِلْكَ الْبَيِّنَةِ ، وَهُوَ الَّذِي يَخْتَارُهُ النَّجْوَى  
 وَمَبِينًا بِحَبْرَةٍ مَبِينَةٍ ، لَوْلَا كَوْنُهَا فَعَلًا كَالْمَبِينِ  
 تَأْوِيلُهَا أَحْسَنُهُ بِالْمَبِينِ ، وَمَعْنَاهُ نَصْرٌ بِطَبْعِهَا  
 وَدَائِمٌ الْكُفَّارَةِ الْأَصْلَ ، وَمَعْنَاهُ جَبْرٌ مِنْهَا يَقُولُ  
 هَذَا هُوَ الْعَدُوُّ فِي الْمَقَامِ ، وَعَمَّا مَأْمُولٌ كَالِإِنْفَاءِ

فِي نَكْرَةٍ مَوْجِبَاتٍ لِلتَّحْقِيقِ

وَكُرْدَا

وَقَدْ دُرِيَ أَنَّ الْبَيِّنَةَ فِي الْبَيِّنَةِ  
 تَعْلِيلُهَا بِطَبْعِهَا مَبِينًا  
 الْبَيِّنَةُ بِطَبْعِهَا مَبِينًا  
 فَتَحْ

وَكُرْدَا كَقَارَةِ الْإِنْفَاءِ ، لَوْ كَانَ مَعَ تَغَايُرِ الْبَيِّنَةِ  
 لَا فَرْقَ بَيْنَ وَاحِدَةٍ أَوْ ثَلَاثٍ ، وَتَغَايُرُهَا كَالْهَامِ  
 وَبَيْنَ مَا يَفْعَلُهُ نَصْرًا ، بِوَحْدَةٍ كَرَامِ الْخِلَافِ  
 خَلَّلَ الْكُفْرَ فِي الْإِنْفَاءِ ، أَوْ فَعَلَ الْجَمْعُ بِالْوَلَاءِ  
 ذَا مَطْلَعٍ لِإِجْرَاعِ مَنْ أَخْبَاهُ ، وَنَصْرُهُ لَمْ يَأْخُذْ بِهَا  
 وَإِنْ يَكُنْ مَعَ وَاحِدَةٍ الْبَيِّنَةِ ، بِأَنَّ ذَلِكَ الْبَيِّنَةُ بِالْأَوَّلِ  
 مَعْرُوفَةٌ بِطَبْعِهَا بِشَيْءٍ ، بِشَيْءٍ الْأَقْوَالِ أَوْ شَيْءٍ  
 وَكَرْدَا لَيْسَ بِالْإِطْلَاقِ ، وَبِأَنَّهَا مَبِينَةٌ بِالْوَفَاءِ  
 وَتَقِيهِ كَذَلِكَ عَلَى كَابِرٍ ، لِشَيْءٍ مِنْ سَائِلِهَا وَغَايِرِ  
 كَالِشَيْءِ فِي الْمَبْسُوطِ وَالْحَلِّ ، بِحَقِّ الْقَوْمِ كَذَلِكَ الْفَلَا  
 بَيْنَهُمَا الْأَقْوَالُ بِالْفَضْلِ ، تَوَلَّى الْوَلَاءُ وَالْخِلَافُ  
 وَبِأَنَّهَا بِالْجَمْعِ وَالْخِلَافِ ، وَطَبْعُهُ وَسَائِرُ الْأَصْنَافِ  
 تَقْبِيحُهَا فِي الْبَعْضِ وَالْإِنْفَاءِ ، لِطَبْعِهَا الرِّبَاضِ وَالْأَنْوَا  
 وَاشْتِدَادُهَا فِي الْكُلِّ الشَّدِيدِ ، لِذَلِكَ يَدْرِي الْوَجْهَ مَبِينًا  
 وَالنَّصْرُ مَوْجِبَاتٍ مَبِينًا ، وَهُوَ الَّذِي مَبِينًا مَبِينًا

فَضِيحَةُ الْأَصْلِ وَلَا دَائِمَةٍ ، وَتَنْصَرُّ فَمِنْ خَصِّ الْوَقْعَةِ  
 مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ وَصِدْقٍ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمَبِينٍ  
 نَصْرُهَا بِذَلِكَ لَا أَقُولُ ، إِطْلَاقُهُ لِحَبْرَةٍ مَحْمُولٍ  
 وَلَيْسَ لِلنَّكَارَةِ نَصْرٌ وَلَا ، لِأَمْلَاقِهَا فِي ذَا لَا مَقْصَدًا  
 بِذَلِكَ بَيَانُ حُجَّةِ الْمَكْرَبِ ، طَلْفًا وَمَتَابَعًا لِلدَّرَجَةِ  
 وَسَائِرُ الْأَقْوَالِ لَا حُجَّةَ ، أَصْبَحَ لَهَا ذَاتُ حُجَّةٍ  
 رَوَايَةُ الْعَوْنِ وَالْحُجَّةِ ، لِلْوَقْعِ دُونَ سَائِرِ الْفَعَالِ  
 وَهُوَ مَعَ الشَّدِيدِ بِالْخِلَافِ ، فِي شَدِيدِ مَا لَا لِي الْإِنْفَاءِ

فَمِنْ أَطْرَافِهَا غَايَةُ الْعَالَمِ

يَعْدُ الْمَقْصُودُ بِالْإِنْفَاءِ ، لِأَمْسِهَا ذَلِكَ مَبِينًا  
 انْفِقُوا فِيهِ كَقَبْلِ الرَّا ، وَخَلْفُوا فِيهَا بَيْنَ الْوَقْعَةِ  
 قَبْلُ لَا يُقْبَلُ بِلَا بَيِّنَةٍ ، وَاشْتِدَادُ الْقَبْلِ وَذَلِكَ  
 مَشْنُوعٌ تَعَارُضُ النَّصْرِ ، وَنَصْرُ قَبْلِ مَا مِنْ حَبْرَةٍ  
 بِطَبْعِهِ قَدْ أَطْلَقَ النَّصْرَ ، فِي قَبْلِ ذِي الْكِبَارِ الْبَرِّحِ  
 وَلَا أَوَّلَ الْأَحْوَاطِ فِي الرِّبَاضِ ، لَكِنَّهُ مَبِينٌ دُونَ الْإِنْفَاءِ

وَيَعْدُرُ

كَيْفَ

كَيْفَ لَنَا أَنْ نَهْلَ الْحُدُودَ ، يَكْفِي حُجَّتَنَا كَانِ دَائِمَةً  
 مِنْ بَعْدِ أَنْ تَنْظُرَ الْحُجَّتَ ، وَتَقَابِلَ ذَلِكَ لَا أَمَّا  
 لَوْ فَرَضَ بَيْنَهُمَا الْكُفَّارَةُ ، فَشَيْءٌ كَالْمَقَامِ دَائِمَةٍ  
 أَوْ قَبْلَ إِجْرَاءِ الْحُدُودِ ، ذَاتُهَا تَكُونُ ذَاتُ حُجَّةٍ  
 لَوْ أَطْرَفَ النَّصَابَ بِالْوَلَاءِ ، وَمَا جَرَى الْخَيْرُ فِي الْإِنْفَاءِ  
 فَعَدْلَانِ يَبْتَغِي دَائِمَةً ، لَا يَتَرَفُّ فِي قَبْلِهِ بَلْ يَنْظُرُ  
 فَصَرَّحَ بِالْمَقَامِ الْقَبْلَ الْأَوَّلِ ، بِمُورِدِ قَبْلِ الْعَدُوِّ  
 إِنْ يَكُنْ الْمَقْصُودُ بِشَيْءٍ ، إِفْطَارُهُ قَوْلُ الْأَمْرِ قَبْلُ  
 فِي عَارِفِ قَوَاعِدِ الْإِسْلَامِ ، صَلَاحُهُ أَوْ ذِكْرُهُ أَوْ حُجَّتُهُ  
 إِنْ أَطْرَفَ شَائِبَ الْأَوَّلِ ، صَدَقَهُ كَمَا كَلَّمَ الْمُعْتَصِمَ  
 وَشَارِبُ كَذَلِكَ الْمَقَامِ ، فِي قَبْلِ الْمَوْجِدِ بَلْ يَتَرَفُّ  
 لَمْ يَغْتَبِرْهُ مَوْجِدُ الْقَبْلِ ، أَبُو الصَّلَاحِ عَادِمُ الْإِنْفَاءِ  
 وَلِلدَّعَى لَيْسَ بِهَذَا حُجَّةً ، فِي حُجَّةِ لَيْسَ لَنَا أَنْ نَقْلَهُ

فَمِنْ كَرَمِهِ وَجَدَهُ عَلَى الْحَا صَائِبِينَ

إِنْ مَقَرَّ قَارِ وَجَدَهُ نَاهَا ، لَيْزَمَةُ الْكُفَّارَةِ أَشْهَابًا

وَقَدْ دُرِيَ أَنَّ الْبَيِّنَةَ فِي الْبَيِّنَةِ  
 تَعْلِيلُهَا بِطَبْعِهَا مَبِينًا  
 الْبَيِّنَةُ بِطَبْعِهَا مَبِينًا  
 فَتَحْ

يَجْهَدُ

ذَاتُهَا تَكُونُ ذَاتُ حُجَّةٍ



يضرب من سباطهم حنونا ، نصف الزمان هكذا مشوا  
 لا يؤخذ الزمان بغير انقطاع ، حتى قضاء ذلك الضيا  
 ولا يصح خلقا من الاشياء ، الا ان يدور هو العاني  
 مقطوع فيه وفيها اوطا ، فبالقضاء قضوا لها واسطوا  
 عن زواجرها تحمل الكفار ، عنها وكل شد في النكا  
 وطاف قضاها الاصول ، وان صوم المكروه مقبول  
 شفع تكفيره بالخير ، فماروى بفضل من عمر  
 وان يكن ذات سد صغير ، لكنه ذو جابر يربى  
 وهل ترى الخبز من عمل ، لا سيما الشدة في هذا العمل  
 بل يدعى على حال هذا الخير ، عن كلهم فانظر الى العبد  
 وشهره تحصى القوي ، خبر المثل تلك لا تسمى  
 وان تشافف على الاجام ، فقل من المذكور بارزنا  
 في الشئ كذلك والجلال ، وهكذا التفتع باعتراف  
 ابدته بشدة قومية ، ثابته جاذبة قد يمد به  
 والخضم في الاصل لا يخفى ، ولا اصل في التبريد ذو

شيدنا

لوطا

لوطا وعث ولواثنا العمل ، فصورها كزواجرها فطاعنا  
 كل في القضاء والتكفير ، وقمن بالنصف في التبريد  
 ان طاعت له في الاصل ، وان يكن ذلك في الاشياء  
 لا يبعد كماله عليه ، ونصفها اشكالنا الذي  
 حرما بحرف فادير الكفا ، تكفيرها لا يبعد احثا  
 وكل ما يعجز عن البيان ، ولا احد خلقا من الاشياء  
 والنص جابر يربى ما ذكر ، يبرأ الامر فهل من مذكر  
 ذات دوام وانقطاعا ، واخلف فيه لا يكون  
 ولما الاشكال في الاما ، وعكس ما سمعت والرتا  
 وهكذا الجامع للثابتة ، او اكرها في الشئ في المائنة  
 كاتما الشهور في الكل ، وبعضهم قد قال فيها بغير  
 والاصل للبقالة الشهور ، بقالة محضه مستمرة  
 والصدور في الاما انقضا ، كذلك في العمل والرتا  
 مفرقة مضاف في المفا ، غرة بالانقطاع والدوام  
 يقدم العرف على وضع ، لو فلتا الاطلاق فذا المغة

لوطا

لا يضر القوي لدى التكفير ، كذا ذكرنا في التبريد  
 لو ادخل الجوز في البقية ، صائمة طاعة طريفة  
 وهكذا مشا في الحاضر ، مع كونها في الطريق  
 فلفظها ثابث للفايل ، يكرها تكفيرها من اجل  
 قبله واحتمل القواعد ، راسا فوقها الذي  
 لكن شمع في الاكرا ، كلامه ذلك فينا  
 اذ صومها لا فائدة بالكل ، فافضى تحريمه كذا  
 حرم في الاجبار في المدا ، يطبق في الشار وشارك  
 في شرط صوم الصوم  
 شرط الصيام حجة امرو ، اربعة لوصامة الذي  
 العقل والاسلام الصوم ، لا مطلقا بل صور زور  
 رابعها ان لا يضر الامر ، بل لا يكون صرير  
 واشين زواجرها ، ما هن جطر ولا نقضا  
 هذا هو الحال في القصد ، هو الذي يربى في العمل  
 فلا يضر الصوم للكفار ، لفقد قوته العجز الباري

لوطا

لوطا

مأخوذة بالطاعة الشريعة ، بالاعراف غير حجة  
 وصوم من حين جوا باطلا ، انطوا التكليف عن  
 وليس في التاديب كالحص ، اذ امره انك بالوجه  
 تعليله انك بالرضي ، ان ليس للصبي بالتوبي  
 وكل دافع فرضنا اطبا ، اما اذا كان مع الاقا  
 بان افاق كذا اليوما ، فيصح بل وجب في الصوم  
 ولا يضر صوم ذي الاعما ، اجماله مقبول الاراء  
 وان تكن نية قد سبق ، فغير الاراء لهم تقف  
 معظمه قد عمو القضا ، اذ عطف في ذلك ايضا  
 فالامر ان يثبت ما عقله ، ويثبت باذا امر اذ عمله  
 قياسه بومر لا يمتنع ، لا تمنع ذلك مما يحج  
 هذا هو الباعث في الشفاء ، لا الفرق بين البنية  
 وريثنا هناك لا يربى ، كلامه في حجةنا عين  
 صحة العيد من قديم ، فاض من التليد من الرضو  
 ولا يكن لذلك من دليل ، مع ما نلتنا اصلنا الاصيل

وقد اوردنا في هذا الكتاب  
 في هذا الكتاب  
 في هذا الكتاب



لا يفر الجاهل من الصيام ، إذ نقه شقوا الأراء  
 وإنما مطهر الكفار ، فيما إذا نعتوا فطار  
 ما يحق للذي الدين ، من صوم إجماعا يدون  
 حتى من مصادف النوا ، بحج من عصر أو بكار  
 وهكذا الصوم باقيا ، كمثل الإجماع بالافرن  
 من غير ما رواه بوبصير ، تبعها بالنسب دون  
 صريح فيما عن ابن مسلم ، وإن رأيت بعد النوا لم  
 تدب إذا ما قبل إذا فطرت ، أصابنا يطبق إذا فطر  
**في حكم صوم الأطفال** ، فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
 ولو لم يصبوا الأطفال ، بالصوم مطلقا إلا الشكا  
 ولما الخلاف في النية ، أجوزهم بصومهم مرة  
 أو أنه مجرد التكليف ، يصير معاذ لأمر الدين  
 وكل طاهر هذا النوا ، كانت من الأبدان لا الأروا  
 تمر كفاية بالثاني ، أعصارهم كانت المفا  
 برح الأول شيخ الظا ، وثانيهم سيد الحنا

داول

وأول المؤلفين عندي ، بأوجه كثير من منطهر  
 فلا يصح لأجل الأعمال ، أي فالحري أن لا يزال  
 وكذا ترى لذلك من إجماع ، مؤيدا كغير النوا  
 بل وجه الصبي الخطا ، بالصوم والصلوة بالإجماع  
 من بعد أن تعلد الإجماع ، فأدب بحاجته إيجاب  
 لم ينفوا أمره إلا ولما ، حتى يقال فيه بالعناء  
 يكون لنا عند الساحة ، لو كان نفي في الجمع ما  
 خصنا حديث رفع القلم ، ثمولة للنسب لم يسم  
 لأجل فهم العرب وإنما ، مع ما لنا من أوجه الرجا  
 وأما من أضاع من النوا ، إنسانا في الجمع جرح  
 إذ معه القاسم وهو ، وأما من أخرج من النوا  
 والنسب سيدا سليم ، والكل في نفي بغير  
 وإثبات كذا من أخبار ، نفي ما يطلب من أنوار  
 وغير الخلاف فمن يصيل ، بل هو صحي بما لا يبطل  
 يقولنا غير الإجماع ، يقولون لم ينعقد صيام

والوقت والتدوير ، وما للإيطار من المزايا

**فما يتعلق بصوم النساء**

بصام والنفاري موضع ، ثلث ليس لها من أربع  
 وكلها في واجباتها ، ثلث الهدي لدى النوا  
 وصوم غيرهما ثمانية ، لنا هو الحج وثمرات  
 وذلك الصوم بدل النوا ، مع غيرها كتاب حرمية  
 كالأهنا منقوا الأصا ، وأول الأمر من في النوا  
 والثاني الأصا من ذلك ، معناه وأشار بطا من  
 حجرا إجماعا مع الحضر ، مختلف فيه وذلك الشهر  
 يصح نص ابن حجر يار ، صح ولو مكاتب سدا  
 لا يفلح استئذانها ، فإذا الشكر في ذلك العر  
 ما ينسأ فذلك لربيل ، إذ مطلق النص بذلك  
 ثم لنا الكلام في استئصال ، أنما من حقو الحال  
 وحذله مؤيدا مؤثقا ، وإن أفاد ذلك الجواز مطلقا  
 من جهة التقييد بالشر ، فأي من جهة أن يابط

الذين يكرهون الصوم في وقت  
 بعد ورفق

مقيد في جهة الثاني ، فلا عوار فيه في المصاير  
 ثم لنا حكمه الإجماع ، مؤيدا مثل ذلك الشياخ  
 بل كما أصب لنا من حديث ، الأمر بدين من الحق  
 معاملا للحر والكد ، وقد سمعت سدا شوق  
 ولا يصح من صاعد الثلث ، الأشد أن النبوا لا أحدا  
 كالمص في نادر قد نذا ، معناه ولم ينفى سقرا  
 دليله ما مر مع جوابه ، عايله السدرة في حنا  
 عارضة الصوم بالحر ، أن ليس صوم التدن في  
 مفيد نافذ أطلق العنا ، في كل من صاعد الرضا  
 صدقنا وقوله والد ، براء صيد صامه صايدة  
 كالأهنا من الدليل عاري ، وعنه الأصحاب بالنوا  
 وكل ما فهم هذا المسافر ، بكثره وهو حكم الحاضر  
 وهكذا العارم للأفامه ، غير ومن بواضحا كنه

**في صوم المندوب في السفر**

أصحابنا ما دعا للعويج ، في القداما أنه لا ينجح

بالقاري

مفيد



وَأَمَّا جُزْءُ كَالْفَرْصَةِ، وَكَثْرَتُهَا شِدَّةُ وَاقْتِصَافِ  
 وَأَمَّا قَوْلُهُمْ بَعْدَ فَرْقَيْنِ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَدْعُو شَيْنَ  
 أُخْرَى مَثَلُ فَرْقِ الْكَرَاهَةِ، وَأَمَّا لَيْسَ بِذِي الْفَرْقَةِ  
 بِالْكَرَاهَةِ مَا جَاءَ فِي الْقَامِ، كَمَنْ يَصِلُ إِلَى الْحَامِ  
 وَهُوَ الَّذِي يَأْتِي الْقَدَمَ، تَخَارُجُهُ مِنْ بَعْدِ تَقْوِيهِ  
 وَلَوْ تَرَى صِحَّةَ التَّزْيِجِ، تَأْخُذُهَا وَخَصْمَانِ خَطِيئَةٍ  
 فَارْتِثُهَا أَخِذَهَا لِقَبْضِهِ، لَيْسَ فِيهِ تَضَرُّعٌ بِرَأْسِهِ  
 فَتَقْبِضُ لِقَبْضِهِ الثَّوَابَ، لِأَجْلِ الْأَسْفَافِ فِي الْوَجْهِ  
 مِنْ بَعْدِ تَأْخُذِهِ إِلَى الصَّبْرِ، وَإِنْ تَحَقَّقَ سَدُّ الْبَابِ  
 بِجَهْدِهَا بِشَرِّهِ عَظِيمَةٍ، وَلَوْ مَعَ الْحَدِيثِ لَا الْقَدْرَ  
 لِفَهْمِهِمْ مَقَادِيرُ الصَّحَّةِ، فَعِنْدَ دَائِمِهِمْ مَا مَلَحَ  
 وَكُلُّ دَائِمٍ لَا يَطْلُغُ، وَلَوْ بَكْرَةٍ لَذِي الشَّفَافِ  
 مُوْتَقٍ وَإِنْ يَكُنْ فَدَائِمَةٍ، لَكِنْ قِيلَ مَا مَطْصُفَةٍ  
 مَعَ مَا نَسَأَ الْكَلَامَ فِيهِ، فَانْظُرْ إِلَى أَنْوَازِ مَا فِيهِ  
 وَالْكَرَاهَةِ مِنْ يَكُونُ أَهْلًا، وَلَوْ جَعَلَ الْقَصْرُ كَانَ سَهْلًا

والتشديد

وَأَسْتَنْ مِنْ كَرَاهَةِ الصَّائِلِ، لِلْحَاجَةِ ثَلَاثَةُ أَيْشَامٍ  
 لَدَى خِيَرِجِ سَيِّدِ الْأَنَا، عَلَيْهِ الْأَمْرُ مِنَ السَّلَامِ  
 وَطَقْمَا جَعَلَ مِنْ عَيْنِنَا، بِطَوْلِهِ فَاجْعَلْ إِلَى الْأَنْوَازِ  
 وَالْحَقُّ الْمَقِيدُ بِالْمَدِينَةِ، مَا هَذَا لِأَمْرِ الْأَيْتَةِ  
 كَمَا فِي الْحَلِّ وَالصَّدُوقِ، وَعَنْ أَبِيهِ الْعَوْلُ بِالْحَقِّ  
 صِيَامُ الْأَعْيَادِ بِالسَّيِّئِ، أَرْبَعَةٌ تَكُونُ مِنْ أَسَاجِدِ  
 أَشْأَانٍ فِيمَا بَيْنَنَا وَجَمَاعَةٍ، وَجَمَاعَةُ الْبَصَرِ وَالْكَوْفِ  
 وَلَيْسَ لِلْحَقِّ مِنْ دَلِيلٍ، يُظْهِرُ فِي الْأَمْرِ الْعَلِيلِ  
**فِي أَتْرَاقِ الصَّبْرِ فِي جِهَانِ الصَّبْرِ وَكَذَلِكَ الصَّبْرِ**  
 نَبْجَانِ تَمَرٍ بِالْخِلَافِ، سَمِينَا النَّدْبُ بِالْمَصْنُوعِ  
 جَلَامُهَا أَخَذَ فِي الْإِسْلَامِ، لِلْحَقِّ الْعَوْلُ بِالْأَرْبَعِ  
 مَشْهُورٌ بِسَبْعِ سَنِينَ، وَيَقْبِضُ لَذِي الشَّفَافِ  
 وَالْأَمْرُ فِي السَّبْرِ عَلَى، سَبْعِ شَدِّدِ الْيَأْمِ أَكْلًا  
 مُفَرِّطٌ يَقْدِرُهُ الصِّيَامُ، ثَلَاثَةً ثَلَاثَةَ أَيْشَامٍ  
 بِطَوْنِ دَائِمَةٍ الْمَقِيدِ، كَلَامُهُ نَطَقًا مُفِيدٌ

فَوَدَّعَ الْجَمْعُ فِي الْمَقِيدِ  
 وَالْجَمْعُ فِي الْمَقِيدِ  
 نَبْجَانِ تَمَرٍ بِالْخِلَافِ

وَقِيلَ دَائِمٌ دَارُ الطَّامَةِ، لَدَى هَذَا الْعَوْلِ وَالْوَبَاءِ  
 مُوَأَقِعًا لِلْمَا عَلَيْهِ الْمَنْفَعِ، أَمَّا الرِّبَاضُ فَمِنْ قَوْلِهِ  
 فَدَوْدَتْ طَبَقُهُ الْأَخْبَاءِ، وَبَعْضُهُمَا كَانَ لَهُ إِعْتِبَارٌ  
 بِهَا تَنْزِيلُ جَمْعِ الشَّيْءِ، وَغَيْرُهُ بِهَا شَوْعُ الْوَجْهِ  
 لِلشَّيْءِ فَمَا مَا أَصْبَحَ لِرَبِّهِ، الْأَجْمَعُ وَهُوَ غَيْرُ طَبَقِهِ  
 يَخْتَصُّ بِالْأَطْفَالِ الْأَيْمَةِ، يَخْتَصُّ لِلشَّيْءِ بِالْغِنَةِ  
 لَوْ سَلَّ فِي حَقِّهَا الدَّلَالَةُ، تَنْزِيلُ كَالشَّيْءِ بِالْأَدَالَةِ  
 وَلِلْقَبْرِ مَا رَدَى التَّكْوِينِ، مَعَ الشَّدِيدِ كَيْفَ التَّكْوِينِ  
 فَدَيْتُ الْكَلَامَ فِي الصَّبْرِ، أَخْبَارُ عَنْ ذِكْرِهَا حَلَّتِ  
 بَيْنَنَا إِجْمَاعًا مَا دَعَى، بِأَخْذِهَا مِنْ قَبْلِ أَنْ نَسْأَ  
**فِي تَلَاوُجِ الْجَمْعِ فِي الْمَقِيدِ**  
 وَلَا يَجْعَلُ الصَّوْمُ مِنْ تَعْنٍ، أَصْرُهُ يَعْرِضُهُ الْعَرِضُ  
 مِنْ تَلَاوُجِ صُغُورَةِ الْبَرَاءَةِ، أَوْ مَرَضٍ جَدِّ وَرَأَاهُ  
 كَلَامُهُ بِذَلِكَ طَائِرِيَّةٌ، وَطَعْدَةُ الْأَشْأَانِ عَنْهَا بَابُ  
 وَكُلُّ دَائِمَةٍ لِلْأَيْتَةِ، وَهَكَذَا الْإِجْمَاعُ وَالزَّوَابِ

للمعتمد

لَوْ تَغْلُجُ حِكْمَةَ الدَّرَائَةِ، لَا يَتِمُّ الْوَاقِعُ فِي التَّغْلِيَةِ  
 صَوْمُ الصَّوْمِ أَنْ أَقَادَصَهُ، أَصْرُهُ فَمَلَّ يَغْدُ فُطْرُهُ  
 إِفْطَارُهُ رَجَحَ الْمَدَارِكِ، وَالْمَنْفَعَةُ بِشَيْءٍ لِكُلِّ شَأْنٍ  
 وَالْأَوَّلُ الْخَفَافُ وَالْعَلِيلُ، وَكَذَلِكَ فِي ذَلِكَ مِنْ لَيْلٍ  
 يَخْتَصُّ الصَّحْبُ لِلْحَبْرِ، بَعْدَهُ مَا لَيْسَ بِالْعَبْرِ  
 وَهَكَذَا مَشْفَعَةُ الْوَرَضِ، حُصُولُهَا فِي غَيْرِ مَنْ مَضَى  
 وَالْفَرْقُ بِالْإِضْرَارِ كَالْفَيْزِ، وَشَكَّةٌ فِي مَعْرِضِ الْأَمْنِ  
 لَا يَجْعَلُ الْإِحْكَافَ وَالْوَجْهَ، ظَهْرُ لَفْظِ الْحَقِّ فِي الْعَلِيمِ  
 وَفِي الرِّبَاضِ فَدَعَى تَوَجُّجِ، إِجْرَاؤُهُ مَثَلُ الْمَقَامِ دَوَّارٍ  
 هَذَا وَمِنْ سَرِاطِنِ الصَّيَا، مَا سَاحَ الْأَكْرُ فِي الْمَقَامِ  
 وَذَلِكَ قَابِلِيَّةُ الزَّمَانِ، فَلَمْ يَكُنْ يَقْبَلُهُ الْعِلَالُ  
 وَهَكَذَا فِي شَهْرِنَا الرِّبَاضِ، بِمَاعْدَاءِ وَاجِعِ الْبُطْلَانِ  
 كَذَلِكَ الْمَشْرُوطُ بِالْوَلَاءِ، فِي زَمَنِ لَمْ يَأْتِ الْوَفَاءُ  
 وَكُلُّ مَا مَرَّ شَرْطُ شَامِلَةٍ، وَالْقَوْلُ فِي مَا شَاءَ كَانَ  
**فِي بَيَانِ قِسْيَامِ الصَّوْمِ**



لِلصَّوْمِ أَشْهُمٌ بِأَمْرِ أَرْبَعَةٍ ، مَا أَوْجَبَ اللَّهُ وَمَا قَدَّرَ  
 مُحَرَّمٌ وَهُوَ الَّذِي مَدَّ بَعْدَهُ ، مَكْرُوهٌ هَا جُورٌ هَا مَجْدُورٌ  
 وَالْوَاجِبُ سُدُّ الرِّضَا ، لَيْسَ بِنَا وَهَلْ ذِي وَاعْتِكَ  
 وَصَوْمِيكَ الْمَنْعُورُ قَلِيلٌ ، كَذَلِكَ فَضَاءٌ وَاجِبٌ بِالْعَيْنِ  
 كِفَاةٌ وَالضُّبْطُ بِالنَّفْسِ ، مِنْ حُجَّةِ الْإِسْخَارِ وَالْمُقَا  
**فَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ فِي هَذِهِ الْأَهْكَامِ أَلَا الْعِلْمُ**  
 وَشَهْرٌ بِصَوْمِهِ مِنْ شَهْدٍ ، هَلَالُهُ وَإِنْ يَكُنْ مُغْفَرًا  
 بِعَيْنِهِ صَرِيحٌ لِقِطْعِ الْأَنَّةِ ، وَهَكَذَا تَوَارَى الرَّوَايَةُ  
 إِجْمَاعًا بِطَبَقَةٍ مَحْضَةٍ ، يُظَاهِرُ وَيُسْقِضُ أَصْلًا  
 كَذَلِكَ إِذَا عَلِمْتَ بِالْعِلْمِ ، أَنْ قَدْ مَضَى السَّلَامُ مِنَ الشُّعْبِ  
 عَلَيْهِ لَا يَفْقَهُ مِنْ حَقِيقَةٍ ، وَكُنْ ضَرُورَةً مَذْخُفًا  
 وَهَكَذَا الَّذِي بَالِغِيهَا ، إِنْ حَصَلَ الْعِلْمُ بِالْإِجْمَاعِ  
 خِلَافًا فِي ذَلِكَ جَرَمًا يَنْبَغُ ، وَلَيْسَ مَعْنَى مَا يُظَلِّقُ  
 فِي خِلَافِهِ وَلَكِنْ لَمْ يَشِدُّهُ ، فِي حُكْمِ اقْوَالِهِمْ عَدِيدُهُ  
 نَعَمَ عَنِ التَّنْذِيرِ كَرِهَ تَجَرُّبًا ، وَدَيْنًا رَوْجَةً رَوْجًا

تبرجلا

وفضنا

وَفَضْنَا فَاضِلًا مِنَ الطَّرِيقِ ، عَنْ غَيْرِهِ يُحْكَمُ مِنَ الرِّفْقِ  
 وَالشُّعْبُ عَنْ ذَلِكَ يُطَالَى ، وَخَلْفَةُ النَّبِيِّ وَفَضْلُهُ  
 بِرَأْفَدِي جَمْعٌ مِنَ الْأَوْجِ ، إِلَى الرِّبَاضِ ثُمَّ هَذَا الْعِلْمُ  
 فِي مَنَاجِيقِ الْفَصْلِ الْعِلْمِ ، مَحْتَمِلٌ لِي فِيهِ الْمَسَائِلُ  
 مَا بَيْنَ أَنْ تَدْرُسَ الْعِلْمَ ، طَلَبًا وَغَيْرَهُ وَلَوْ مَشِيتَ  
 وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ ظَنُّ غَالِبٍ ، فَظَاهِرٌ لِعَرَفِهِ ذَلِكَ هَارِبٌ  
 ثُمَّ لَنَا الْأَصُولُ وَالنَّصُوصُ ، فَهِيَ النُّظْمُ نَفْسُهُ مَقْصُودٌ  
 لِلأَوَّلِ لِقِيَامِ أَصْلِهِ ، كَيْفَ وَمَرَدُّ هُنَا مَقْصُودٌ  
 لِلثَّانِي فَضَاءٌ لَا وَكُونَهُ ، وَهِيَ قِبَالُ مَا مَضَى رَدُّهُ  
 لَا أَنَّهُ لَا أَصْلَ لِلْإِجْمَاعِ ، إِصَالَةُ الظُّنُونِ ذَاتُ حُجَّةٍ

**فِي ثُبُوتِ الْهَيْلَانِ فِي هَذِهِ الْعِلْمِ**

وَأَخْلَعُوا الْوَسْطَةَ الْعِلْمَ ، مَشْهُرًا بِهَيْمٍ قَوْلَانِ  
 وَلَا شَهْرَ الثُّبُوتِ بِالْإِطْلَاقِ ، مِنْ حُجَّةِ الصَّوْمِ وَالْإِطْلَاقِ  
 قَدْ دَخَلَ مِنْ خَارِجِ الْإِجْمَاعِ ، فِي بَلَدٍ يَنْبَغُ اسْمُهُ  
 وَفَرَقَ مِنْ سَابِقِ الْإِجْمَاعِ ، بِالْفَرْقِ بَيْنَ الصَّوْمِ وَالْإِجْمَاعِ

الْعِلْمُ الَّذِي يَصُدُّ إِلَى التَّحْقِيقِ وَفِيهِ  
 مِنَ الْعِلْمِ الَّذِي يَصُدُّ إِلَى التَّحْقِيقِ وَفِيهِ  
 مِنَ الْعِلْمِ الَّذِي يَصُدُّ إِلَى التَّحْقِيقِ وَفِيهِ

فِي الْعِلْمِ مَطْلَقًا بِهَا نَقُولُ ، وَصَحُّ الْخُرُوجِ لَا الدُّخُولُ  
 مِنْ خِلَالِ الصَّوْمِ غَيْرَ مَالَةٍ ، عَذْلِيَّةٌ بِالْحَيْبِ كَانَتْ قَائِلَةً  
 لِفَيْحِ الصَّدَقَةِ وَالْعِلْمِ ، وَالشَّيْخُ فِي مَبْنُوعَةٍ فَفَالَهُ  
 وَهَكَذَا الْخِلَافُ ثُمَّ السَّجَّةُ ، إِنْ هَا مَا جَاوَزَ وَاعْلَمْ بِغَيْرِهِ  
 ثُمَّ هُنَا قَوْلَانِ نَادِرَانِ ، وَثَالِثُ أَعْرَضَ عَنْ بَيَانِهِ  
 وَأَرْشَدَ تَارِيخًا إِلَى الْأَوَّلِ ، فِي ضَبْطِ مِثْلِ هَذِهِ الْأَطْوَالِ  
 ثُمَّ لَنَا الْإِسْخَارُ مِنْ صَحَائِحِ ، وَغَيْرِهَا فِي قَوْلِنَا جَرَاخِ  
 بَعْضُهَا الْغُلَامُ مِنْ كَثَرِ ، بَلْ يَقُولُ الْإِجْمَاعُ فِي الْعَبَرِ  
 كَذَلِكَ الْعُصُومُ فِي قَوْلِ الْبَيْتِ ، لَا كَالرِّبَاضِ قَدْ لَبِثَ  
 فِي الْعَايَةِ الْقُصُوفِ اللَّيَالِي ، إِذَا الْعُصُومُ الْمَدْعَى لَمْ يَنْسَبْ  
 لِحَصْنِهَا صَحِيحَةٌ الْخَرَابِ ، كَسَيَّارِ رَوَايَةِ تَوَارِي  
 قَدْ دُرُّوا الْجَوْبُ عَدِيدُهُ ، وَالثَّمَنَةُ مِنْ بَيْنِهَا سَائِدَةٌ  
 فَعِنْدَ ذَلِكَ لَا يَرُدُّ عَلَيْنَا ، خَصِّصَ مَا لَهُ مِنَ الدُّنْيَا  
 وَمَنْ تَقَى ذَلِكَ فِي الرِّبَاضِ ، أَصْلُ الشَّيْخِ الصَّحِيحِ وَالْإِجْمَاعِ  
 هَذَا وَلَمْ يَطَابِقُوا الْمَرَادَ ، مَا كَانَ مِنْ تَضْيِيقِ كَيْفَانَا

قد بقي

مَذْهُبُ الْكَلَامِ فِي الْحَيْبِ ، مِنْ دُونِ أَنْ يُحْجَلَ الْفَيْحُ  
 يَشْتَبَهُ الْأَطْلَاقُ فِي الْعَبَرِ ، لَكِنْ جَوَازٌ مِثْلُهُ فِي الْبَيْنِ  
 وَغَيْرِهِ أَقْوَى لِدَرْجَةِ الْعِلْمِ ، وَكَمَلَهُ مِنْ شَاهِدٍ وَخَاصِرٍ  
 وَهَلْ يَمُوتُ الْحَكْمُ لِلْعَقَبَةِ ، وَغَيْرِ بَدْوٍ حَكْمٍ فِيهِ  
 عَنْ ثَلَاثَةِ تَضْيِيقِهِمْ بِذَلِكَ ، مَذَارِكُ الشَّيْخِ هَلْ أَتَاكَ  
 بَلْ بَعْضُهَا ظَاهِرٌ الْإِجْمَاعِ ، فَعِنْدَ ذَلِكَ يَنْدَفِعُ الزَّيْغُ  
 وَتَدْرُسُ صَحَائِحُ النَّصُوصِ ، مِنْ خَارِجٍ وَفَقَهُهُ مَشْهُورٌ  
 يَأْخُذُ الْمَذَارِكُ دَلِيلًا ، وَعِنْدَ ذَلِكَ يَكُونُ ذَا عِلَالَةٍ  
 إِذَا الْكَلَامُ كَارَى فِي الْعِلْمِ ، وَأَنْ مَقْصُودًا مِنَ الْأَعْلَامِ  
 وَهَكَذَا لِي نَصْرُ الْحَائِي ، وَأَتَرَعِبُ هَذَا الطَّلَبِ  
 وَهُوَ الَّذِي يُعْبَدُ بِاللَّهِ ، صَادِقًا بِفَقْهِهِ سَائِي  
 وَدُرُّ مَا مَضَى عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ فِي الْفَقْهِ كَانَ أَهْلًا  
 نَعَمَ لَهُ السُّهُوفُ وَالْإِتِّسَامُ ، فَارْجِعْ إِلَى كَلَامِهِ بِرَأْفَدِي  
 قَارَنَهُ لَزِيدَ الشُّحَامِ ، وَمَالَهُ فِي الْفَقْهِ مِنْ تَبَاهٍ  
 فَعِنْدَ ذَلِكَ يَنْبَغُ الْمَرَامُ ، مَعَ ظَاهِرِ الْإِجْمَاعِ وَالْإِسْلَامِ



لو انك هذا لك العدل، فعل هانا واحد قولان  
 انظر العظمه بالعدله، والدليل في فيه نعم  
 خلاصه في اول رمضان، بصومه اجل الدنان  
 ويحرم كونه المطلقه، وسائر الاقضية العلقه  
 ولا يقبل في سائر الاهله، في رمضان خالفه اهل  
 لاجل الاحكام في الصيا، ولا يجب في مثل ذلك العام  
 هناك دامسح في الصل، لكونه معارضاً للصل  
 فانه بصوم يوم الشك، بصومه لا يقطع القيل  
 ثم اني الخلفه الصعيه، او غير ان بعد جرحه  
 مخالفه المطر واضطراب، في مشي عامع الصواب  
 ولقد عدل في الدليل، نعم للكثير والقليل  
 ثم لما معارضاً قوي، جاعله ما شاء اخرى  
**في موضع حكم الحاكم اذا حكم بالبينه**  
 ولو قضى الحاكم بالعدله، فلم يكن نقوده ذامين  
 بل جمع فال يمدارك، ثم له الحد في الشارح

كذلك

كذلك نائيه له مدققله، مقوله عن غير خطئه  
 وغيره انظر الى كونه، لا تضع خلفاً قريب الاصل  
 وكل دامود باليسره، اجبها وكشف البريه

**فيما لو حكم الحاكم بمعله**

وان يكن قد حكم بالعلم، فقوله مختلف في الحكم  
 وفي الدروس من حج القبول، يمتنع بحمل الاقولا  
 وقبلنا مساعداً للاول، وكذا في ذلك من معول  
 منها عموم اخذ بالعلم، الحاكم الحكم بطريق العلم  
 اجر اذ وخبر في الكا، فانظر الى سمينها وهاكا  
 وهكذا مقوله ابن خطئه، وما يمتنعها مكل شمله  
 ظنونه مقوله في البينه، اصلاً ومعنى مرجع ما بينه  
 فعوله في غيرها بالتحوي، بذلك كل ما مضى تقوي  
 والحصر في حديث مؤيداً، اضافة في حال الجدل  
 وحكمه هل يمتل القبال، شك شمول ما مضى ليل  
**في اختلاف العدله بين في الشك**

والمرجع في هذه المسألة هو ما في المتن من أن الحاكم إذا حكم بالبينه ولو قضى بالعدله فلم يكن نقوده ذامين بل جمع فال يمدارك ثم له الحد في الشارح



لو خالفنا فيه الهلال، او حجه الجور والشمال  
 لا يغير عمل في الشهاده، مورد هانا شرط الخاد  
 لو خالفنا مع وحده المال، فنهذا في شين من المال  
 فالواحد الحيس من شين، والآخر الشين من رضا  
 فهل يجوز بهما التكال، سميناً في كذا الاشكال  
 فونه خالفه الاصول، لما مضى ليس له التمول  
 لو خالفنا في كذا متحد، خلفه في نمر الشاهد  
 فتعد الاضرب في شين، وظاهره في مورد الاجماع  
 ان لم يكن يعقد الاقولا، مرقد في قبل الاقولا  
**في انه هل يشك في كذا الشهاده على الشهاده**  
 والخلف في التوث بالاشهاد، فامت على الاشهاد في اشهاد  
 بقوله انكره في التذكير، بل قال ان العلماء متكدر  
 وديننا ما معهم في ذلك، وسيطره كذلك في المالك  
 ونقل الاجماع مع الاصول، برجع الاول بالقبول  
 وحصرهم في حق الادبي، بقوله مالي اودمي

والمرجع



٢٦٤

٢٦٤

خطی

٢